الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق و العلوم السياسية و الادارية

العمادة

الدولة_الأمة في لبنان:

إشكالية الإنتماء الطائفي و الهوية الوطنية

(شيعة لبنان نموذجاً)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

علي سليمان عساف

لجنة المناقشة

الدكتور زهير شكر	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور طوني عطالله	أستاذ	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً

2018

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

شكر و تقدير

الشكرُ علامتي الفارقة في غياهبِ هذه الرسالة. فالشكرُ أخُصُّ به جلالة فكركم و سناءَ حكمتكم و فيضَ آلائكم متى كانت الأفكار ضوءاً يجرحُ فجراً جديداً و تشعُّ من عتمته شمس الحقيقة.

إلى رحمٍ عظيمٍ جليلٍ بجبروتِ العلم و المعرفة، الجامعة اللبنانية و إدارتها الكريمة و الصّرح الثقافي الأول بلا منازع في تاريخ لبنان الحديث و كلية الحقوق و العلوم السياسية و الإدارية التي لو إختزلت بين شاطئين علوماً لنفذَ البحرُ مداداً و لو أراد تدوينها على سقفٍ محفوظ.

إلى ألف البدايات، الدكتور " زهير شكر" رئيس الجامعة اللبنانية السابق و عرّاب هذه الرسالة بكلّ ما أُوتيت من مشارب السياسة و علومها. إلى صوتٍ وجّه الأمل نحو بيارقه في أسمى معالمِ الحريات و السيادة و الوطن و المواطنة، و أشرفَ على الصعب، فغدا سهلاً بمتناول العيون و الأيدي.

إلى الذي أشرقَ به المعنى و زاد صواباً، حيثُ ما نطق عن الهوى و ما أخطأ التصويب، الدكتور "طوني عطالله" عميد المعهد العالي للدكتوراه، القارئ الأول بإسم المحبّة و بإسم الأبوّة و بإسم المعرفة، فكانت رسالةً بيضاء متربّعةً عرش السياسة لما أضفى من ملاحظات و نقد بنّاء رفع به سقفَ الإحتراف و المهنية حدَّ السماء.

إلى من فلقَ بيديه بحراً مديداً، و كان منّي بمثابة هارون من عصا موسى، و شقَّ الطريق نحو العبقر و نحو أبصار النور، الدكتور " كميل حبيب" عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية و الإدارية. الذي أوزعني عطفاً و دعماً و بلاغةً و إيجازاً و كثافةً و حضوراً، و كان مُشعّاً مُهاباً بين سطور الرسالة، و كان حديثاً قدسيّاً أبلغَ من رسالات كُتبت في معاجم السياسة و الأدب.

إهداء

إلى من تخجل الأرضُ وطئَ قدميه في زمن الظلم و التكفير و التطبيع، إلى كفّيكَ و زنادكَ و قميص قلبكَ الذي تسكنه روحُ يوسف و أملُ يعقوب و أسرار مجامع الكلم و الشجاعة. إلى الجيش اللبناني عامود دين هذا الوطن و المجد المفدّى و خلاص هذه الأمة من تُرّهات التآمر و العدوان.

إلى رايةٍ تقدّست بين يديك، إلى الشهيد الخالد على الدوام النقيب المغوار "أحمد طبيخ" الذي إستشهد في معارك الوفاء و الشرف و التضحية في جرود رأس بعلبك، أثناء المواجهات مع الجماعات التكفيرية الإرهابية بتاريخ 23 كانون الثاني 2015، دفاعاً عن سيادة لبنان و أرضه.

إلى روحك أخطّ هذه الرسالة، و أعدك أنّ كلّ حرف في تقاسيمها سيُنبتُ روحاً تُشبهك و معنىً يُرادفك و أملاً يسكنُ في السماء السابعة معك، و خيطاً أبيضَ يجرحُ فجرَ الظلام و يُولّدُ من رحم المنتهى كوكباً دُرّياً كمشكاة نور على قبركَ في بقاع الحرمان و الإيمان.

المقدمة

إنّ النظرَ في مسألة تشكّل الدول يبقى محط إهتمام الباحثين، و خاصةً عندما يتعلق الأمر في المجتمعات التعددية التي توالت عليها الحروب الأهلية و الإعتداءات الخارجية، كلبنان نموذجاً.

لقد أثبتت التجارب التاريخية أن تشكّل الدول جاء نتيجة مخاض تاريخي طويل من التجارب الدموية و الملكيات المطلقة و بعد حروب دينية و إثنية عديدة عاشتها هذه المجتمعات، لا سيما النموذج الغربي.

و بذلك طبّق الغرب نموذج دُوله على البلاد التي إستعمرها في محاولة لبناء دولة وطنية محلية، فجاءت تجربته ناقصة و إعترضها الكثير من العثرات في معظم هذه البلاد، بحيث لم تُأخذ الخصوصية المجتمعية في الحسبان لكل بلد من هذه البلدان.

غير أن النموذج اللبناني له خصوصيته لناحية تركيبته الديمغرافية و المجتمعية. كفل الدستور حماية التعددية الطائفية و مأسستها في الدولة، فإنتظمت الطوائف في المؤسسات، و أصبحت الدولة اللبنانية قائمة على نظام سياسي طائفي.

لم تقم دولة لبنان على أساس نتائج إستفتاء شعبي طلبت إليه سلطة مستمدة شرعيتها من الشعب. بل قامت على أساس تلاقي مصالح الدولة المنتدبة مع مصالح فئة معينة و خاصة الموارنة. فكانت مصلحة الإنتداب أن تكون المنطقة مقسمة إلى دويلات ضعيفة يسهل معها السيطرة على مقدراتها و يربط سلطاتها على نحو دائم بسلطة الإنتداب للحماية، أما مصلحة المسيحيين كانت التخلّص من ربقة دولة الخلافة و مفاعيلها المتعلقة فيما يخص حقوقهم المدنية و مصالحهم الحياتية.

لم تسلم الصيغة اللبنانية من التصدعات الداخلية، و ذلك يعود إلى سياسة الأحلاف الداخلية التي تدعم مشاريع سياسية إقليمية. فمثلاً: دعم المنتدب تأسيس أحزاب مسيحية على أساس فكرة أن لبنان أمّة تامة قائمة بنفسها منفصلة عن قضايا محيطها. و في المقابل قامت أحزاب على فكرة القومية العربية و لبنان جزء منها بسبب وجود المسلمين فيه و بسبب اللغة العربية.

أدّت نتائج الحرب العالمية الثانية إلى إضعاف فرنسا و بالتالي خروجها من المنطقة، لكن لم يكن ذلك ناتج عن مقاومة شعبية عامة، بل بسبب تأثيرات الحرب في أوروبا. فقيام لبنان لم يأت نتيجة إستفتاء شعبي و إستقلاله لم يكن نتيجة مقاومة.

كون الأزمات و الفتن في لبنان سابقة لقيامه (فتنة الجبل و قيام القائمقاميتين و المتصرفية)، بالإضافة إلى أن الإجتماع الطائفي سابق لولادته، نشأ الكيان اللبناني على شكل فيدراليات طائفية ركّبها الإستعمار الفرنسي من خلال الضم و السلخ التي هي من مفاعيل سايكس_ بيكو و إستمرت في الحكم تحت عناوين متعددة منها، الديمقراطية التوافقية أو صيغة العيش المشترك و بصيغ و مفردات غير مكتملة على الصعيدين الدستوري و السياسي، فمثلاً "لبنان ذي وجه عربي" أو "لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه".

هذه الأسباب و غيرها تُشير إلى صراع محتدم حول الهوية، هذا من جهة، و من جهة أخرى لم يتفق اللبنانيون حتى اليوم على تعريف نهائي لأعداء لبنان و أصدقائه. و لأن الدولة اللبنانية قائمة على شراكة تقاسم المصالح و المراكز الإدارية بين الطوائف، و مع إستمرار هذا الوضع أصبحت فكرة الهوية الوطنية ثانوية، تقدمت عليها فكرة الهوية المذهبية و ما يرتبط بها من مصالح.

على أساس ذلك أصبحت قوة المراكز السياسية و الإدارية في لبنان أو ضعفها مرتبط بشكل أساسي بتأثير المرجعيات الدينية خارج لبنان (الفاتيكان، الأزهر، النجف). فعندما إختلّ التوازن الخارجي كانت أزمة 1958 و بالتالي أزمة 1975 التي أوصلت إلى إتفاق الطائف.

جاء إتفاق الطائف لينهي الأعمال الحربية في لبنان بين مختلف الأطراف المتحاربة و المرتبطة منها بأجندات خارجية و غير المرتبطة، لكنه لم يرتق إلى الحل النهائي و الشامل للأزمات اللبنانية المُولّدة لحروب و أزمات داخلية متفرّقة كان آخرها في 7 أيار من العام 2008 و الذي أفضى إلى إتفاق الدوحة. كلّ هذه الإتفاقيات لم تؤسّس لبناء دولة المؤسسات و العدالة. بل كان أشبه بتسوية ظرفية و تحوّل إلى سبب جديد لإندلاع فتنة جديدة. و من ترسيخ لعروبة لبنان و تمتين علاقاته مع سورية، إلى خلق أسباب العداء لسورية و للعرب. بل جاء على أساس إرضاء

المرجعيات الدينية و العائلات السياسية عبر إعادة تقاسم السلطة على أساس ديمغرافية الطوائف التي أصابها التغيير و بخاصة بين المسيحيين و السنّة.

مع إتفاق الطائف لم تتغير إمتيازات الطائفة الشيعية إلا في مسألة إزدياد نسبة تمثيلها عددياً في البرلمان و ما يمكن يتأتّى عن ذلك من وظائف، مع إيراد بند يُفهم منه أنّه هدنة مؤقتة لمنع التصادم من جديد، يقول بالخروج من الدولة الطائفية إلى الدولة المدنية التي يتساوى فيها الجميع بالحقوق و الواجبات، و لكنه حتى اليوم لم يعمل به (إلغاء الطائفية السياسية). فإذا كان قيام لبنان على أساس تقاسم المصالح بين الطوائف و ليس على أساس هوية وطنية جامعة، و إنفصاله عن محيطه الطبيعي بناء على مخاوف المسيحيين و على أطماع الدولة المستعمرة، فإذا أزيلت الطائفية عن نظامه السياسي و الدستوري. فماذا يبقى من سبب لقيام هذا الكيان ؟ (الخوف من إلغائها من الداخل، و خوف الخارج من العمل به).

أوردتُ النمودج عن الطائفة الشيعية في دراسة متعلقة حول نظرية الدولة _ الأمة و في إختصاص العلاقات الدولية في هذا البحث، كدراسة حالة نتيجةً للموقع الذي تشغله الطائفة حالياً بعدما طرأت عليها تغيرات و تحوّلات كبيرة أبرزها الثورة الإسلامية في إيران، و تغّير حالتها من موقع الضعف و التهميش إلى موقع القوة في القرار السياسي اللبناني. فهل كان هذا التغيير ليحدث لولا الدعم الإيراني لها؟ و هل كان له أهمية و تأثير لو كان لبنان دولة قائمة على مفهوم الإنتماء الواحد و التساوي بين مختلف أفراده بعيدا عن إنتمائهم الطائفي و المذهبي؟ (إن شكل النظام السياسي اللبناني، و الذي أنتج الهوية الطائفية المتقدمة على الهوية الوطنية الجامعة، أدّى بالطائفة الشيعية إلى سلوك الطريق عينه الذي تسلكه الطوائف الأخرى فيما يتعلق بالإرتباطات الخارجية و الإستقواء بتلك الإرتباطات). إذ أنّه من المفارقات في تاريخ لبنان الحديث، أن الشيعة الذين دخلوا إلى هذا الكيان قسراً و بقوة الحراب الفرنسية، و عاشوا فيه التهميش و النبذ و الحرمان، أن يتحوّلوا اليوم إلى حرّاسه و المدافعين عنه.

بالإضافة إلى ذلك، مقاربة الطائفية الشيعية بين إنتمائها إلى لبنان الوطن و الكيان من جهة، و مشاريعها الخاصة المرتبطة بالوضع الإقليمي من جهة أخرى، و هنا تبرز لدينا إشكاليات عديدة أبرزها، تمايز السلوك السياسي لهذه الطائفة عن غيرها من الطوائف في لبنان، حيث أنها متهمة بأنها صاحبة مشروع خاص في لبنان. و مشكلة و شرعية سلاح "حزب الله".

من جهة أخرى، إن السياسية الخارجية اللبنانية قائمة على أساس تأمين مصالح الدول الحامية لطوائفه و ليس على أساس تأمين مصالحه كدولة. من هنا إرتباط السياسة الخارجية اللبنانية بالدول المرجعية. ولا يمكن فهم أي سياسة خارجية للبنان بعيداً عن فهم المرجعيات الدينية الداخلية فيه و تأثير هذه الدول عليها. و لكي نفهم أيضا سياسة لبنان الخارجية، علينا أن نفهم تركيبته الطائفية و المؤسسات الدينية المتنوعة. و البحث عن الطائفة الشيعية هنا كان على أساس تغيّر حالتها من طرف ضعيف إلى طرف قوي بعد تلقيها الدعم من إيران.

أيضا، لا يمكن فهم السياسة الخارجية اللبنانية من خلال إبرام المعاهدات و إتفاقيات مع دول أخرى، إلا بفهم أسباب هذه الإتفاقيات المتعلقة بتركيبته الطائفية. فأيّة إتفاق خارجي مع لبنان عليه أن يكون متفقاً عليه داخلياً من قبل المرجعيات الطائفية السياسية، و إذا لم يكن كذلك فقد يؤدي إلى التصادم. مثل: إتفاق القاهرة، إتفاق 17 أيار، المحكمة الدولية الخاصة بالتحقيق في إغتيال الرئيس رفيق الحريري، العلاقة مع سورية، ... إلخ.

إنَّ الإشكالية التي سينطلق منها بحثنا هو محاولة توضيح ماهية الدولة التي يمكن أن نصنّف لبنان في خانتها، و هل ينطبق مصطلح الدولة _ الأمة على لبنان؟ و هل يمكن بالأساس إعطاء هذا التوصيف لأي بلد دون الأخد بعين الإعتبار التكوين التاريخي و الطبيعي للدولة؟ هل يمكن أن تكون فكرة المواطنية مبنيّة على أساس الدولة_ الأمة الجامعة لكل الطوائف؟ هل نسير نحو الوحدة أم نحو الفدرلة؟ إذ أنه و منذ قيام لبنان و فرض تقسيم طائفي من قبل المستعمر كرّس فيه المارونية السياسية حاكماً في لبنان، و التي حولها الميثاق الوطني إلى إتفاق بين طائفتين كبيرتين عملاً على تقاسم السلطة بينهما، مهمشين بذلك مجموعة كبيرة و هم الشيعة. ليأتي بعدها إتفاق الطائف ليكرّس هذه المناصفة في الدستور دون الأخد بعين الإعتبار النمو الديمغرافي للمذاهب الأخرى. بالإضافة إلى بروز الدور الشيعي منذ ما بعد الثورة الإسلامية في إيران و محاربتهم لإسرائيل و تحرير الأرض و الأسرى و دخولهم طرفاً في الحرب السورية.

سنحاول في بحثنا الإجابة عن هذه الإشكاليات و سيكون للطائفة الشيعية نصف البحث، و ذلك بسبب تعاظم هذا الدور الذي يشكل هاجساً أمام الأطراف الأخرى.

لقد إعتمدنا في بحثنا على المنهج التاريخي التحليلي و الذي يساعدنا على فهم الحقائق التاريخية في بناء الدولة و على تحليل النظريات العلمية التي تحدثت عن أنواع الدول محاولين فهم الحالة التي يمكن تصنيف لبنان منها.

تكمن أهمية هذا الموضوع كونه يتناول مسألة نشوء الدول في إطار التطور التاريخي و نظريات الفكر السياسي و مقاربتها على نشأة الكيان اللبناني. بالإضافة لكونه يقارب الواقع الشيعي اللبناني بعدما كَبُرَ حجم و قوّة هذه الطائفة.

الفصل الأول : لبنان الدولة_الأمة أم دولة الطوائف؟

إن دراسة فكرة الدولة هي دراسة لأكثر الأفكار إثارة للجدل في العلوم السياسية، فهي مجموعة من الأفكار و الحقائق التي تعبّر عن الوجود الإجتماعي.

لقد عرفت المجتمعات البشرية عبر تاريخها الطويل أنماطاً متعددة من التجمعات السكانية تميّزت بهيكلية تنظيمية بدائية التكوين على خلاف المفاهيم الحديثة للدولة.

تطوّرت فكرة الدولة و خضعت نشأتها لنظريات كثيرة، إلى أن تبلورت هذه الفكرة مع الدولة القومية عام 1648 (بعد إتفاقية وستفاليا)، و أيضاً مع الثورة الفرنسية عام 1789، على أن الشرط الضروري لقيام الدولة هو وجود السلطة على أنها وظيفة، لا على أنها طبقة أو أو دين أو حق إلهي. و أن الدولة هي شخص معنوي يمتاز في وقت واحد عن الأمير القابض على هذه السلطة، و عن رعايا هذه السلطة، و أن هذا (الشخص_الدولة) هو صاحب سلطة عامة مستقلة فوق الحاكم و المحكوم على حد سواء.

إذن، يجب أن توجد الدولة أولاً في إقليم جغرافي محدد المعالم يمتد إليه سلطانها، و في هذا الإقليم يعيش السكان الذين يسمّون مواطنين، بمعنى أن لهم حقوق و واجبات في هذه الدولة، و بمعنى آخر، إن التعريف الحديث للدولة هو (الشعب و الإقليم و السلطة السياسية).

على صعيد آخر، لقد قامت و نشأت الكثير من الدول على أساس إتحادات فيدرالية و إتحادات قومية و أيديولوجية أو بحكم الطبيعة و الجغرافيا و غيرها. لكن نشأة و ولادة الكيان اللبناني إعتُبرت نموذجاً إستثنائياً، " فولادته لم تأتِ تعبيراً عن إرادة عامة و تجسيداً لإلتزام إجتماعي مشترك بين جميع مكوّنات المجتمع اللبناني، بل جاءت لتلبّي خصوصية و تطلعات مِلّة خاصة داخل الكيان الجديد، الأمر الذي فرض سياقات سياسية و ثقافية متفاوتة للمِلل الخاصة في قبول الهوية الجديدة و التكيّف معها، و مسار إندماجها داخل إطار سياسي ناظم لها " [1].

---

[1] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

جاءت فكرة الكيان اللبناني ملبية لإستراتيجية الدول الكبرى آنذاك، و على قياس طائفي خاص. فبتنا نشهد ولادة كيان سياسي يسبق تكوينه الإجتماعي و الثقافي، و أصبحنا أمام كيان يحضن وحدات سكانية و طوائفية مغلقة على بعضها البعض، " لا تجمعها ذاكرة تاريخية موحدة، و تتسم بالإختلاف في الطبائع و الأمزجة النفسية الجمعية، و لا يوحدها هوية متفق أو متسالم عليها، و لا توجد أطر إجتماع سياسي تصهر إرادتها و تدمج قواها السياسية، و لا مبادىء نظام سياسي واضحة و شفافة توزع الموارد بينها بنحو عادل. أي نجحت الفكرة اللبنانية في أن تصبح كياناً جغرافياً و سياسياً معترفاً به، لكنها بدأت فكرة جوفاء، تعوزها الهوية الثقافية الجامعة، و ينقصها الإجماع على ثوابتها، و تعاني تعثرات تاريخية تسببت في مراكمة التناقضات لا إمتصاصها، و زيادة الحواجز النفسية و الثقافية بين الطوائف، مع العجز عن خلق مجال إندماجي عابر لها" [1].

يقول الدكتور زهير شكر: " إن ولادة لبنان الكبير عام 1920، كانت بناءً على إلحاح من أكثرية الموارنة و في مقدمتهم البطريركية المارونية و بعض الجمعيات اللبنانية في الإغتراب، و بدعم من الأوساط الفرنسية التي كانت ترى إنسجاماً تاماً بين مصالح الموارنة و مصالح فرنسا في المشرق العربي" [2]، و يضيف قائلاً: "حيث أنه لا توجد دولة في العالم إرتبط فيها نظام الحكم و صيغته الطائفية بالكيان، الأمر الذي كان له أثراً سلبياً على الإنتماء الوطني. و هذا الإرتباط كان نتيجة موقف ماروني واضح من لبنان الكبير و من الغاية من إنشائه و قبل إعلانه و خلال الفترة التي إمتدت حتى العام 1943" [3].

على صعيد آخر، قد يعتقد البعض أن لبنان الكبير لم يكن صنيعة طائفة واحدة بعينها، مهما علا شأنها، بل كان هناك مطالبات متعددة من مسيحيين و مسلمين. لشرح هذا الإعتقاد، علينا أن نذكر، أنه منذ آواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، بدأت إغراءات الرساميل الغربية تجذب إليها بعض الأعيان المسلمين المدينيين لا سيما في بيروت، بالإضافة إلى العلاقة بين البنى الإجتماعية المحلّية و تطوراتها بفعل التبعية للغرب الرأسمالي من جهة، و المشاريع الإستعمارية السياسية و إستيعابها للإتجاهات الإقليمية المختلفة و ترسيخها لها من جهة ثانية.

---

[1] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

[2] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني_نشأة و مسار النظام السياسي و الدستوري_المؤسسات الدستورية**، دار بلال للطباعة و النشر، كانون الثاني 2001، ص 129.

[3] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 132.

يقول في هذا السياق وجيه كوثراني : بدأت الرساميل الغربية تخرق شيئاً فشيئاً خطوط الدفاع الذاتي التي عينتها حدود التجارة الداخلية المحلية، و سوق الحرفة و التعبيرات الأيديولوجية التراثية لهذه المواقع. إن هذا الإختراق كان في أساس تفكيك عناصر التماسك الإجتماعي القائم، و الوحدة العربية _ الإسلامية القائمة على وحدة التراث و تشابه البنى و التقاليد و العلاقات الإنسانية. و بالتالي كان في أساس تمرير مشاريع التجزئة في المشرق العربي و غيره من البلدان العربية و الإسلامية... إن أبرز مظاهر هذا الإختراق الغربي و التفكيك في عُرى العلاقات التقليدية هو موقف مسلمي (حركة الإصلاح البيروتية) عندما طرحت قضية تعيين المستشارين و المفتشيين الأجانب في الولايات العربية في مؤتمر باريس عام 1913... فالمعارضة الخجولة التي أُبديت من قبلهم، لم تلبث أن تقلّصت في موقف تسوية أفراد لبيروت (موقفاً خاصاً) يُعطيها حق رفع هذا المطلب، و يطلق الحرية في ذلك لباقي الولايات. في رأينا أن الوطأة الأيديولوجية التي دفعت لمثل هذا الموقف المعارض (بتردد) للمشاريع الغربية، كانت تقف في وجهها في العقد الثاني من القرن العشرين، قوة جذب إقتصادية غربية. و لعلّ المشروع الفرنسي القاضي بإنشاء دولة لبنان الكبير كان يرى بوضوح عملية التجاذب هذه، فحسمها بإتجاه توسيع شبكة الإنخراط الإقتصادي مع الغرب. بيد أنه إذا كان هذا الإنخراط قد شكل قاعدة إرتكاز للتجزئة السياسية الإستعمارية، فهل إستطاع أن يوحّد وجهتي العلاقة مع الغرب بصورة (لا طائفية) و في إطار الكيان الجديد ؟

نعتقد أن مشروع لبنان الكبير كان يُنفّذ على قاعدة هذا الإنخراط التدريجي، و لكن ضمن غلبة طائفية معينة حتمتها عوامل تاريخية و ثقافية معقدة، فالمشروع كان يُبني مبدئياً لمصلحة جميع الطوائف. لكن تراتب المصالح في عملية البناء يبقى مرتبطاً بمقدار إستعداد (بورجوازية) كل طائفة على الإنخراط في شبكة العلاقات الرأسمالية الغربية، و (إستغراب) مثقفيها و إندماجهم في الحضارة الغربية لغةً و ثقافة. و هذا من شأنه أن يعيّن على طول الخط غلبة طائفية و تراتباً طائفياً في درجة بناء هذا المشروع و الإنتماء إليه، يستحيل أن يُردم أو يزول في سياق تطور العلاقة مع الغرب الرأسمالي. بل أن هذه الغلبة و هذا التراتب آخذان في التعمّق في إطار هذه العلاقة. ذلك أن التجزئة ما كان يمكن أن تقوم إلا على خصائص طائفية أضحت بفعل التبعية للغرب و إقتصاده و ثقافته، سمات إجتماعية راسخة تنزع نحو الإنسلاخ عن المحيط العربي و الإستعلاء عليه. هذا ما سمح مثلاً في إستمرارية (المشروع اللبناني)، في حين فشلت بقية

المشاريع التقسيمية في بقية أنحاء سورية و تخلّت فرنسا بعد وقت قصير عن مشروع الدويلات الطائفية التي قرر إنشائها الجنرال غورو بشحطة قلم في حوران و دمشق و بلاد العلويين "[1] .

و لعل هذا ما يُفسر موقف السُنّة عشية دخولهم إلى لبنان الكبير، فشرعوا في خضم التحوّلات في الداخل اللبناني و في المحيط يتنبهون إلى المطالبة بسلة من الحقوق و الفوائد و المغانم، حيث أن مطلب المشاركة لا يتناقض مع العروبة و من دون أن يتخلّوا عن مطلب الوحدة السورية. و قد إستمر هذا الوضع إلى العام 1936 و إلى مؤتمر الساحل، حيث إنفرط العقد بين بورجوازية المدن الساحلية و الداخل السوري. فالتفتوا إلى الكيان الذي نبذوه، ليكون لهم نصيب فيه.

نحن لا نقول بعدم شرعية قيام الكيانات السياسية في المشرق العربي الناتجة عن سايكس _ بيكو على خلاف نشأة الكيان الصهيوني اللاشرعي و اللامبرر. لكن اللافت هنا أن قيام لبنان تميّز بدخول جماعات دينية إليه قسراً، إنسلخت عن أقرانها في المحيط. بالإضافة الى النظام السياسي و الدستوري الذي صاغه المستعمر الذي يقوم على المحاصصة الطائفية، و أعطوا الموارنة فيه حصة الأسد، مهمشين بذلك باقي الطوائف. و هذا الذي يميّز لبنان عن سورية و العراق و الأردن. ففي العراق و سورية حيث تنتشر فيهما طوائف كثيرة، إلا أن نظام الحكم فيهما نشأ ملكياً، ثم تحوّل إلى حكم عسكري علماني. و لذلك شهدت هاتان الدولتان إستقراراً داخلياً أكثر من لبنان و لم ينتج عن قيامها أزمات في الهوية و الإنتماء. بالإضافة إلى الأردن الذي قامت فيه الملكية، مع نسيج إجتماعي و طائفي واحد هم السنّة.

و عليه، سنحاول في هذا الفصل تحليل و مناقشة نظريات نشأة الدولة في إطار الفكر السياسي، و التمييز بين مفهوم الدولة و مفهوم الأمة حيث أن هذه الأخيرة تتشابه مع الدولة في أمور كثيرة لكن الفرق بين المفهومين شاسع جداً. و سنلقي الضوء على نموذج من الدول التي تتألف من عدة أمم أو قوميات، للعبور و الدخول إلى موضوع بحثنا. حيث نرى أن في هذا النوع من الدول تصعب فيه المحافظة على التلاحم الإجتماعي و تبرز إشكاليات الوحدة الوطنية و الهوية و الإنتماء، و خاصة في دولة مثل لبنان، التي نشأت في إطار حدود رسمها الإستعمار و أن هذه الحدود جمعت في داخلها طوائف غير متجانسة، بالإضافة إلى تركيبة النظام السياسي القائم على

---

[1] وجيه كوثراني، **الإتجاهات الإجتماعية السياسية في جبل لبنان و المشرق العربي 1860_ 1920، مساهمة في دراسة أصول تكوَنها التاريخي،** الطبعة الثالثة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982، ص 368، 369، 370.

توزيع الحصص بين الطوائف. ربما يكون ذلك مصدر غنى ثقافي و حضاري، لكنه لا يساعد على تماسك الشعب، فتبقى الوحدة الوطنية مزعزعة و غير مستقرة.

لقد أجمع غالبية المؤرخين على أنَّ نظام المِلل الصادر عن الدولة العثمانية شكّل الثغرة الأساسية للتغلغل الأوروبي الإستعماري إلى بلادنا الذي أدى فيما بعد إلى تكوّن النظام الجديد في جبل لبنان و إعطاء هذه المنطقة حكماً ذاتياً خاصاً بها، بحجة حماية المسيحيين، و كيف أن جبل لبنان إعتبر النواة الأولى لنشأة لبنان الكبير عام 1920.

أحدثت نشأة هذه الدولة الكثير من التساؤلات و الإنتقادات و ردود الأفعال، أبرزها إشكالية التشكّل الديمغرافي الجديد الذي أثار مسألة شرعية لبنان و هويته، و إنضمام جماعات و مناطق جديدة إليه و كيفية إنصهارها فيه و إنتمائها له، و لا تزال هذه الإشكالية قائمة إلى يومنا هذا.

ففي هذا الإطار سنتطرق إلى أزمة الإنتماء بعد نشأة هذا الكيان، و إلى إشكالية بناء الهوية الوطنية لدى أبناء هذه الدولة، بالإضافة إلى المعضلة الأساسية في نظام هذه الدولة ألا و هي الطائفية السياسية، فالإنتماء للوطن و بعد مرور ما يقارب قرناً من الزمن على ولادته، و للأسف يمر عبر الطائفة. فالطائفية السياسية لا تزال شرّاً مستطيراً حال و لا يزال دون قيام دولة حديثة ينتمي مواطنوها إلى وطن إسمه لبنان، قبل إنتمائهم إلى طوائفهم.

الفقرة الأولى: الدولة_الأمة في الفكر السياسي

ظلّت الدولة محور الدراسات السياسية منذ زمن بعيد، حتى قيل عند بعضهم أن علم السياسة يكاد يتماهى مع علم الدولة. يقول في هذا الصدد، أوغست كونت:" إن الدولة حدث معقد, فإذا أردنا أن نفهمه فقد حقّ علينا أن ندرس في آنٍ واحد أو على التعاقب عدداً من وجهات النظر المختلطة, سواء أكانت وجهات نظر فلسفية أم تاريخية أم جنسية أم جغرافية أم إقتصادية, ثم سياسية قانونية, لأن كل وجهة نظر من هذه الوجهات تكشف لنا عنصر جوهري من عناصر الدولة "[1].

" فمنذ أيام اليونان و حتى اليوم بدا لنا أن الدولة كانت محور الدراسات السياسية. فإهتم الفلاسفة اليونان بالدولة المثلى، و إنشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية أو الخلافة، وإستغرق المفكرون المسيحيون في مناقشة العلاقة بين الدولة و الكنيسة، و تناول المفكرون المحدثون نشأة الدولة و سيادتها "[2]، أي أن الفلسفة السياسية تمحورت حول الدولة في مبررات نشأتها، و في وظائفها، و في أهدافها، وفي بنيتها كمؤسسة.

فالدولة " هي " مؤسسة المؤسسات " حسب مارسيل بريلو، أو أنها المؤسسة الأكبر في المجتمع الإنساني " [3]، أو هي المؤسسة الناظمة للحياة العامة .

سوف نتطرق في هذه الفقرة بدايةً إلى فكرة الدولة و نشأتها و أعتقد بأن الإلمام بفكرة الدولة يسبق الخوض في تفاصيل الأفكار السياسية المتعددة و المختلفة، سواء كانت أسطورية أو دينية أو وضعية (فهي من صنع الإنسان في إطار الإجتهاد العقلي).

---

[1] أحمد وفيق، **علم الدولة (أصول الدولة وتطورات فكرتها)**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة، مصر، 1934، ص 179.

[2] حسن صعب، **علم السياسة**، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، أيلول 1977، ص 132.

[3] عدنان السيد حسين، **تطور الفكر السياسي**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2009، ص 23.

1_ المبحث الأول: نشأة الدولة

كان أرسطو أول من قدّم تفسيراً لنشوء الدولة. فانطلاقاً من مقولته " الإنسان حيوان سياسي " , توصل هذا المفكر إلى القول، " بأن نشأة الدولة هي تتويج لظاهرة طبيعية. فالدولة ليست عملاً إراديّاً و إنما هي نتيجة لتطور طبيعي يبدأ في العائلة ثم يتطور إلى عشيرة فقبيلة فدولة "[1].

لكن من الصعب معرفة الطريق الصحيح الذي سلكته هذه الدولة في ظهورها إلى الوجود، " إذ ليس لها نشأة واحدة أو طريق ثابت تسلكه في تطورها"[2]. فقد نشأت الدول مختلفة الأشكال في أزمان و أماكن مختلفة لأسباب لا يشبه بعضها بعضاً، و يختلف تاريخ كل دولة عن غيره إختلافاً كبيراً. " من هذا فان بناء الدولة يبدو عملاً بطيئاً طويلاً و هشّاً لأنه معرّض في أية لحظة لإنتكاس، حيث أننا ننتقل من العائلة إلى العشيرة ثم من القرية إلى المدينة_الدولة" [3].

" ثمة هناك نظريات عديدة تفسر الطريقة التي نشات عنها الدولة، و هذه النظريات لا توجه جهودها في الأساس إلى الحقائق التاريخية في أصل الدولة، بل إلى توضيح عملي منطقي للطريق الذي يفترض أن الدولة تسلكه في نشوئها"[4]، و برغم الإختلاف بين هذه النظريات و تباينها فاننا نستطيع أن نعرض لبعضها على النحو التالي: نظرية القوة، نظرية العقد الإجتماعي، و بعض النظريات الاخرى.

و في رأينا أن الدولة كمؤسسة هي المظهر الحقوقي و القانوني للشعب إتجاه الخارج، و بالنسبة إلى الداخل هي المؤسسة الكبرى.

أ_ نظرية القوة:

يقول عالم الإجتماع الألماني أوبنهايمر في كتابه الدولة:" فالدولة إذن نظام إجتماعي يفرضه فريق غالب على فريق مغلوب خلال المراحل الأولى من وجودها، و يكون فرض هذا النظام كله من ناحية نشأتها، و فرضه كاملاً تقريباً من ناحية طبيعتها، فالفرض الوحيد من هذا النظام هو إذن

---

[1] غسان بدر الدين، علي عواضة،**المؤسسات السياسية و القانون الدستوري**، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، 1997،ص 17.

[2] محمد منذر، **علم السياسة**، الطبعة الثالثة، 2008، ص287.

[3] غسان بدر الدين، علي عواضة، المرجع أعلاه، ص 17.

[4] محمد منذر، المرجع أعلاه، ص 272.

تنظيم سيادة الفريق الأول تلقاء الفريق الثاني عن طريق الدفاع عن سلطته ضد الثورة الداخلية، و الهجمات الخارجية، مع العلم بل لأي غرض من هذه السيادة في أي وقت غير قيام الغالب باستغلال المغلوب إقتصاديّاً، و يتابع أوبنهايمر كلامه و يضيف قائلاً " و ليس لأي دولة همجية قامت في تاريخ العالم غير هذه النشأة "[1].

في هذا السياق يوضح الدكتور محمد منذر مفهوم نظرية القوة معتبراً أن نظرية نشوء الدولة على أساس القوة " تدور حول إفتراض مفاده أن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة يسود بينها القتال و العنف، مما نتج عنه منتصر و منهزم أو غالب و مغلوب. و على هذا فسيادة إرادة الغالب أمر لا بد منه في مثل هذه الحالة. و من نتائج هذه السيادة إقامة نوع من السلطة على مختلف مناحي حياة الجماعة، فأساس قيام الدولة هنا هو فرض إرادة الأقوى... و يؤكد أيضاً أن النظريات التي تعتبر أن أصل الدولة كامن في القوة متنوعة جداً، و لكنها تشترك جميعها فيما بينها بفكرة أساسية و هي أن السلطة السياسية تعبّر دائماً و قبل كل شيء عن ظاهرة قوة و إكراه، و تعود للذي يقبض عليها و ينجح في السيطرة على الآخرين" [2].

و لو تعمقنا أكثر في نظرية القوة لوجدنا أن إبن خلدون قد ساهم فيها إلى حد ما من خلال حديثه عن مفهوم العصبية بالإضافة إلى كارل ماركس و نظريته الشهيرة "صراع الطبقات".

إنطلق إبن خلدون من مفهوم "العصبية" حيث يقول: " إن عصب الدولة و سر نشوئها هما: الشوكة و العصبية.... أعلم أن مبنى الملك على أساسين لا بدّ منها، الأول الشوكة و العصبية و هو المُعَبر عنه بالجند و الثاني المال الذي هو قِوام أولئك الجند....و الخلل إذا طرق الدولة طرقها في هذين الأساسين" [3]

إن أهم ما يصل إليه إبن خلدون في نظريته أن العصبية هي المحرك الأساسي للمجتمع و هي الوسيلة التي بواسطتها يمكن أن يحقق أهدافه لأنها اساس النصرة في القتال:" دفاعاً أو هجوماً و هي أيضاً أساس الرئاسة. ذلك أن هذه الأخيرة لا تكون إلاّ بالغلب، و الغلب إنما يكون بالعصبية، كذلك هي أساس غلبة الرئيس لأنه صاحب العصبية الكبرى ليتمكن من إخضاع العصبيات

[1] أحمد وفيق، علم الدولة...، مرجع سبق ذكره، ص 175.
[2] محمد منذر، علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 279.
[3] غسان بدر الدين، علي عواضة، المؤسسات السياسية...، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الصغرى التابعة. و بذلك تلعب العصبية دوراً هاماً في تأسيس المُلك و تكوين الدولة لأن غايتها المُلك. و المُلك يحصل بالتغلّب و التغلّب يحصل بالعصبية، كما أن قوة العصبية تنزع بطبعها إلى الحكم و السيادة.وهكذا تقوم الدولة نتيجة لصراع العصبيات و العصبية الأقوى هي التي تنتصر و تُقيم الدولة "[1].

إن مفهوم العصبية الذي إنطلق منه إبن خلدون كأساس لنشأة الدولة سوف يتطور بشكل أكثر عمقاً في القرن التاسع عشر عند كارل ماركس و سيحلّ مكانه مفهوم الصراع الطبقي، فبحسب رأي ماركس إن التاريخ البشري ليس إلا صراع طبقي مستمر.

و يُعطي ماركس أهمية كبرى للمجتمع، و يعتقد أن هذا المجتمع هو الذي يشكل الدولة و يقرر و يحدد طبيعتها. و " الدولة بنظر الماركسية هي جهاز سيطرة و تجمع طبقي. فهي إنعكاس لقوة الطبقة المسيطرة ، فهي المنظمة السياسية التي تمتلك السطة بغية إحكام سيطرتها على الطبقات الأخرى. و هكذا فإن الدولة تنشأ نتيجة إنقسام المجتمع البشري إلى طبقات تغرق في تناقضات لا يمكن حلها سلميّاً. فالدولة إذاً هي ظاهرة عابرة و مؤقتة، و هي نتاج التطور التاريخي" [2]، و لا يمكن أن تكون إلا نتيجة إنقسام المجتمع إلى طبقات متصارعة.

أما نفس التحليل أكّد عليه فريدريك إنغلز، حيث إعتبر " أن الدولة هي نتيجة لتطور المجتمع في مرحلة تاريخية معينة، و هي نتيجة لظهور الطبقات الإجتماعية و الصراع الطبقي، فهي أداة قمع بيد طبقة ضد الطبقات الأخرى. و في سياق النظرية الماركسية و علاقتها بنظرية القوة يحدد لينين طبيعة الدولة بأنها " الآلة التي بواسطتها تمارس طبقة ما، قهر و إكراه طبقة أخرى، إنها أساساً ظاهرة قوة "[3].

---

[1] غسان بدر الدين، علي عواضة، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 19 و 20.
[2] محمد منذر، علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 286.
[3] غسان بدر الدين، علي عواضة، المرجع أعلاه، ص 22.

ب_ نظرية العقد الإجتماعي:

إلى جانب النظريات التي تفسر الدولة بأنها ظاهرة قوة، هناك المذاهب الفلسفية التي تقول بأن الدولة نشأت نتيجة إتفاق بين الأفراد. " فأصل نشأة الدولة هو إذن تعاقدي، و هو يفرض وجود نوع من العقد يربط ما بين الأفراد الذين يعيشون في إطار مجتمع الدولة "[1].

تبرز هنا نظرية العقد الإجتماعي التي تحاول أن تفسر نشأة الدولة كظاهرة إرادية أي نتيجة لإتفاق الأفراد بعكس النظرية الماركسية التي تعتبر الدولة ظاهرة عابرة، " فالأساس الذي قامت عليه هذه النظرية هو أن الدولة ظهرت نتيجة لعقد تم إراديّاً بين أفراد المجتمع للإنتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني و السياسي مع ما نتج عن ذلك من قيام سلطة سياسية و تنازل الأفراد عن كل أو بععض حقوقهم الطبيعية " [2].

تبلورت هذه النظرية و أخذت شكلها المتكامل في القرنين السابع عشر و الثامن عشر " اللذين هيّئا لقيام الثورة الفرنسية" [3]. و من أشهر أعلامها توماس هوبز و جون لوك و جان جاك روسو.

"تبدأ نظرية العقد بإفتراض أن الإنسان كان يعيش في الأصل في حالة تسمّى "حالة الطبيعة" أو الفطرة التي سبقت التنظيم السياسي، و قد كان في حالته هذه يرضخ إلى قوانين الطبيعة كما تصفها له الطبيعة و كان ممتلكاً لحقوق طبيعية أيضاً. إلا أن هذه الحالة البدائية لم تدم طويلاً و كان عليه أن يهجرها، فأنشأ عقداً مكّنه من أن يعيش في ظلّ مؤسسة سياسية" [4].

و الفكرة الأساسية للعقد بإعتباره أصل نشأة الدولة، " هي تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بميزات المجتمع السياسي. فالفرد قد إتفق بمحض إرادته مع الآخرين على التنازل عن إرادته الشخصية في سبيل الحصول على المنافع التي تنجم عن التعاون الإجتماعي مع الآخرين و لم يحصل الفرد على حماية المجتمع إلا بتنازله عن حقوقه الطبيعية "[5].

---

[1] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 1986، ص 162.

[2] غسان بدر الدين، علي عواضة،المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

[3] غسان بدر الدين، علي عواضة، المرجع أعلاه، ص 24.

[4] محمد منذر، علم السياسة، مرجع سبق ذكره ، ص 272.

[5] محمد منذر، المرجع أعلاه ، ص 273.

إلا أن مفكري العقد الإجتماعي يختلفون حول ثلاث نقاط رئيسية: وضع الأفراد في الحالة الطبيعية، طبيعة العقد، و نتائج العقد.

في وضع الأفراد ينطلق هوبز من أن الإنسان شرير بطبعه. فالإنسان بحسب رأيه ذئب لأخيه الإنسان، و بأن المجتمع غير المنظم عبارة عن غابة حيث يسيطر الأقوى. " و لهذه الغاية يجب أن تُعطى السلطة إلى فرد أو مجموعة قادرة على الحفاظ على النظام لصالح جميع الأفراد بقرار إرادي أي عقد ضمني، بموجبه يتخلى الأفراد عن حريتهم و يعهدون بحماية مصالحهم لهذه السلطة التي لا يمكن أن تكون إلا الدولة" [1].

إلا أن لوك يرى بأن الإنسان في الحالة الطبيعية هو كائن واعٍ و حرّ، و لكنه يطمح لأن يكون في حالة أفضل. " لذلك يتنازل طوعيّاً عن بعض مطامحه، و يولّي القدرة للدولة، بواسطة عقد. و للدولة رسالة هي تأمين إحترام حقوق المواطن و العمل على إزدهارها و هذه الحقوق هي طبيعية، و لا يمكن التعرف بها " [2].

أما جان جاك روسو ينطلق من مسلّمة هي التالية: خُلقَ الإنسان صالحاً، و لكن المجتمع أفسده، " فالمجتمع السياسي المثالي يفرض برأي روسو وجود نظام إجتماعي، و هذا النظام لا يمكن أن يقوم إلا على ميثاق إرادي. و هذا الميثاق أو العقد الإجتماعي يتلخص بأن "يضع كل واحد من الناس شخصه و كل قوته تحت قيادة إرادة عليا". فتنشأ عن هذا العمل الترابطي هيئة معنوية و جماعية، بدلاً من الشخص الخاص بكل متعاقد " [3].

أما في طبيعة العقد، يرى هوبز أن الأفراد تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية و وضعوها بيد شخص واحد و لم يكن هذا الشخص طرفاً في العقد، لكنه جاء نتيجة له، " و من هنا صارت له سلطة عليا لا يمكن إنتزاعها منه لأن الأفراد حين تعاقدوا تنازلوا طائعين عن كافة حقوقهم و لم يعد لهم حقوق بعد ذلك. إذ أن رغبة الجماعة في العيش بسلام أدّى بهم إلى التنازل عن كل ما لهم من حقوق وفقاً لعقد إجتماعي يتم بمقتضاه التنازل لشخص لم يرتبط بكل الحقوق و كل السلطة، و لا

[1] غسان بدر الدين، علي عواضة، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3] عصام سليمان، المرجع أعلاه، ص 165.

يجوز أن يحاسبه أحد أو ينازعه في حقوقه أو سلطاته أو ما يتخذ من إجراءات. بهذا يكون هوبز قد أيّد سلطان الملك الطلق مع عدم إجازة محاسبته بواسطة الشعب "[1].

على عكس هوبز، يرى جان لوك أن المجتمع في الحالة الطبيعية يملك القدرة على تنظيم ذاته بانسجام، دون أن يكون ثمة حاجة إلى الإستعانة بالنظام السياسي. و إن ما يُلزم بقيامها هو العجز الذي يواجهه مجتمع كهذا. " فالعقد الإجتماعي برأي لوك ليس هو عمل إرتهان، و لكن هو تسوية ضرورية تجعل من الشعب المؤتمن الحقيقي على المصلحة العامة و لا يمكن للدولة أن تتوانى عن أداء مهمتها، و هي خدمة الخير العام، و لا أن تخالف أحكام الحقوق الطبيعية. و إذا توانت يصبح "من واجب المواطنين القيام بالإنتفاضة المقدسة" على حد تعبيره، و هكذا يعترف لوك للمحكومين بحق الثورة على الدولة التي تتنكر لرسالتها. فالعقد الذي تكلم عنه لوك يحدد حقوق و واجبات الحاكم و المحكومين تجاه بعضهم البعض "[2].

أما روسو الذي طوّر مفهوم العقد الإجتماعي، " حاول أن يوفق بين السلطة المطلقة السيادة، و بين الحق المطلق للأفراد في الحرية "[3]، و طرح إشكالية " تمتع الفرد بحريته الكاملة مع خضوعه لإرادة جماعية مجسدة بالدولة "[4].

يعتبر روسو أن الجماعة قد إتفقت فيما بينها على إقامة هذا المجتمع السياسي بمقتضى عقد أبرمته مع الحاكم ليغدوا هذا العقد مصدراً لسلطة الحاكم و أساساً لقيام الدولة، و أنه إذا كان الأفراد يتنازلون عن حقوقهم للجماعة ككل إلا أنهم لا يفقدون حرياتهم نهائيّاً، بل هم يكتسبون حقوقاً سياسية يوفرها لهم العقد الإجتماعي و المجتمع السياسي الجديد عِوضاً عن سابق حقوقهم الطبيعية، " كما أن الأفراد بمقتضى نظرية العقد لا يتنازلون عن حقوقهم و حرياتهم للحاكم و إنما للجماعة ذات الكيان المستقل و التي يصبح لها إرادة عامة تمكنها من الثورة على الحاكم المخلّ بالأمانة و المناقض لوعوده "[5].

---

[1] محمد منذر، علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[3] محمد منذر، المرجع أعلاه، ص 276.

[4] غسان بدر الدين، علي عواضة، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] محمد منذر، المرجع أعلاه، ص 277.

النتائج المترتبة على العقد:

إن المذاهب التي تقول بالعقد الإجتماعي تقودنا إلى الملاحظات الثلاث التالية:

" _ لقد كان لهذه المذاهب الأثر الكبير على الفلسفة الثورية و هي التي أرست نهائياً فكرة شرعية السلطة، و السيادة الوطنية و السيادة الشعبية.

_من العبث البحث عن أمثلة دقيقة على العقد الإجتماعي عبر التاريخ. ففكرة العقد الإجتماعي ليست بالنسبة لهؤلاء المفكرين سوى فرضية منطقية تفسر كيفية نشوء الدولة. فالعقد الإجتماعي ليس مجرد إتفاق حول برنامج سياسي معين، إنما هو إتفاق بين مجموع المواطنين على وجود الدولة " [1].

القول بأن الدولة ظاهرة إرادية يعني أن الدولة ظاهرة دائمة و مستمرة. و هذا ما يتناقض مع النظرية الماركسية التي تعتبر الدولة ظاهرة عابرة، أي أن وجود الدولة مرهون بتوفر أسبابها المرتبطة بالصراع الطبقي و العلاقات الإجتماعية و الإقتصادية. و بزوال هذه الأسباب مع تحقق الشيوعية العالمية تزول الدولة و تختفي في هذه المرحلة.

ج_ النظريات الأخرى:

إلى جانب نظرية القوة و نظرية العقد الإجتماعي في تفسير الطريقة التي نشأت عنها الدولة، هناك نظريات كثيرة تختلف فيما بينها و سنعرض بعضاً منها:

_ نظرية النشأة التاريخية:

يأخذ علماء السياسة بالنظرية التاريخية أو كما يسميها البعض نظرية التطور لتفسير نشأة الدولة. و مدلول هذه النظرية أن هذه النشأة لا ترتبط بتاريخ معين و لا تردّ لعامل معين بالذات دون غيره، و " إنما هي ظاهرة طبيعية من ظواهر الإجتماع البشري قامت نتيجة ظروف و تطورات إجتماعية طويلة و عوامل متعددة، عائلية أو قبلية أو دينية أو إقتصادية. كما أن وحدة الأصل العرقي و اللغة و الدين أفرزت بدورها نمطاً متوازناً للحياة الإجتماعية، و أن الدولة بالتدرج قد

[1] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 166.

عرفت حدوداً تفصلها عن الدول الأخرى التي إستندت في نشأتها على عوامل بيولوجية و إقتصادية و ثقافية و عسكرية "[1].

يعتبر الدكتور محمد منذر أن هذه النظرية " هي أقرب النظريات إلى الصواب و أكثرها أنصاراً، فقد صادفت قبولاً لدى غالبية الفقهاء لأنها جمعت بحق بين معظم النظريات المهتمة بنشأة الدولة و إن عاب عليها البعض غموضها إزاء علاقة الفرد بالدولة و كيفية تحديد دور كل منهما و نطاق إختصاصاته و مسؤولياته و كذا إلتزاماته و حقوقه " [2].

_النظرية الدينية:

ترتكز النظرية الدينية أو الثيوقراطية على فكرة أساسية، " هي أن الله هو الذي خلق الدولة التي يحكمها حاكم من عنده، و هي بذلك تخلع على الحاكم نوعاً من المسؤولية الشرعية أو نوعاً من القداسة نظراً للإعتبارات و المعايير الدينية "[3]. و الدولة في هذه النظرية هي من صنع الله و "السلطة فيها هي سلطان الله، و من ثم فإن الدولة ليست إحدى مؤسسات الإنسان و إنما هي نظام يسمو على نظام الإنسان لأنها من صنع قوة الله و إرادته. فهي ناتجة عن إرادة تفوق البشر، و من ثم لا يتسنى لهؤلاء البشر أن ينشئوا ما هو فوق إرادتهم "[4].

_ نظرية هيجل في نشوء الدولة:

إذا كانت الدولة نتيجة القوة عند إبن خلدون و كارل ماركس، أو كنتيجة لعقد إجتماعي مفترض عند هوبز و لوك و روسو، فهي نتاج الفكر عند هيجل.

كان هيجل أول من إكتشف قانون الديالكتيك، و الديالكتيك الهيجلي يقوم على التالي: "الفكرة تتصارع مع نقيضها لتولّد فكرة جديدة تحمل بعض مميزات الفكرة السابقة و لكنها أرقى منها. و يُختصر قانون الديالكتيك بالشكل التالي: فكرة_ نقيض الفكرة_ سيرورة"[5].

---

[1] محمد منذر، علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[2] محمد منذر، المرجع أعلاه، ص 281.

[3] عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[4] محمد منذر، المرجع أعلاه، ص 284.

[5] غسان بدر الدين، علي عواضة، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 28.

يعتبر الدكتور غسان بدر الدين و الدكتور علي عواضة أن هيجل طبق هذا القانون على الظاهرات الإجتماعية و منها الدولة، " فالدولة عنده هي نتاج الفكر في مرحلة معينة من تطوره، و هي لم تُوجد في البداية بل أنها ظهرت في مرحلة لاحقة أي بالتحديد عند الوصول إلى الفكر المطلق. و يرى هيجل أيضاً أن الإنسان المعاصر يعيش تناقضاً أساسيّاً بين فرديته التي تدفعه للدفاع عن مصلحته الخاصة و عقله الذي يوحي له بأن شخصيته لا تكتمل إلا في المصلحة العامة. فوظيفة الدولة هي بالتحديد مصالحة الخاص و العام و تجاوز التعارض القائم بين الفرد و الجماعة. فالدولة و عن طريق قوانينها العاقلة، تقنع البشر عقلانياً بالتضحية بجزء من حريتهم الخاصة لصالح المصلحة العامة و التي تجسدها الدولة " [1].

ولكن دون الغوص كثيراً في فلسفة هيجل، يقول الدكتور غسان بدر الدين "يهمنا التأكيد فقط على أن الدولة بالنسبة لهذا المفكر ما هي إلا نتاج الفكر البشري المطلق و هذا الفكر المطلق يمثّل الله، و بالتالي فإن الدولة هي تعبير عن الإرادة الآلهية و تطور الحضارة الإنسانية: إنها أرقى و أسمى أشكال الإجتماع الإنساني و غايتها خدمة مصلحة الفرد و الجماعة عن طريق التوفيق بينهما"[2].

_ الدولة في المفهومين المسيحي و الإسلامي:

الديانات التوحيدية لم تخلع على الملوك صفة الإله، " و إن كانت إستُغلّت من بني البشر لتثبيت سلطانه، و تمكينه من شؤون الحكم و الدولة. فالمسيحية في الأصل و الأساس إستندت إلى قول السيد المسيح "دع ما لقيصر لقيصر و ما لله لله" [3].

أما في المفهوم الإسلامي، إنشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية أو الخلافة. و راحوا يفسّرون العلاقة بين تعاليم الدين الإسلامي و السلطة السياسية إنطلاقاً من مفهوم الأمة الإسلامية على أساس العقيدة. يقول في هذا الصدد الدكتور عدنان السيد حسين: "ظلّت الخلافة هي محور الإهتمام السياسي الإسلامي، و إستطراداً قضية الإمامة دون أن ينشأ فكر واضح حول مفهوم الدولة كدولة قياساً بمفهوم الأمة الجامعة.....بيدَ أن الأفكار السياسية تركزت حول ولي الأمر أو

---

[1] غسان بدر الدين، علي عواضة، المؤسسات السياسية ...، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] غسان بدر الدين، علي عواضة، المرجع أعلاه، ص 28.

[3] عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الخليفة أو الوالي. و كانت البيعة هي الوسيلة الممكنة في نظر المسلمين لتنصيب الخليفة و إعلان الولاء له، أو الإمام أو الوالي"[1].

على هذا الأساس نظر عدد من المفكرين إلى " البيعة " كأساس لنشوء الدولة الدينية. و هي نوع من التأييد الذي يعلنه وجهاء القوم، أهل العلم و الرأي أو أهل الحلّ و العقد، في مجتمع عشائري لشخص معين كي يتولّى شأناً سياسياً. " و هناك من يعتبر البيعة بمثابة عقد إجتماعي بين الحاكم و المحكوم في معرض المقارنة مع نظرية العقد الإجتماعي التي عرفها الفكر السياسي الأوروبي في العصر الحديث "[2].

برأينا، إذا حاولنا مقاربة هذه النظريات في علم الدولة على الواقع اللبناني فنجد أن قيام و ولادة الكيان اللبناني لا ينطبق أو يشبه إلى أي حد هذه النظريات.

تقول نظرية القوة أن الجماعات منذ نشأتها عاشت متصارعة يسود بينها القتال و العنف مما نتج عنه منتصر و مهزوم أو غالب و مغلوب. فأساس قيام الدولة هنا هو فرض إرادة الأقوى، أما قيام لبنان فكان نتيجة الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الأولى و زوال إمبراطوريات. هذا في الأساس، أما الجماعات الإنسانية التي تعيش فيه هي الطوائف و التي تتصارع و تتنازع فيما بينها حول حصة لها في السلطة، و كما نعرف أن في هذا الصراع الطوائفي لا غالب و لا مغلوب.

قد يعتبر البعض أن نظرية ماركس حول نشوء الدولة و صراع الطبقات، تشبه إلى حدّ ما نشوء لبنان. حيث يعتبر ماركس أن المجتمعات تُبنى طبقياً، و لذا فإن النظام السياسي يُبنى أيضاً طبقياً، و بما أن تركيبة لبنان تاريخيا تخضع لموازين إقطاعية و طائفية، فإن شكل النظام في لبنان هو طائفي سياسي قائم على إستمرارية حكم الإقطاع العائلي السياسي. و الدليل على ذلك أن أبناء زعماء الطوائف (العائلات الإقطاعية السياسية) نراهم دائماً في السلطتين التنفيذية و التشريعية.

أما رأينا في ذلك، فإن نظرية ماركس لا تنطبق أو لا تشبه بشيء نشوء الكيان اللبناني، فالطبقات في لبنان هي إما الطبقة السياسية في صراعها مع طبقة الشعب، لكن بالمقابل هذه الطبقة هي

---

[1] عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] عدنان السيد حسين، المرجع أعلاه، ص 30.

ممثلة لكل الطوائف. مع عدم وجود صراع بين أبناء كل طائفة و ممثليهم. و من ناحية ثانية، إذا إعتبرنا أن الطبقات هي الطوائف و أن صراع الطبقات هو صراع بين الطوائف، قد لا نجد لهذه النظرية وجود حول نشأة لبنان، لأن صراع الطوائف في لبنان لا يشبه صراع الطبقات عند ماركس.

تقول نظرية العقد الإجتماعي أن نشأة الدولة هي ظاهرة إرادية، أي نتيجة لإتفاق بين الأفراد. فلبنان مجتمع تعددي مركّب نشأ بإرادة طائفة معينة مع مصلحة المستعمر، أي بإرادة داخلية مع إرادة خارجية، و ليس بإرادة عيش مشترك بين أبنائه.

إن النظرية التاريخية تعتبر أن نشأة الدول لا ترتبط بتاريخ معين، ولا تردّ لعامل معين بالذات دون غيره. فيصعب التدليل التاريخي على كيانات ما قبل التاريخ. و مع ذلك بُذلت جهود لربط لبنان القديم مع لبنان الكبير عام 1920 و مثل هذا لهرطقات و تلفيق تاريخي. فقد أرجع بعض الكتّاب الموارنة (يوسف السودا و بولس نجيم و غيرهم) لبنان إلى عمر 6000 عام، و لدى المؤرخين الموارنة نشاط حثيث في محاولات تنسيب لبنان إلى ما قبل التاريخ الجليّ. فبرأيهم أن لبنان موجود بصفته كائناً قديماً جداً ما قبل عصر التدوين و الكتابة، و أنه أقدم من فينيقيا، فلبنان الأصل و فينيقيا الفرع، لا بل أن فينيقيا هي صفة للبنان. مدلليلن ذلك على أن قدامى الإغريق أطلقوا تسمية على السفن و الملاحيين و التجار القادمين من لبنان و هي (فينيكس). و أن لفظة لبنان جاءت من نشيد الإنشاد في العهد القديم.

قد تنطبق النظرية الدينية لنشوء الدول، على نشوء لبنان. تقول هذه النظرية أن الله خلق الدولة التي يحكمها حاكم من عنده، و هي بذلك تخلع على الحاكم نوعاً من المسؤولية الشرعية أو نوعاً من القداسة نظراً للإعتبارات الدينية. أما في لبنان، فتكثر في الأدبيات السياسية اللبنانية صفة لبنان الرسالة و لبنان (قطعة سماء) و غيرها، كأن لبنان خلق قبل الإنفجار الكوني. إضافة على ذلك، أن الكرسيّ الطائفي مقدس، فالطائفة هي الهوية و الإنتماء و الدولة و الوطن بالنسبة إلى اللبناني.

إذا كانت الدولة نتيجة القوة عند إبن خلدون و ماركس، أو كنتيجة لعقد إجتماعي مفترض عند هوبز و لوك و روسو، فهي نتاج الفكر عند هيجل. أما لبنان فهو نتاج الفكر الماروني و إرادة المستعمر الفرنسي.

2_ المبحث الثاني: التمييز بين مفهوم الدولة و الأمة

هناك تشابك في تعريف كل من الدولة و الأمة. " فالأمة يعرفها كل من دنيس ديدرو (فيلسوف فرنسي) و لورن دالامبير (فيلسوف فرنسي) هي " إسم جمع يستعمل للدلالة على عدد كبير من الناس الذين يعيشون على قطعة من الأرض، داخل حدود معينة، و يخضعون لحكومة معينة"، كما يعرفان فكرة الدولة بأنها "إسم جنس يدل على جماعة من الناس الذين يعيشون معاً تحت حكومة واحدة في حالة سعادة أو شقاء". من الواضح من هذين التعريفين عدم وجود فرق بينهما، مع العلم أن الفرق بين الإثنين شاسع. فمن الضروري النظر إلى أوجه الشبه و الإختلاف بين الجماعات البشرية بقطع النظر عن تبعيتها إلى دولة واحدة أو دول متعددة "[1].

فالأمة تكون موجودة حتى و إن لم تكن ضمن حدود دولة معينة. و قد تطور مفهوم الأمة بشكل ميّز بين الأمة و الدولة حيث تم تعريف الأمة بأنها " مجموع المواطنين الذين يؤلفون هيئة إجتماعية، متميزة عن الحكومة التي تدير شؤونها. فالأمة يمكن أن تُعرَّف على أنها مجتمع من البشر، يرتبط بوحدة الأرض و اللغة و العادات، و لديه شعور إجتماعي مشترك، و من المعلوم أن بعض الأمم تكون مجزأة و موزعة بين دول عديدة كما هي حال الأمة العربية في الحالة الحاضرة "[2]، و العكس ، فهناك بعض الدول تضم اكثر من أمة مثل سويسرا و بلجيكا، و هناك دول قامت على أساس الأمة الواحدة مثل ألمانيا.

أ_ الدولة:

تتعدد التعاريف التي تُعطَى للدولة بتعدد النظريات التي تحدثنا عنها. " بحيث يذكر أحد أساتذة السياسة العرب أن هناك ما يقرب من مائة و خمسين تعريفاً، و لكن معظم التعريفات تحتوي على عناصر الحدّ الأدنى المشترك" [3]، إلا أن هذه التعريفات غير واضحة و لا تزال في طور البحث مع تطور العلوم الإنسانية و الفلسفية.

[1] حسين غربية، **الدولة الحديثة في البلدان النامية**، محاضرات في الجامعة اللبنانية، ص 11.

[2] حسين غربية، المرجع أعلاه، ص 11.

[3] عماد وهبي، **الدولة الحديثة**، محاضرات في الجامعة اللبنانية، 2011_2012، ص 4.

يعتبر الدكتور زهير شكر أنه يمكننا على الأقل أن نميّز بين المفهوم القانوني للدولة و المفهوم الإجتماعي و المفهوم الفلسفي[1]، لكي تصبح فكرة الدولة أكثر وضوحاً و تجليّاً.

_المفهوم القانوني للدولة: من الوجهة القانونية تعتبر الدولة بمثابة التشخيص القانوني للأمة، أو بمعنى آخر الدولة هي عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يرمز إلى مجموع الشعب المستقر على إقليم معين و هو يتمتع بسلطة سياسية ذات سيادة.

من هذا التعريف يمكن أن نستنتج العناصر التالية:

1_ الدولة شخص معنوي: من الناحية القانونية الدولة هي شخص معنوي، أي أنها تتمتع بحقوق و عليها إلتزامات كأي شخص طبيعي.إن مفهوم الشخصية المعنوية و القانونية هو مفهوم أساسي في القانون، فالشخصية المعنوية للمؤسسة تعطيها حياة خاصة، و بالتالي بعض الإستقلال الذاتي، فهي تتمتع بالذمة المالية التي تمكنها من التعاقد و المقاضاة بواسطة أشخاص طبيعيين يمثلونها.

و يمكننا التمييز بين الشخصية المعنوية الخاضعة للقانون الخاص و الشخصية المعنوية الخاضعة للقانون العام. و الدولة هي الشخصية المعنوية الأساسية و الأهم في القانون العام. و من دلائل تلك الأهمية ضخامة ميزانيتها و الإمتيازات التي تتمتع بها في القانون الإداري و دورها الهام على صعيد القانون الدولي.

2_ الدولة و القانون و المصلحة العامة: الدولة الحديثة هي دولة حقوقية تخضع تصرفات الحكومة فيها لقواعد ثابتة و أكيدة. فهي من خلال الحكام يجب أن تعطي المثل في الخضوع إلى أحكام القانون الذي يجب أن يهدف إلى خدمة المصلحة العامة.

و يترتب على خضوع الدولة للقانون النتائج التالية:

_ إن الحكام هم في خدمة الشعب.

_ إستمرارية إلتزامات الدولة حتى في حالة التغيير في شكل النظام السياسي.

---

[1] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري_الجزء الأول_القانون الدستوري و المؤسسات السياسية (النظرية العامة و الدّول الكبرى)**، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1994، ص 18.

المفهوم الإجتماعي للدولة:

من وجهة نظر إجتماعية_سياسية يمكننا تعريف الدولة بأنها عبارة عن سلطة فعّالة، محمية و منظمة تهدف إلى حماية أمنها من الأخطار الخارجية، تنظيم المجتمع و العلاقة بين الأفراد، و إلى الحفاظ على المصلحة العامة لشعبها، و هذا يتطلب:

1_ القوة المسلحة و الإكراه: لقد ركّز أغلب المفكرين على عنصر القوة (إبن خلدون، ماركس و إنغلز و غيرهم)، فلا دولة بدون قوة رادعة قادرة على فرض إحترام القانون في المجتمع.

2_ سلطة سيدة قادرة على تنظيم نفسها بدون تدخل خارجي: ففكرة السلطة مستقلة عن فكرة القوة. فسلطة الدولة قد تكون مفتقرة إلى القوة اللازمة لفرض الأمن و الإستقرار.

3_ سلطة شرعية: فالدولة الحديثة هي دولة ديمقراطية يجب أن تنبثق فيها السلطة من الشعب بوسائل ديمقراطية أهمها الإنتخاب. و شرعية السلطة تفترض بالإضافة إلى إنبثاق السلطة عن الشعب، فكرة المصلحة العامة التي تُعتبر المعيار الأساسي لشرعية الحكم.

المفهوم الفلسفي: ما من مصطلح إختلف عليه علماء السياسة و الفلاسفة بقدر ما إختلفوا على مصطلح الدولة. فكل مفكّر يعطي للدولة تعريفاً خاصاً بها.

الفيلسوف الألماني هيجل يرى في الدولة تعبيراً عن الإرادة الإلهية و عن تطور الحضارة الإنسانية، فهي أرقى و أسمى أشكال الإجتماع الإنساني. فغايتها هي خدمة الفرد و الجماعة عن طريق التوفيق بينهما.

بينما يعتبر ماركس و غيره من المفكرين الماركسيين الدولة بناء طبقي فوقي يهدف إلى ضمان مصالح الطبقة المالكة لأدوات الإنتاج، فالدولة طبقية سواء أكانت في مجتمع رأسمالي أم في مجتمع إشتراكي. فهي في المجتمع الرأسمالي وسيلة للدفاع عن مصالح الطبقة البورجوازية، بينما هي في المجتمع الإشتراكي أداة لحماية مصالح البروليتاريا. بالإضافة إلى أن بعض المفكرين و رائدهم مكيافللي يعتبرون أن الدولة هي نسق يعتمد على القوة.

أما "توماس هل غرين" (فيلسوف بريطاني) فيرى أن "الإرادة و ليست القوة أساس الدولة، فالقوة و إن كانت السمة الأساسية للدولة لا يمكن أن تشكل الركيزة الوحيدة للدولة. فالمواطن يطيع

الدولة عن إرادة و قناعة باعتبار أنها تخدم مصلحته الخاصة من خلال خدمتها المصلحة العامة[1].

تبرز هنا بعد هذا الشرح و التوضيح مسألة وظيفة الدولة و التي سنتناولها بإيجاز.

" إن الشخصية المعنوية التي تتمتع بها الدولة تسمح لها أيّاً كان شكلها بالقيام بالمهمات المطلوبة منها و بممارسة بعض الوظائف، فبالإضافة إلى الوظائف الكلاسيكية التي تمارسها الدولة (الوظيفة التشريعية، و الوظيفة التنفيذية أو الحكومية و الوظيفة القضائية) ، أعطى البعض للدولة السلطة الكلية على الحياة و الناس، و أوكل إليها إدارة شؤونهم دون رقابة، و طالبهم بالخضوع لها و قبول قراراتها، بينما رأى البعض الآخر ضرورة إخضاعها للرقابة و سلطة الشعب، و قرر فريق ثالث أن وظيفة الدولة هي التنسيق بين مصالح فئات الشعب و تياراته في إطار توافقهم على عقد إجتماعي، و عليه فإن سلطتها لا تتجاوز هذا التنسيق و تحقيق التوازن دون أن تملك، و قال آخرون بعدم ضرورة الدولة من حيث المبدأ لأنها قوة قمع لطبقة بعينها و أداة بيدها و إن إستمرارها مرتبط بإستمرار التفاوت الطبيعي في المجتمع، و إن زوالها حتمي إذا ما أزيل هذا التفاوت. و على أية حال مازال مفهوم الدولة و وظائفها أمراً إشكاليّاً يتغير من زمان إلى زمان و من مرحلة تطور إلى أخرى، و هذا أمر بديهي بإعتبار أن المفهوم يرتبط برغباتهم و مصالحهم"[2].

ب _ الأمة:

يرى بعض الدارسيين أن الأمة هي جماعة من الناس تربط بينهم روابط متعددة كوحدة الجنس و اللغة و الدين، أو إرادة العيش المسترك، و تجمعهم مشاعر واحدة تطورت عبر الزمان، في حين أن الدولة لا تعدو أن تكون أكثر من وحدة سياسية قانونية. و معنى ذلك أن الأمة أكثر تعقيداً و تركيباً من الدولة، فهي لا تفهم فحسب في ضوء الروابط العرقية و السلالية، و لكنها كيان إجتماعي و أخلاقي تكوّن عن طريق وحدة الأصل و البيئة و التاريخ و القيم المشتركة. و قد حدد بوردن باركر الأمة (فيلسوف أميركي) بأنها جماعة من الناس تحققت وحدتهم على أساس وحدة الأرض أو الجوار و ما ترتب على ذلك من حب مشترك للوطن، و ذلك هو ما يعرف بالوطنية،

---

[1] زهير شكر،الوسيط في القانون الدستوري_الجزء الأول...، مرجع سبق ذكره، ص 18، 19، 20 و21.

[2] محمد منذر، علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 260.

ثم على أساس وحدة الزمن أو التاريخ و الميراث المشترك للأجيال السابقة و ما يتولّد عن ذلك من وحدة في أسلوب الحياة أو ما يعرف بإسم القومية. في ذلك لا يجب بأية حال من الأحوال الخلط بين الدولة و الأمة، "فالأمة ليس لها تنظيم قانوني، أما الدولة فهي أعلى المجتمعات السياسية و أكثرها كمالاً و تعقيداً "[1].

يقول الدكتور عصام سليمان: "إن مفهوم الأمة هو نسبي، و الجدل القائم حوله يشير إلى ذلك. غير أن الأمة تفترض بما لا يقبل الشك، توحّد السكان إجتماعيّاً و وجود تجانس بينهم. و هذا لا يعني وجود إنقسام مطلق بين أفراد الأمة. فالفوارق بين الفئات و الطبقات الإجتماعية لا بد لها من الظهور داخل الأمة. و إن بدرجات متفاوتة، غير أنها تبقى محصورة في نطاق الأمة، و تعالج ضمن إطارها، و إذا تفاقمت الخلافات إلى ما لا نهاية فإن ذلك يهدد بالقضاء على وحدة الأمة، و يعني بالتالي أن الشعور الوطني لم يبلغ بعد مرحلة كافية من النمو"[2].

و يشرح الدكتور زهير شكر موضّحاً " أن الأمة تحتاج إلى وجود وحدة إجتماعية بين السكان و تجانس. إنما ليس من الضروري أن يكون هناك وحدة إنسجام مطلقة. ذلك أن التقسيمات الإجتماعية و الإقليمية و الطبقية لا بدّ أن تظهر و لو بدرجات مختلفة في كل الأمم. فإذا ما توفرت مقومات الوحدة و الوفاق الوطني في الأمة حُلّت المشاكل داخل الإطار الوطني. أما إذا إنتصرت عوامل التفكك و الإنشقاق فإن ذلك يعني ضعف الشعور القومي و يجب أن لا ننسى أن الأمة كالأشخاص الذين يؤلفونها "شيء حيّ"[3].

و من أجل تحقيق أهداف الأمة بالعيش المشترك و التقدم و الإزدهار بشكل أفضل و أكثر قابلية للتطور، "لا بدّ للأمة من أن تتجسد في كيان حقوقي منظم هو الدولة"[4]، بحيث تنشأ الدولة_الأمة. و هذا ما حصل تاريخيّاً في أوروبا حيث كان وجود الأمم سابقاً لوجود الدول، " أما في البلدان

---

[1] محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، **السياسة بين النظرية و التطبيق**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1985، ص 264.

[2] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري_الجزء الأول...، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[4] عصام سليمان، المرجع أعلاه، ص 143.

التي تحررت من الإستعمار فإن وجود الدول سابق لوجود الأمة. و بعض هذه الدول لم يستطع تحقيق الإنصهار الإجتماعي بين السكان مما أثار الإنشقاقات و الحروب الأهلية"[1].

إن الصورة التقليدية للدولة_الأمة هي تلك القائمة على وجود جماعة بشرية متجانسة تشكل أمة تحت سلطة الدولة. و لكن الحقيقة الواقعية أعقد بكثير، و نادرة تلك الأمم المتجانسة فعليّاً. و هنا يطرح التساؤل حول مدى التماهي بين الأمة و الدولة، " حيث يعتقد البعض أن أصل هذا التماهي يكمن في مبدأ القوميات الذي كرّسته الثورة الفرنسية عام 1789 . و نتج عن ذلك حق كل أمّة بالتجسّد في دولة و هذا الحق كان في أساس خلق الدول الأوروبية الحديثة في القرن التاسع عشر. و يمكن القول بأن أكثرية الدول الأوروبية كانت تجسيداً للأمم السابقة. بمعنى أن الأمة هي سيرورة تاريخية نمت و تكونت قبل نشوء الدولة. فالدولة بهذا المعنى هي التجسيد القانوني و السياسي للأمة " [2].

و للتوضيح أكثر، إن مفهوم القومية لعب دوراً مهماً في التاريخ البشري الحديث، " إلا أنه لا بدّ من التأكيد على أن الفكر القومي بمدارسه المتعددة ليس في الحقيقة إلا نتيجة لتطورات إقتصادية معينة، فالفكر القومي لم يبدأ بالظهور إلا في آواخر القرن الثامن عشر و تبلور في القرن التاسع عشر مترافقاً مع ظهور الثورة الصناعية. غير أنه مازال يلعب دوراً أساسيّاً اليوم و يشكل حقيقة أكثر روحية كونه يندمج مع مفهوم الوطن أرض الآباء، و الذي يحمل معه عبارة " نحن نموت من أجل الوطن لا من أجل الدولة " [3].

في إطار الحديث عن الفكر القومي، يعتبر الدكتور حسين غربية أن " القومية تؤدي عدة وظائف في ثلاث مجالات مع الإختلاف في درجة التأكيد. فهي تفسر الأصل المشترك لجماعة معينة و علاقة هذه الجماعة بموقع معين، و هي تزوّد بإحساس من الهوية للجماعة و تضفي طابع الشرعية على السلطات الحاكمة. و من مميزات القومية أنها تتغلب على الإنقسام الطبقي و تساعد على تعبئة السكان خصوصاً في أوقات الأزمات. فالقومية تؤدي وظيفة توحيد الجماعة داخليّاً من

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري_الجزء الأول..، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] غسان بدر الدين، علي عواضة، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] غسان بدر الدين، علي عواضة، المرجع أعلاه، ص 40.

خلال تشجيع إحساس من التجانس. و مع فقدان المعتقدات الأكثر تقليدية من خلال تقدم العلمانية و التعليم، فهي من الممكن أن تساعد على ربط المجتمع بعضه ببعض"[1].

إن مبدأ القوميات وجد إمتداداً له في العصر الحديث مع فكرة حقّ الشعوب في تقرير مصيرها و الذي أكّدته شرعة الأمم المتحدة و إرتبط بحركة إستقلال الشعوب المستعمَرة، " و قد ساعد هذا المبدأ على إستقلال الكثير من الشعوب و خلق دولاً جديدة. إلا أن خلق دول على أساس مبدأ القوميات أدى إلى ظهور مشاكل لا تزال مستمرة إلى اليوم، حيث أن هناك دول نشأت في إطار حدود رسمها الإستعمار تبعاً لمصالحه. و هذه الحدود المصطنعة جمعت داخلها شعوباً غير متجانسة، و هذا ما يفسّر الصراعات شبه المستمرة بين هذه الدول من جهة و داخل كل دولة منها من جهة أخرى، هذا مع عدم قدرة الأمم المتحدة على فرض تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فبعض الشعوب رغم إعتراف الأمم المتحدة بحقوقها المشروعة لم تستطع تجسيد هذه الحقوق داخل أرض أو إنشاء دولة لها كفلسطين مثلاً "[2].

إن تلك المشاكل التي ذكرناها تؤدي إلى الإنفصال بين الدولة و الأمة أو على الأقل التفاوت بين الإثنين. " و هذا ما نلاحظه غالباً في بلدان العالم الثالث، حيث أن الدولة سبقت بظهورها تكوّن الأمة. فالدولة بمعنى من المعاني قد فُرضت من المستعمر و تتطابق غالباً و بشكل غير صحيح مع التنوع الإثني و الديني و الثقافي لهذه البلاد. في المقابل نجد أن بعض البلدان المتطورة ذات التعددية الإثنية أو اللغوية قد وجدت حلاًّ عن طرق الفيدرالية. نستنتج هنا أن مفهوم الدولة_الأمة ليس مطلقاً "[3].

نستنتج هنا، أن الأمة هي جماعة من البشر (بعيداً عن العرق)، يحييون في بلاد واحدة ذات حدود واضحة، حياةً واحدة، تقاليداً و مفاهيماً و مصيراً.

---

[1] حسين غربية، الدولة الحديثة في البلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] غسان بدر الدين، علي عواضة، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] غسان بدر الدين، علي عواضة، المرجع أعلاه، ص 42.

ج _ الدولة المتعددة الأمم أو القوميات:

الدولة المتعددة القوميات هي الدولة التي تضم سكاناً مختلفين في العنصر و اللغة و الثقافة. " ففي هذه الدولة تصعب المحافظة على التلاحم الإجتماعي و القومي، و النجاح في هذه التجربة يتوقف إلى حدّ بعيد على التاريخ و على درجة الرقيّ الحضاري و على سياسية الحكام "[1]. و لعل المثال السويسري هو الأفضل في هذا المجال، " فالشعب السويسري يتكون من أربعة إثنيات (ألمان، فرنسيين، إيطاليين، رومانش)، و قد تمكنت هذه الجماعات الإثنية بعد صراعات عديدة عبر حقبات مختلفة من التاريخ من تكوين دولة إتحادية تتعايش فيها بسلام، و قد أصبحت مضرب مثل في عصرنا الحاضر "[2].

كما أن صيغة الدول المتعددة القوميات معتمدة في في الدول الماركسية لغاية إنهيار النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية (الإتحاد السوفياتي، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا)، و" ذلك إنطلاقاً من مبدأ إعطاء الجماعات المختلفة حق إدارة شؤونها الذاتية بنفسها. كما أن هذه الصيغة معتمدة أيضاً في الدول الأفريقية التي نالت إستقلالها حديثاً و التي تتكون شعوبها من جماعات إثنية_قبلية متعددة. أما شكل الدولة المتعددة القوميات أو الأمم، فغالباً ما يكون فيدراليّاً. لأن الفيدرالية تقوم على التوفيق بين الوحدة و التنوّع و ذلك عبر مبدأي الحكم الذاتي و المشاركة في حكم الدولة الفيدرالية. و لكن مشكلة الوحدة الوطنية تبقى الهم الشاغل لحكام هذه الدول، و الهدف الأساسي الذي يعملون على تحقيقه " [3].

يقول الدكتور زهير شكر في معرض الحديث عن الدولة المتعددة القوميات، أنه يجب التمييز بين الدول المتعددة القوميات و الدولة المتعددة العنصريات [4]، فالأولى تنطلق من التعدد القومي لتحاول الوصول إلى حل عادل لذلك معتمدة على طرق و تقنيات متعددة، أهمها الدولة الإتحادية، و لا تتنكر لوجود القوميات. أما الثانية فهي لا تعترف بالتعددية و تحاول فرض هيمنة قومية على بقية القوميات بمختلف الطرق بما في ذلك القوة. في هذا الإطار يجب أن نفهم الشعار الذي

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري_الجزء الأول...، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[3] عتصام سليمان، المرجع أعلاه، ص 145.

[4] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 38.

طرحه رئيس وزراء جنوب أفريقيا عام 1971 حول مصير الدولة: " نريد دولة متعددة العنصريات و ليس دولة متعددة القوميات "[1].

يقول "رينان" صاحب النظرية الفرنسية بأن " الأمة هي إرادة العيش المشترك، و يشدّد على أهمية العيش المشترك في خلق الأمة " [2]، و قد ذكرنا أيضاً أنه نشأت دول في إطار حدود رسمها الإستعمار تبعاً لمصالحه و أن هذه الحدود المصطنعة جمعت في داخلها شعوباً غير متجانسة. و يذكر أيضاً الدكتور عصام سليمان في معرض حديثه عن الدولة المتعددة الأمم أو القوميات، أن " مواطنيها ينتمون إلى أصول إتنية و لغات و مذاهب دينية و ثقافات، و أنماط معيشيّة مختلفة. و هذا قد يكون مصدر غنى ثقافي و حضاري لكنه لا يساعد على تماسك الشعب، فتبقى الوحدة الوطنية مزعزعة. غير أنه لا بدّ من أجل إستمرار الكيان موحّداً، من قيام جهد مشترك من قبل أفراد الشعب و الحكومة على حدّ سواء للتقريب تدريجيّاً بين الجماعات المتعددة و ذلك بخلق قناعة لديهم بضرورة العيش المشترك " [3].

إذا ما حاولنا تطبيق ما عرضناه على مفهوم الدولة_الأمة في لبنان الذي هو موضوع دراستنا، لوقعنا في التشابك بين هذه الأفكار. فلبنان تاريخيّاً هو جزء من بلاد الشام و بقي إلى مطلع القرن العشرين تابع لولاية سورية ما عدا منطقة جبل لبنان التي كانت تتمتع بحكم خاص في عهد الحكم العثماني الذي رحل عام 1918. فلا الأمة اللبنانية سابقة لولادة الدولة اللبنانية، و لا الدولة اللبنانية سابقة لوجود الأمة اللبنانية. فاللبنانيون هم جزء من الأمة العربية لأنهم يتكلمون باللغة العربية و لهم تاريخ و ثقافة مشتركة مع غيرهم من الشعوب العربية، أو هم جزء من الأمة السورية بحسب نظرية الهلال الخصيب. أما نشأة الدولة اللبنانية فهي حالة إستثنائية عن قيام كيانات و دول أخرى. فالمستعمر الفرنسي الذي إنتدب سورية و لبنان قام بضم الأقضية الأربعة و بعض المناطق إلى متصرفية جبل لبنان ليتشكل بذلك الكيان اللبناني على الصورة التي هو عليها اليوم، و حصل موقف مشابه أيضاً في شمال سورية حيث تم سلخ إقليم إسكندرون السوري و إعطاءه إلى تركيا. هنا نطرح السؤال التالي، لو قام المستعمر الفرنسي بضم جبل لبنان و إلحاقه بسورية،

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدسستوري_ الجزء الأول...، مرجع سبق ذكره، ص 38_39.

[2] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[3] عصام سليمان، المرجع أعلاه، ص 144.

كيف ستكون الصورة أو المشهد اليوم ؟ لأن هناك من داخل الإدارة الفرنسية من إنتقد الجنرال غورو على قراره رقم 318. و هذا ما سنراه لاحقاً.

ورد في الدستور اللبناني بعض المصطلحات التي تشير إلى الأمة اللبنانية، مثل " ...إني أحترم دستور الأمة اللبنانية...[1]"، " عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء...[2]"، و غيرها. فهذه المصطلحات لم تكن صدفة بل تعمدها المشرّع الدستوري للدلالة على وجود الأمة اللبنانية التي تشكلت و تطورت عبر الزمن حتى إندمجت في كيان واحد يُدعى لبنان. لكن هذه الأمة تتألف من طوائف و مذاهب مختلفة، فالبعض إعتبر تعدد المذاهب في لبنان تنوّع حضاري و ثقافي و ذهب بعيداً في ذلك حيث مدح الكثيرين تعدد المذاهب في لبنان على أنها مظهر من مظاهر حرية المعتقد و الإيمان و هي مصدر غنى ثقافي و حضاري، و آخرين إعتبروا تعدد المذاهب و الطوائف في هذه الدولة الصغيرة لا يساعد على تماسك الشعب فتبقى الوحدة الوطنية و صيغة العيش المشترك مزعزعة و غير ثابتة و مستقرة.

بعد ولادة لبنان الكبير عام 1920 حصل تغيير ديمغرافي في هذا الكيان الجديد. أثار هذا التغيير مسألة شرعية لبنان و هويته، و أثار أيضاً مشكلة إنضمام جماعات و مناطق جديدة إليه و كيفية إنصهارها فيه. هنا نرى إن ما يؤلف شعب لبنان هو مزيج من الطوائف، و إن كان الطابع العربي هو الغالب فيها، و إن إختلاف الطوائف اللبنانية في أصولها هو إختلاف الأحوال التي رافقت نموّها و تطورها، لكن التساؤل بعد أن أصبح لبنان دولة مستقلة، لِمَ لم يستطع قادته الذين توافقوا فيما يشبه العقد الإجتماعي بين طوائفهم، الخروج من صيغة توافق الطوائف إلى صيغة لبنان الوطن الذي يغلب فيه إنتماء المواطن للوطن و ليس للطائفة؟

---

[1] المادة 50 من الدستور.

[2] المادة 27 من الدستور.

الفقرة الثانية: لبنان من المِلَّة إلى الكيانية

إن التقسيم الإستعماري للوطن العربي بخلق دول و كيانات على قاعدة تشكيلات إجتماعية ولّدتها أو أنضجتها عمليات التغلغل الإستعماري و الإقتصادي و الثقافي و المؤسّسي في المشرق العربي، لا تُلغي أبداً وحدة التاريخ العربي على كل ما في هذه الوحدة من تنوّع و تعدد و خصائص.

سنتناول في هذه الفقرة الخلفيات و الأحداث (تواترها و تسارعها)، التي أدت إلى نشأة دولة لبنان الكبير عام 1920، التي كانت في ذلك الوقت متصرفية جبل لبنان النواة الأولى لتشكّل هذه الدولة، و النتائج المترتبة على هذه النشأة بالإضافة إلى بروز أزمة الإنتماء لدى أبناء هذه الدولة.

1_ المبحث الأول: نشأة الكيان اللبناني

لقد كتب عن هذه المرحلة من تاريخ لبنان الكثير من الكتّاب و المؤرخين، فالبعض تناولها بتفاصيلها الدقيقة و البعض الآخر كان مروره عليها سريعاً و أبرَزَ الأحداث التي تنسجم مع آرائه و توجهاته و أيديولوجيته.

إن متصرفية جبل لبنان كما ذكرنا شكّلت النواة الأولى للبنان الكبير عام 1920، الذي كانت ولادته حصيلة أحداث تاريخية تعود إلى القرن الثامن عشر، و التي بدأت بالتغلغل الأوروبي بأشكاله المختلفة من رساميل، أسواق، إمتيازات أجنبية، تدخل القناصل لدى السلاطين العثمانيين، بالإضافة إلى الإرساليات و المدارس.

أ_ تكوّن النظام الجديد في جبل لبنان (المتصرفية).

عرفت بلاد الشام التي سينظر لها أوائل القرن العشرين بصيغة "سوريا الطبيعية" تعداداً كبيراً في الإنتماء الديني_المذهبي لسكانها، " و قد تركز هذا التعدد أكثر ما تركز في جبل لبنان و المناطق المحيطة به من سورية. و قد كانت الدولة العثمانية قد نظمت شؤون الطوائف الدينية غير الإسلامية منذ عهد السلطان محمد الثاني في إطار توازن سياسي تمارس من خلاله الطائفة الدينية التي إعتُبرت "مِلَّة" حق مواطنية أفرادها في إطار الدولة "[1].

[1] وجيه كوثراني، الإتجاهات السياسية...، مرجع سبق ذكره، ص 37.

غير أن تنظيم "المِلل" الذي حاول في البدء أن يرى في الخصوصيات المذهبية مجالاً لها شيء من الحرية و الإستقلالية يُمارس في إطار الدولة و مؤسساتها و قوانينها بشكل متوازن، " شكّل في نهاية القرن الثامن عشر و غضون القرن التاسع عشر منفذاً للدول الأوروبية لتعميق هذه "الخصوصيات" المحليّة و تلقيحها بمفاهيم أوروبية إنفصالية لا سيما بعد أن كان التغلغل الأوروبي عبر شتّى أشكاله قد أسفر عن تحولات إجتماعية و علاقات جديدة مع القوى المنتجة"[1]. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن " هذا "التغلغل" و التوسع الأوروبي بدأ يأخذ شكله القانوني منذ تاريخ معاهدة ما سمّي "بالإمتيازات الأجنبية" التي عُقدت بين السلطان العثماني سليمان القانوني و الملك الفرنسي فرنسوا الأول عام 1535" [2].

لقد كان من نتيجة تطبيق هذه الإمتيازات عبر الزمن، أن هيمن التجار الأوروبيين داخل الإمبراطورية العثمانية هيمنة كاملة على عمليات التبادل، لا سيما في المدن التجارية و المرافىء. و كانت هذه الهيمنة تزداد بقدر ما كان يزداد ضعف السلطنة و تفكك مؤسساتها الإدارية و الإقتصادية و العسكرية، و كان أن وصلت هذه النتيجة إلى الحد الذي أصبح فيه تجّار الدول الأوروبية يشكلون مع قنصلياتهم جاليات تتمتع بسلطات مستقلة عن السلطة المحلية العثمانية و تشكل عملياً "دولاً داخل الدولة".

و " سحبت حقوق الإمتيازات نفسها _ لا سيما بالنسبة لفرنسا_ على المِلل المرتبطة بكنيسة روما. ذلك أن حق فرنسا في حماية جالياتها من التجار و القناصل و الوكلاء و العملاء داخل الإمبراطورية، و الذي نصت عليه الإتفاقيات مع الباب العالي طال أيضاً الطوائف المسيحية المرتبطة "بالكثلكة" لا سيما الطائفة المارونية "[3].

إن هذه الحماية التي بدأت تسحب نفسها على "المِلل" لتجعل منها موضوع أقليات دينية و إثنية، دخلت في التنظير الكولونيالي كمسألة مشروعة تبرر عملية التدخل من طرف دولة في شؤون دولة ثانية. و " هكذا أصبحت المِلَّة العثمانية ترادف في قاموس السياسة الكولونيالية في القرن التاسع عشر مفاهيم: "أمة" و "شعب". ومن الأمثلة على ذلك، يقول "لامارتين" في "رحلة إلى

---

[1] وجيه كوثراني، الإتجاهات السياسية...، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[2] وجيه كوثراني، المرجع أعلاه ، ص 41.

[3] وجيه كوثراني، المرجع أعلاه، ص 43.

الشرق": "إن الشعب الماروني يشكل شعباً على حِدة في الشرق. نكاد نقول جالية أوروبية رُميت بالمصادفة في وسط الصحراء. إنها جالية مكوّنة تماماً، يمكن أن تكون لأوروبا على تلك الشواطيء الجميلة. إن المستقبل هنا أكبر منه في مصر. إن هذه الملل قد تحولت عبر ثقافة أبنائها المُحَصّلة عبر النشاط الإرسالي الغربي إلى "أقليات" في نظر الدول الأوروبية" [1]. فالعلاقة بينهما إستطاعت بفعل إمتدادها التاريخي الطويل و بركائزها الإقتصادية و النشاط الثقافي الذي رافقها، أن تغرس بحسب تعبير الدكتور وجيه كوثراني، " أوهاماً شتّى، أيديولوجية شعبية لدى الطائفة المارونية، منها على سبيل المثال: "الأمة المارونية"، "فرنسا: الأم، الصديقة، الحامية إلخ"[2].

بعد أحداث الحرب الأهلية في الجبل عام 1860 بين الدروز و الموارنة و تدويل القضية اللبنانية، أصبح شعار الإستراتيجية الفرنسية "التدخل العسكري لحماية موارنة جبل لبنان و كاثوليك سورية"، بعد أن كانت سياستها قائمة على العلاقات الإقتصادية و الثقافية. هنا برز هدف السياسة الخارجية الفرنسية حيال سورية و جبل لبنان و التي تضمنت مشروعين رئيسيين: أولاً، حماية رؤوس الأموال الفرنسية في سورية و إعادة النظام و الأمن إلى جبل لبنان. ثانياً، خلق دولة عربية تابعة لفرنسا بين الأناضول و مصر.

" إذا كان الهدف الأول قد تحقق خلال إقامة الجنود الفرنسيين في الجبل، فإن الهدف الثاني إصطدم بعوائق عديدة أهمها:

_ معارضة بريطانيا لأي مشروع من شأنه تقسيم الإمبراطورية العثمانية، و ذلك في إطار العلاقات البريطانية_التركية الممتازة من جهة، و من جهة ثانية الصراع التقليدي بين فرنسا و بريطانيا على تقاسم النفوذ و الحصول على مزيد الأسواق و المستعمرات.

_ مطلب موارنة جبل لبنان _ و قد شعروا "بالإطمئنان" بسبب وجود الجنود الفرنسيين بينهم _ بإيجاد شكل دائم من أشكال "الحماية" الثابتة في الجبل.

---

[1] وجيه كوثراني، الإتجاهات الإجتماعية و السياسية...، مرجع سبق ذكره، ص 44_45.

[2] وجيه كوثراني، المرجع أعلاه، ص 67.

كان من نتيجة ذلك أن تقلّص المشروع الفرنسي الكبير ليصبح مشروعاً مصغّراً، و هو خلق دولة مسيحية في جبل لبنان. لكن حتى هذا المشروع عاد فاتُّخِذ تحت ضغط بريطانيا و الباب العالي صيغة "تسوية" أخذت بعين الإعتبار الحرص على وحدة الإمبراطورية العثمانية في إطار تنظيم ولاياتها على أساس مزيد من المركزية و التحديث، بالإضافة إلى نزوع موارنة جبل لبنان لإحتلال موقع خاص في المنطقة يسمح لفرنسا بالتدخل بحجة حماية الأقليات من خلال صيغة رسمية معترف بها دوليّاً .

وفق ذلك كان "بروتوكول" (1861) الذي عُدِّل عام (1864) فكان أساس صيغة نظام "متصرفية جبل لبنان".

هذه الصيغة التي سيطبّل لها في أوائل القرن العشرين من قبل قوى إجتماعية مارونية لتصبح "محطة" أساسية على طريق صياغة نظرية "لبنان_الأمة"، لم تكن تملك حين وضعها عام 1861 أية دلالة على أنها تتويج "لحركة إستقلالية" كما نُظِّر لها فيما بعد، أو حاول بعضهم أن يماثل بينها و بين الحركات الإستقلالية الأخرى" [1]، فالنظام الأساسي الموضوع لجبل لبنان تفرّد عن غيره من أنظمة الولايات الأخرى.

و الجدير ذكره هنا، أن هذه الصيغة كانت قد رفضت من قبل الموارنة المتشددين أمثال "يوسف كرم" الذي عارض بشدّة سياسة المتصرف "داوود باشا" و أعلن عليه العصيان فيما بعد، لكن محاولاته هذه باءت بالفشل. يقول الدكتور زهير شكر في هذا السياق: " و هكذا نشأت عند الموارنة، حول شخص يوسف كرم، فكرة القومية اللبنانية المسيحية. فكان نموها، و تشجيع الأوساط السياسية و الدينية لها، وجهاً من وجوه هذه الحقبة من تاريخ لبنان"[2].

و بموجب هذا النظام الذي عُرف بالنظام الأساسي، أصبح جبل لبنان سنجقاً عثمانيّاً له إستقلاله الداخلي، على أن تضمن كيانه الدول الست الموقعة على هذا النظام. حيث أصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي كاثوليكي، يعيّنه الباب العالي، و يكون مسؤولاً لدى الأستانة، و كان على هذا المتصرف أن يكون عثمانيّاً من غير اللبنانيين و أن توافق على تعيينه الدول الست. " و

---

[1] وجيه كوثراني، الإتجاهات الإجتماعية و السياسية...، مرجع سبق ذكره، ص 71_72.

[2] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 60.

يعاون المتصرف في شؤون الحكم مجلس إداري مؤلف من إثني عشر عضواً يمثلون جميع الطوائف: أربعة عن الموارنة و ثلاثة عن الدروز، إثنين عن الروم الأرثوذكس، و واحد عن الروم الكاثوليك، واحد من السّنة و آخر عن الشيعة "[1].

إن هذا النظام الجديد الذي خضع له جبل لبنان وضع الأسس لنظام طائفي في لبنان سار عليه لاحقاً، و كان سبباً في عدم إستقراره لأنه لم يؤسّس لقيام وطن، لأن مواطنيه إنتموا إليه عبر طوائفهم و هذا ما سنراه لاحقاً.

ب_ لبنان الكبير عام 1920:

جاء قرار كليمنصو في تشرين الأول 1919 بتعيين غورو كمندوبٍ سامٍ في سوريا و لبنان و كيليكيا، و تعيين دي سيكس كسكرتير عام له، ليكون حدثاً أثّر بشكل فعّال على مستقبل لبنان السياسي، و ليعّبر عن السياسة التي تنوي فرنسا إنتهاجها في المنطقة. " فالإثنان لهما خبراتهم الإستعمارية في البلاد المسلمة، و عُرف عنهما تأييدهما للسياسة الفرنسية الإستعمارية في المنطقة، الرامية إلى تفتيتها إلى دويلات طائفية، تطبيقاً لمبدأ فرّق تسد، و إعاقة أو ضرب الحركة القومية العربية الناشئة في ذلك الوقت في سوريا " [2].

إن قيام دولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال الفرنسي غورو في 1 أيلول 1920 كانت في الواقع إستجابة و ترجمة للفكر اللبناني و خصوصاً الماروني الذي ساد في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، " فلقد إستغلت فرنسا بشكل خاص الروابط العاطفية و الدينية و التاريخية التي تربطها بالطائفة المارونية في لبنان " [3].

في البداية هيمنت فكرة وحدة سورية الطبيعية على ذهنية الفرنسيين خلال الحرب العالمية الأولى، و لكن " بعد إتفاق فيصل _ كليمنصو (تعترف فيه فرنسا بإستقلال سوريا تحت شكل من الفيدرالية تجمع بين الكيانات المحلية، و بالتالي يكون لبنان بموجب هذا الإتفاق متمتعاً بإستقلال

[1] سعيد عبد الرحمن، **محاضرات في تاريخ لبنان السياسي**، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2010_2011، ص 84.

[2] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري...، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[3] سعيد عبد الرحمن، المرجع أعلاه، ص 89.

ذاتي في إطار الفيدرالية)"[1]، و ما أثاره من مخاوف و إحتجاجات عند الموارنة، و بعد وصول اللجنة الأميركية "كينج_كراين" للتحقيق إلى سوريا و رفض فيصل لفكرة الإنتداب الفرنسي على سورية، " غيّر موقف فرنسا تجاه المسيحيين اللبنانيين، فتبنّت موقف الموارنة بتوسيع حدود لبنان و وضعه تحت الإنتداب الفرنسي " [2].

وفي إطار الحديث عن ولادة الكيان اللبناني، يقول الدكتور زهير شكر[3]: " إن طريقة ولادة الكيان اللبناني جعلت الموارنة مقتنعين بأنهم ذو حق في السيطرة على لبنان. و ستحول هذه الولادة غير الطبيعية دون إضفاء الشرعية الإجتماعية على الكيان اللبناني لغاية 1943. ففي مقابل ولاء الموارنة المزدوج للكيان الجديد و للإنتداب الفرنسي منشيء هذا الكيان و حاميه، عبّر المسلمين عن رفض مزدوج لهذا الكيان و للإنتداب الفرنسي و عن ولاء مزدوج للعروبة و سوريا".

كما أن الكثير من الدارسيين يطرحون مسألة شرعية لبنان الكبير و هويته في ظلّ التغيير الذي حصل في التشكّل الديمغرافي للكيان الجديد.

على صعيد آخر، إن المهمة الرئيسية للدولة المنتَدِبة حسبما ورد في نظام الإنتداب هي " النصح و الإرشاد لبلوغ الشعب المنتَدَب عليه مرحلة يستطيع فيها أن يحكم نفسه بنفسه "[4].

تشير الوقائع، إن الإنتداب على لبنان و سوريا و المنطقة العربية عموماً، جاء بعد إحتلال عسكري لتقاسم المغانم و النفوذ في المنطقة العربية، و أن فرنسا إستغلت بشكل خاص الروابط العاطفية و الدينية التاريخية التي تربطها بالطائفة المارونية في لبنان و التي هللت للمستعمرين الجدد، و " ذلك بسبب أن السلطة الفرنسية المنتدِبة سعت لتأمين إستمرارية وجودها و عملت على ضمان مصالحها و لم تسع لإستغلال موارد البلاد لصالح الشعب اللبناني، و لم تعمل على تدريبه و تأهيله و نصحه كما يقتضي نظام الإنتداب. فالدستور اللبناني الذي كان صنيع الدولة المنتدِبة،

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري...، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 100.

[3] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 121.

[4] سعيد عبد الرحمن، محاضرات في تاريخ لبنان السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

كان المفوض السامي يعلّق العمل به ساعة يشاء، و المجلس النيابي و مجلس الشيوخ كانا لرجالات الإنتداب و لم يلعبا الدور الدستوري المعبّر عن إرادة الأمة "[1].

يقول في هذا السياق المفكر اللبناني جوزيف مغيزل: "عندما حلّ الإنتداب، كان همّ المُنتدِب كسب المغانم و إخضاع البلاد لسيطرته، فحُكمها لم يتم حسب شرعة عصبة الأمم بل حسب روح نظام المتصرفية و ذهنية القرن التاسع عشر، فكرّس التفرقة الدينية كأساس للتمثيل الشعبي و عِوَض أن يتمرس لبنان على النظام الجمهوري الديمقراطي الحقّ، تمرّس على تقاليد رجعية أبعد ما تكون عن الديمقراطية و الوطنية " [2].

كان نظام الإنتداب شديد الحرص على ترسيخ دعائم النظام الطائفي و رجالاته في الإدارة و الحكم،ففي هذا السياق يعتبر الدكتور زهير شكر " أن سياسة فرنسا في ترسيخ دعائم النظام الطائفي، هدفت من ورائه إلى إرضاء المسلمين حتى لا يرفضوا الإنتداب كإخوانهم في سوريا. و ذلك إن إعتماد النظام الديمقراطي كان سيؤدي إلى إقصاء المسلمين عن الدولة نظراً لقلة النخب و الكوادر لديهم، فالمسلمون ألحّوا على إيجاد ضمانات طائفية لمشاركتهم في الدولة التي التي ضُمّوا إليها، و ذلك لسببين: الأول أن لبنان الكبير كان عبارة عن توسيع المتصرفية ذات الطابع المسيحي، و لذلك سيطر المسيحيون على الدولة اللبنانية منذ نشأتها، و الثاني هو أنه، لأسباب إجتماعية و ثقافية متعددة، لم يكن للمسلمون الكفاءات و القدرات العلمية التي كانت لدى المسيحيين، مما جعلهم يطالبون بالتوازن الطائفي " [3].

" في محاضر جلسات المجلس التمثيلي الخاصة بمناقشة الدستور و مداخلة النائب صبحي حيدر حول ضرورة مشاركة كل الطوائف في الحكم و إصراره على مشروع المادة 95 تحت التهديد بالعودة إلى المطالبة بالوحدة السورية. و مضمون الحجة التي تمسك بها النائب صبحي حيدر ستشكل الأساس لموقف المسيحيين في الدفاع عن الطائفية السياسية أمام المطالب الإسلامية بإلغائها. و من غير المنطقي أن يتمسك المسلمون بالطائفية السياسية عندما كانوا أقلية تنقصهم الكفاءات و يطالبون بإلغائها مع تغيير المعادلة الديموغرافية بين الطوائف و توفر الكوادر العلمية

---

[1] سعيد عبد الرحمن، محاضرات في تاريخ لبنان السياسي...، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] سعيد عبد الرحمن، المرجع أعلاه، ص 99.

[3] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 263.

الإسلامية. و للحفاظ على وحدة الوطن و الدولة كان على المسيحيين بالمقابل أن يتنازلوا عن الإمتيازات الطائفية و يرتضوا بنظام طائفي متساوٍ قائم على المشاركة الفعلية بين مختلف الطوائف "[1].

و كانت الحصيلة الطبيعية لتطور المجتمع اللبناني طيلة عهد الإنتداب، وجود لبنانان على أرض واحدة، منفصلان، متناثران، واحد يقبل بالإنتداب و يتعاون معه و الآخر لا يعترف به. لقد كان سبيل فرنسا التقطيع و التمزيق تمكيناً لسلطانها، فحفل عهدها في لبنان بأبشع مظاهر سياسة التفرقة، توسيعاً للشقة بين المسلمين و المسيحيين، و إستعداءاً لفريق على فريق، إلى إضطهاد بعض الأحرار من خصومها تشريداً و سجناً و إغراء لبعض أصدقائها بمناصب الحكم و النفوذ. تلك هي حصيلة عهد الإنتداب، و هي حصيلة طبيعية لإدارة لم تكن تتوخى نتائج معاكسة. و هنا يتساءل الدكتور سعيد عبد الرحمن، " إذا كان للفرنسيين مصلحة في تطوير الإدارة اللبنانية بنقلها من الجمود الطائفي إلى الدينامية الوطنية " [2].

ج _ النتائج الإجتماعية:

أدى إنشاء لبنان الكبير إلى نتائج ذات أبعاد سياسية و إقتصادية و إجتماعية كان لها تأثير كبير في تطور البلاد، و في الوصول إلى الإستقلال عام 1943.

" إذا كانت الأبعاد الإقتصادية لإنشاء لبنان الكبير إيجابية، حيث وفر له موارد إقتصادية زراعية، و جعله مركزاً تجارياً، فإن الأبعاد السياسية و الإجتماعية كانت سلبية، على الأقل في الفترة الممتدة لغاية صدور الدستور اللبناني عام 1926. فعلى الصعيد الإجتماعي أدى إعلان لبنان الكبير إلى تغييرات ديمغرافية في بنيته المجتمعية أدت إلى إنهاء طابع لبنان المسيحي الذي إتصف به طيلة القرنين الماضيين " [3].

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[2] سعيد عبد الرحمن، محاضرات في تاريخ لبنان السياسي...، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[3] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 128_129.

و من النتائج الإجتماعية السلبية لإنشاء دولة لبنان الكبير خلق مجتمع مقسم تحكمه علاقات إجتماعية و إقتصادية مختلفة. و شكلت الإقليمية الطائفية عنصراً آخر أعاق عملية إندماج السكان المختلفين في بوتقة إجتماعية واحدة.

لقد كان إعلان لبنان الكبير سبباً رئيسياً في أزمة الإنتماء الوطني و السبب الرئيسي لأزمة النظام السياسي اللبناني بفعل الربط الذي أراده الموارنة بين صيغة النظام و الكيان، يقول الدكتور زهير شكر: " لا توجد دولة في العالم إرتبط فيها نظام الحكم و صيغته الطائفية بالكيان، الأمر الذي كان له أثراً سلبياً على الإنتماء الوطني. و هذا الإرتباط كان نتيجة موقف ماروني واضح من لبنان الكبير و من الغاية من إنشائه و من قبل إعلانه و خلال الفترة التي إمتدت حتى العام 1943. و بالتأكيد فإن الرفض الإسلامي للكيان الجديد جعل الموارنة يتمسكون أكثر فأكثر بالربط بين صيغة الحكم الطائفية ذات الغلبة المسيحية و الكيان" [1].

أما على الصعيد السياسي، فلقد كان لإنشاء لبنان الكبير نتائج سلبية تمثلت في رفض المسلمين باستمرار لهذا الكيان، و بتعلق المسيحيين و خاصة الموارنة بالحماية الفرنسية. هذه المواقف المتباينة، و إنعدام وجود قواسم مشتركة بين اللبنانيين، جعلت الكيان اللبناني كياناً إصطناعياً، و جعلت الدولة اللبنانية سابقة بوجودها لوجود الشعب أو "الأمة" اللبنانية.

لقد شكلت السنوات الست الأولى من ولادة الكيان اللبناني حقبة مليئة بالأحداث المتتالية التي حكمت مواقف الطوائف اللبنانية. ذلك أن مواقف هذه الطوائف من لبنان الكبير أملتها إلى حد بعيد مواقف خارجية كتطور الموقف الفرنسي من لبنان، و موقف الحركة القومية العربية الناشئة في سوريا في ذلك الوقت.

لقد أدّى إنشاء لبنان الكبير إلى تغيير في المعادلة الطائفية الديمغرافية و السياسية اللبنانية حيث أصبحت مارونية_سنيّة، بعد أن كانت في القرون السابقة مارونية_درزية.

فبينما كان الموارنة القطب الرئيسي في فكرة إنشاء لبنان المستقل، كان السنّة القطب الأساسي المعارض لهذا الكيان. و تزعّم الطائفة السنيّة لحركة المعارضة للكيان اللبناني كان نتيجة عوامل عديدة إقتصادية و دينية و ثقافية و إجتماعية. و معارضتهم لإنشاء لبنان الكبير المستقل عن

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 129.

سوريا، كانت المشكلة الرئيسية التي واجهت التطور السياسي للبنان الحديث. فقد رفضوا ضمهم إلى لبنان، و إعتبروه مخالفاً لإرادتهم، و كرروا دائماً مطالبتهم بالإنضمام إلى سوريا. و نظروا إلى لبنان ككيان مصطنع، زرعته قوة أجنبية بهدف الهيمنة عليهم و إضعافهم بسلخهم عن محيطهم الطبيعي.

لقد كان لكلّ من العامل الديني و العامل الثقافي و العامل القومي دوراً في دفع السنّة إلى رفض الدولة اللبنانية. و دون التقليل من أهمية هذه العوامل فإنّ تحوّل السنّة إلى أقلية في دولة يغلب عليها الطابع المسيحي، و بالتالي خسارتهم الموقع السياسي الرئيسي الذي كان لهم في ظل الإمبراطورية العثمانية، شكل السبب المباشر لموقفهم السلبي بدايةً. و لذلك سيعمد السنّة إلى القبول التدريجي بالدولة اللبنانية مع تأكيد دورهم السياسي في الصيغة الطائفية التي ظهرت في أوائل الثلاثينيات، و التي تكرّست مع الميثاق الوطني عام 1943.

وبين هذين الموقفين الأكثر تطرّفاً و تناقضاً للموارنة و السنّة من الدولة اللبنانية، تدرّجت مواقف بقية الطوائف الرئيسية في لبنان: الروم الأرثوذكس، الدروز، و الشيعة.

فقد كنف موقف الأرثوذكس من إعلان لبنان الكبير بعض الغموض، و سبب ذلك تخوّفهم من الهيمنة المارونية عليه. و لكنهم بالمقابل كانوا يتخوَّفون من أن يتحوّلوا إلى أقلية مسيحية في دولة مسلمة. و لذلك تبنوا موقفاً محايداً بين الموارنة و السنّة. كما أنهم وجدوا في الفكرة القومية العربية أو السورية حلاً لأزمة الكيان اللبناني الجديد. و مع ذلك فقد خفت في السنوات التالية عدائيتهم للإنتداب و للدولة اللبنانية.

أما الدروز الذين شكلوا في الماضي جزءاً أساسياً من مجتمع الجبل، بل و كانوا في عهد الإمارة المعنية دعامته الأولى، كانوا أكثر من غيرهم من المسلمين تقبلاً لفكرة لبنان ككيان مستقل. و لكنهم، و نتيجة للصراع بينهم و بين الموارنة خلال القرن السابق، كانوا قلقين من الهيمنة المسيحية على الدولة الجديدة، كما حكم موقفهم من هذا الكيان كرههم التاريخي لفرنسا.

و قد إستطاع الفرنسيون في السنوات الأولى كسب ودّ بعض الدروز، إلا أن إندلاع الثورة في جبل الدروز أوجد حالة من الرفض الشامل داخل الطائفة الدرزية للكيان اللبناني و للإنتداب الفرنسي.

و بعد القضاء على الثورة السورية حاولت فرنسا كسب دعم العائلات الدرزية التي أصبحت أكثر تقبلاً للدولة اللبنانية شرط أن يكون لها دور أساسي فيها.

أما الشيعة الذين تمتعوا بنوع من الحكم الذاتي في جبل عامل، فقد لعبوا دوراً هاماً في حركات الرفض و المقاومة ضدّ الفرنسيين عام 1920 و 1921 و 1925 و 1926.

و برغم تبنّي الشيعة للحركة القومية العربية فإن زعمائهم في جبل عامل كانوا على إستعداد للإعتراف بالدولة اللبنانية تحقيقاً لمصالحهم. أما شيعة البقاع، الذي كان جزءاً من ولاية الشام، فكانوا أكثر تمسكاً بالعلاقات مع سوريا حيث كان لبعض وجهائهم مراكز في حكومة فيصل [1]. يقول في هذا السياق المؤرخ اللبناني كمال الصليبي: "و مع الأيام، أقلع جانب كبير من الشيعة عن مقاومة الدولة الجديدة. إذ أدركوا، تدريجاً، إن وضعهم كأقلية كبرى في لبنان خير لهم من وضعهم كأقلية صغيرة في دولة سورية شاملة" [2].

يقول نصري الصايغ:" دخل السنّة الكيان مهزومين. عوّلوا على الثورة العربية و على الحكومة العربية و على الملك فيصل عبثاً. سُحقت الثورة و طُرد فيصل من دمشق و طُوردت الحكومة العربية... السنّة في لبنان لا يُعوّضهم الكيان الوليد خسائرهم الكبيرة في دمشق... دخلوا لبنان قلبهم على دمشق و أيديهم تتلمس الإقامة المجزية في لبنان... أما الشيعة، إلتحقوا بالكيان باكراً. خسروا معاركهم ضد الفرنسين. هم الوحيدون كطائفة رفعوا السلاح بوجه الفرنسيين. سحقتهم الآلة العسكرية، صاروا بلا معين. فلا مفرّ من قبول لبنان على مضض. لبنانيتهم غير مقنعة. ظلّوا على الهامش اللبناني، طائفة من الأطراف قليلة التأثير كثيرة الحرمان ".[3]

2_ المبحث الثاني: أزمة الإنتماء في لبنان

أصدر الجنرال غورو القرار رقم 318 في 31 آب 1920 الذي بموجبه تكوّنت الدولة اللبنانية بتسميتها الرسمية "دولة لبنان الكبير". قد أعاد هذا القرار إلى الأذهان إستمرارية الدعم الفرنسي لإستقلال لبنان بطابعه المسيحي، فلئن فشلت جهود فرنسا في العام 1860 باعادة عهد الإمارة

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 135،134،133،132.

[2] كمال الصّليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، الطبعة السابعة، دار النهار،بيروت، 2002، ص 215.

[3] نصري الصايغ، **لبنان في مئة عام إنتصار الطائفية**، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب و النشر، 2018، ص 16_17.

بحدودها الجغرافية و بتنصيب أمير مسيحي لبناني آنذاك. فقد توصلت عبر الضمانات التي قدمتها و الدول الأوروبية الست، إلى نظام المتصرفية الذي إعتبرته إستمرارية للإمارة. " و في العام 1920 جاء الإنتداب الفرنسي ليؤكد بإعلانه القرار رقم 318 إستمرارية هذا التوجّه، واضعاً نهاية للبنان الصغير الذي إقتصر على الجبل بأكثرية مارونية و أقلية درزية يوم ذاك، باعثاً مكانة لبنان الكبير بحدود جديدة تحتوي على مجتمع متعدد فيه الكثير من العوامل الداخلية غير المسيحية "[1]. فهل تمكنت فرنسا من ضم هذا المجتمع بعد تمكنها من إعلان القرار؟ و هل ثمة عقبات واقعية جابهت قيام دولة لبنان الكبير؟

أ_ الشخصية المسيحية للبنان:

إن إنشاء دولة لبنان الكبير كانت تحقيقاً لرغبة المسيحيين (الموارنة خصوصاً) مع تلاقي المصالح الإستعمارية الفرنسية في الشرق مع رجحان الكفّة الأولى على الثانية. فالموارنة أصدقاء فرنسا تاريخياً و هي حاميتهم في قيام كيان مسيحي مستقل في هذا الشرق، ليكون قاعدة موالية لها و قلعة صامدة ضد المسلمين في الداخل الذين كانوا يعادونها و يرفضون إنتدابها. و في المقابل وجد المسيحيون و لا سيما الموارنة في الإنتداب الفرصة السانحة لإقامة كيان مسيحي مستقل.

كان لإصدار القرار 318 و ولادة الكيان اللبناني معارضة و إنتقاد من داخل الإدارة الفرنسية ذاتها، حيث يقول في هذا السياق الجنرال "كاترو" [2]_ الذي عمل مندوباً للمفوضية الفرنسية العليا في دمشق في ذلك الوقت_ :" إن سؤالاً أوليّاً كان يطرح نفسه. أكان يجب إحترام الوحدة السورية كما إنصهرت في أيام العثمانيين في إطار <ولاية سورية>، طبعاً بعد إستثناء قسمها الجنوبي: فلسطين، الذي وضع تحت الوصاية البريطانية؟ أو كان يجب بالعكس تجزئتها بتشجيع الإتجاهات الإقليمية الخاصة التي ظهرت آنذاك. أو كان من الأفضل تبني صيغة وسط تقضي بتقسيم سورية إلى وحدات إدارية مميزة مع إحترام إطارها التاريخي و الجمع بين فيما بينها برابط فيدرالي؟ ". و يضيف كاترو قائلاً :" بدل هذا الحل الأخير الذي كنت أنا شخصياً إخترته لو كنت يومذاك في سورية، إختار الجنرال غورو و مستشاروه السياسيون الحل الثاني".

[1] إبراهيم علي الحاج، **الجمهورية اللبنانية الثانية_مشاركة طائفية أم إنصهار وطني**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، 1994، ص 169.

[2] وجيه كوثراني، الإتجاهات الإجتماعية و السياسية...، مرجع سبق ذكره، ص 351،350،349.

و يتابع كاترو إنتقاده لسياسة غورو :" في الواقع إن هذا التقطيع الذي إزدادت حدّته بإلحاق مناطق إسلامية و سورية بلبنان_الكبير ذي هيمنة مسيحية، لم يكن إلا ليترك ثقلاً نفسياً يضرّ بعلاقاتنا بسورية. إن هذه المواقف عمقت في ذات الوقت الشعور القومي و أثارت الأحاسيس الدينية لدى السكان الذين إعتقدوا أن فرنسا تدعم في ظل الإنتداب الطوائف المسيحية على حساب مصلحة المسلمين.... لقد ساد نتيجة ذلك جوّ من الخيبة و المرارة لاحظت وجودَه منذ اللحظة التي تسلمتُ فيها مهمات مندوب المفوضية العليا في دولة دمشق في 20 آب 1920. لقد تبيَّن أنه حتى القوميين المعتدلين الذين تعاونوا معنا لم يرضوا بتقسيم بلادهم و لا بإقتطاع أراضيهم على وجه أخص".

و يقول في هذا السياق أيضاً، "دي سيكس" [1] الذي شغل منصب سكرتير عام لغورو، و بعد ست سنوات من إنشاء دولة لبنان الكبير: " لقد كان الإصرار على إنشاء دولة لبنان الكبير خطأً جديّاً، واضحاً للعيان....إن الحدود الجغرافية التي طالب بها اللبنانيون منذ 1860 هي أكبر مما يجب، لقد إستطاع لبنان البقاء، لأنه تكوّن من شعب ذي أغلبية مسيحية مطلقة، واعية لنفسها، و متعلقة بحكمها الذاتي الذي أمنته فرنسا لها. أما لبنان الكبير في عام 1920 فقد إحتوى على كثير من العوامل الداخلية غير المسيحية، في حدود غير طبيعية و مصطنعة.... و ربما كان الحجم الكبير الذي وصل إليه لبنان يسمح بإعادة النظر في حدوده، و إرضاء المطالب السورية.... و لكن الواقع هو أنه يوجد في لبنان الكبير تناقض حاد، و هو أننا جعلنا المسلمين لبنانيين رغماً عنهم، و هو أمر لا يخفونه بل يصرّحون به بقوة أو بضعف تتعلق بنوعية السلطة التي يمارسها الإنتداب على البلاد ".

و في إطار ما كتبه دي سيكس، عبَّر جورج سمنة ببلاغة عن ذلك التناقض. إذ رأى في إنفصال "لبنان الكبير" عن سائر سورية هزيمة ألحقها المسيحيون أنفسهم بأنفسهم. فالخيار واضح بالنسبة إليه: "إما أن يكون إتحاد سوري يتقلّص فيه حجم لبنان إلى جبل لبنان، و إما أن يكون "لبنان الكبير" فيتخلّى عن "الملجأ المسيحي" من أجل أن يتعاون مع سائر أجزاء سورية. و لأن "لبنان

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الكبير" في صيغته آنذاك لم يكن يطابق أيّاً من الخيارين سالفي الذكر، هتف سمنة قائلاً: "أي وطن قومي مسيحي هو هذا حيث نصف سكانه من المسلمين؟ "[1].

و تفادياً حول ما قاله "دي سيكس" في تقريره، عمدت السلطات الفرنسية بالتآزر مع المسيحيين إلى البحث عن طرق تُعيد فيه التوازن السكاني كي يكون المسيحيون في لبنان الكبير الأكثرية التي إتسم بها "لبنان الصغير"، و " تنفيذاً لهذه السياسة كانت محاولة إيقاف هجرة المسيحيين،بالإضافة إلى زيادة عددهم و ذلك في تشجيع مسيحيين أجانب على الإقامة في لبنان بإستقدامها بعض المسيحيين من البلاد العربية و فتح الأبواب أمام اللاجئين الأرمن، و طبعاً كانت هذه الإضافة للتأكيد على الشخصية المسيحية للبنان "[2].

و إذا حاولنا تفسير هذا الإصرار المسيحي على التمسك بصيغة "لبنان الكبير" و عدم التخوف من الإندماج مع المسلمين في كيان واحد، نجد أن هناك مجموعة من النوازع النفسية[3]، أبرزها مآسي و ويلات الحرب العالمية الأولى من تهجير و مجاعة و موت، و من جهة ثانية لم يرَ كثير من المسيحيين خطراً على دولتهم الناشئة في وجود عدد كبير من المسلمين فيها. و وجهة نظرهم هذه تستند إلى إمكانية سيطرتهم على لبنان بسبب خبراتهم المتراكمة من عهود سابقة لا سيما عهد المتصرفية و ما يتمتعون به من إمكانات ثقافية و علمية و إقتصادية، إضافة لحماية فرنسا "الأم الحنون" لهم.

و نتيجة لما ذكرنا و لتلك السياسة التوافقية بين فرنسا و الموارنة، إرتدى لبنان شخصيته المسيحية و إقتنع الموارنة بأنهم ذوو حق في السيطرة على لبنان كما يقول الدكتور زهير شكر، إنطلاقاً من كونهم هم الذين طالبوا و ناضلوا من أجل إنبعاث الكيان اللبناني.

---

[1] فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان من الإمارة إلى إتفاق الطائف**، الطبعة الرابعة، رياض الريس للكتب و النشر، نيسان 2013، ص 144.

[2] إبراهيم علي الحاج، الجمهورية اللبنانية...، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[3] إبراهيم علي الحاج، المرجع أعلاه، ص 173.

يقول في هذا الصدد السياسي اللبناني جوزيف أبو خليل في معرض حديثه عن المسيحيين[1]: "لقد كانوا بالفعل أشبه بأمة لها مؤسساتها و إمتيازاتها و نظامها الخاص المعترف به دوليّاً و المحمي أيضاً بقرارات دولية، و ما كان تكبير لبنان إلا بغرض تعزيز هذا الوجود السياسي الخاص".

بعد كل هذا العرض، نطرح السؤال التالي: "هل نتج عن ولادة الكيان اللبناني أزمة إنتماء لفئات رافضة لهذا الكيان الجديد؟".

ب_ أزمة الإندماج:

أطلق إنشاء "لبنان الكبير" في ظل الإنتداب الفرنسي سلسلة من النقاشات و المراجعات إستغرقت خمس عشرة سنة ، في تلك النقاشات، كان لمسألة الإتصال و الإنفصال بُعدان إثنان. تضمّن البعد الأول مسألة الإتصال_الإنفصال في علاقة لبنان الكبير بسورية. و تضمّن البعد الثاني مسألة إتصال_إنفصال المسيحيين و الموارنة خصوصاً في علاقاتهم بسكان المناطق ذات الأكثرية المسلمة الملحقة حديثاً بجبل لبنان. و هكذا كان الخطاب الماروني ممزّقا بحسب تعبير فواز طرابلسي بين " الرغبة في دولة مسيحية و بين الحاجة إلى تأمين الحدّ الأدنى من الجدوى الإقتصادية و الموارد الإقتصادية للكيان السياسي الجديد" [2]. أو كما قال يوسف السودا: "لبنان الصغير موت إقتصادي، الإتحاد مع سورية موت سياسي"[3].

" هكذا تداخلت عناصر الجغرافيا و التاريخ و الطائفية لتكوّن مجتمعةً أزمة إندماج نتجت عن الضم القسري لهذه المناطق التي عاشتها الدولة الفتية فشكلت كابوساً بعث في نظرنا أغلبية مشاكل لبنان السياسي الحديث. و لعل في طليعة هذه المشاكل تصارع القوميات التي سببت أزمة الإندماج. و ما يهمنا تبيانه هنا أن القومية أكانت لبنانية أم سورية أو عربية، أنتجت كواقع سياسي أزمة إندماج ساهمت في تباعد اللبنانيين و تشردهم أمام ثلاث رؤى. و نجم عن هذا الواقع تخبط فكري و مسلكي لا يزال لبنان يعاني وطأته حتى يومنا الحاضر "[4].

---

[1] جوزيف أبو خليل، **لبنان و سوريا مشقّة الأخوة**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 1991، ص 69.

[2] فواز طرابلسي، تاريخ لبنان...، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] فواز طرابلسي، المرجع أعلاه، ص 127.

[4] إبراهيم علي الحاج، الجمهورية اللبنانية...، مرجع سبق ذكره، ص 175.

_ الرؤية القومية اللبنانية:

إن المرحلة التأسيسية للكيان تطلبت تبريراً أيديولوجياً و تاريخياً و سياسياً. و قد تزامن ذلك مع الكثير من الكتابات التاريخية (بولس نجيم، جواد بولس، يوسف السودا و غيرهم)، لإعطاء الخصوصية اللبنانية بعداً قومياً تاريخاً.

إن أنصار هذه الرؤية أعطوا الخصوصية اللبنانية بُعداً قوميّاً تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ لتتمكن من مواجهة الدعوات التي تنكر على لبنان مبرر وجوده و تجعله جزءاً من الأمة السورية أو العربية. و لكن يصعب التدليل التاريخي على كيانات ما قبل التاريخ، و مع ذلك بُذلت جهوداً لربط لبنان القديم بجغرافية ما قبل تاريخية مع لبنان الكبير، و مثل هذا لتلفيق و تزوير تاريخي.

يقول في هذا الصدد المؤرخ جواد بولس: " إن لبنان في أيامنا كتكوين سياسي و قومي، إنما هو وليد الجغرافيا و التاريخ. فهو الحصيلة لتطور الشعوب التي عاشت في هذه البلاد منذ ما قبل التاريخ، و أرضه التي تؤلف سردية جغرافية تاريخية طبيعية، عملت بدون إنقطاع، خلال ألوف السنين الماضية لجعله كياناً إجتماعياً و إقليماً متميزاً، مؤلف من مجتمع قومي وطني متجانس إلى حد ما، تحققت وحدته السياسية، غالباً، بإرادة الجماعات الطائفية أو الإجتماعية المختلفة التي تؤلفه، بصرف النظر عن فكرة العرق و الدين "[1].

إن جواد بولس يحاول أن يعزل لبنان عن بيئته السورية و بيئته العربية، بالإضافة إلى أن لبنان مجتمع تعددي غير متجانس كليّاً (مركّب_ متنوّع)، و لقد تحققت وحدته السياسية عبر قرار إستعماري إمبريالي مدعوم من عصبة الأمم، لا إرادة جماعية في وحدته و نشوئه.

إنطلاقاً من هذه الأفكار و غيرها، نجد دعاة القومية اللبنانية أن الموارنة و منذ حوادث 1860 و هم يطالبون بالإنفصال عن الإمبراطورية العثمانية و المطالبة بإقامة دولة لبنانية مستقلة. و تحقق ذلك مع الإنتداب و تمكنت "الأمة اللبنانية" حسب إدعاءاتهم من تحقيق ذاتها و إثبات وجودها ككيان مستقل لا تربطه بالداخل أو المحيط أية روابط سياسية أو تاريخية. و شكلت هذه الأفكار تيار مؤمن بها، و تناقضت مع أفكار أخرى، فأحدثت أزمة إندماج بين اللبنانيين بدأت طلائعها مع إعلان دولة لبنان الكبير و إستمر تفاعلها إلى يومنا الحاضر.

---

[1] جواد بولس، **لبنان و البلدان المجاورة**، مؤسسة أ. بدران و شركاه، طبعة ثانية، بيروت، ص 412.

_ الرؤية القومية العربية:

برزت فكرة القومية العربية في آواخر القرن التاسع عشر، و أخذت تتضح في أذهان بعض المفكرين اللبنانيين المسيحيين من الجيل الناشئ. و كانت هذه الفكرة بمفهومها الأصلي، لا تتميز بوضوح عن فكرة القومية السورية التي قال بها بطرس البستاني. و كذلك، لم تتناف "عروبة" إبراهيم اليازجي و رفاقه مع القومية اللبنانية السائدة بين المسيحيين في لبنان، و خصوصاً الموارنة. فالقومية العربية التي نادى بها المفكرّون المسيحيون تحدّت، في ذلك الوقت العصبية الدينية السائدة بين المسلمين كما تحدّت فكرة القومية العثمانية التي نادى بها زعماء الإصلاح في الأستانة، من دعاة المركزية، و حاولوا فرضها على جميع البلاد الخاضعة للسلطنة. لكنها لم تتعرض للقومية اللبنانية. فلا عجب و الحالة هذه أن يتعاون أحياناً دعاة القومية العربية الأوائل من المسيحيين مع دعاة الإستقلال اللبناني، إذ كانت الغاية من الفكرتين واحدة، و هي تعزيز مقام المسيحيين في الولايات السورية.

و كان من شأن التأييد الإسلامي للقومية العربية بعد 1909 أنه أدخل تغييراً جذريّاً على طبيعة الحركة و إتجاهاتها. فالحركة التي عبّرت في طورها الأول عن نزعة الأقلية المسيحية في الولايات السورية إلى الإنفصال، و تخوّفها من حركة الوحدة الإسلامية التي نادى بها جمال الدين الأفغاني و رفاقه و تبنّاها السلطان عبد الحميد، لم يكن لها حظ كبير في النجاح. فلما تسلمت الأكثرية الإسلامية قيادة الحركة، أصبحت القومية العربية قوّة خطيرة أنّى لحكومة الأستانة أن لا تحسب لها حساباً.

بدأت النزعة القومية العربية، بقيادة المسلمين، تتخذ شكلها الجديد، و كان لا بدّ من أن يتبدل موقف المسيحيين تجاهها. و لعل أولى بوادر الإنشقاق بين القومية اللبنانية و القومية العربية وقعت بعد 1909، لكن هذا الإنشقاق لم يكتمل قبل آواخر الحرب العالمية الأولى، ففي أوائل هذه الحرب، عاد القوميون اللبنانيون إلى التعاون مع القوميين العرب و قام الفريقان بنشاط معادٍ للدولة العثمانية[1]. يقول المؤرخ كمال الصليبي في هذا السياق: "و لربما توهّم البعض، في ذلك الوقت،

[1] كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 199،200،201،202،203.

بأن القوميين اللبنانيين والقوميين العرب إنما كانوا يناضلون في سبيل قضية واحدة، لكن سرعان ما بددت الأحداث هذا التوهم".

تنعكس علاقة القومية العربية بالقومية اللبنانية. يقول في هذا السياق الدكتور إبراهيم الحاج " و تحدثنا عن مدى التجاذب و التنابذ بين اللبنانيين، سيما إذا إستنتجنا أن القومية العربية الناشئة تحمل في طياتها رفضاً للقومية اللبنانية. و إذا كان إستنتاجنا ضعيفاً أمكننا القول أن القومية اللبنانية بما تعنيه من إستقلالية عن العالم العربي جاءت مناقضة للقومية العربية. و كان لا بد من إنعكاسات هذا التصارع بين مفاهيم هاتين القوميتين على اللبنانيين مشكّلة بذلك أزمة إندماج. و زاد من تفاعل هذه الأزمة تصارع القوميتين المذكورتين مع القومية السورية"[1].

_الرؤية القومية السورية:

رأى فريق من اللبنانيين أن الخير لهم في أن يكون لسوريا مركزها المرموق و حكمها الذاتي، و آثروا الإنضواء تحت لواء وحدة يقتصر أمرها على سوريا الطبيعية. و هنا بدأت الفكرة الإقليمية بالإنتشار و بدأ التصدع في الرؤية القومية اللبنانية و العربية لينعكس بآثاره على تجاذب اللبنانيين بين هذه التيارات الثلاث.

" ساهمت الإرهاصات التي شهدتها المنطقة من إندحار للأتراك و محاولات التفتيت و التجزئة التي عنتها إتفاقية سايكس_بيكو، و عملت الدولتان المنتدبتان على تنفيذها إلى تغلغل الصهيونية تنفيذاً لوعد بلفور بنمو تيار دفع بمؤيديه إلى التفكير بتنظيم سياسي يوحّد الجهود و ينظّمها لمجابهة التحديات، و جاءت البوادر الأولى للمنحى الفكري لمؤسس الحزب السوري القومي الإجتماعي و زعيمه أنطون سعادة في مقالة ظهرت له عام 1925 في مجلة "المجلة" تحت عنوان "القضية القومية الصهيونية و إمتدادها" يدعو فيها إلى تأسيس حركة نظامية معاكسة للحركة الصهيونية و إمتدادها. و لم يكد يمضِ سبع سنوات على هذا المقال حتى تأسس الحزب السوري القومي الإجتماعي منادياً بوحدة الهلال السوري الخصيب و نجمته قبرص، و داعياً إلى إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف و المذاهب. و كما لجأت القومية اللبنانية و العربية إلى التاريخ و الجغرافيا، لجأ هذا الحزب إلى التاريخ معتبراً أن "الأمة السورية" هي وحدة الشعب

---

[1] إبراهيم علي الحاج، الجمهورية اللبنانية...، مرجع سبق ذكره، ص 180.

السوري المتولّدة من تاريخ طويل يرجع إلى ما قبل الزمن التاريخي الجلي. و تشكل سورية الطبيعية وحدة جغرافية تتكامل إقتصاديا و إستراتيجياً فتتمّ فيها وحدة الحياة من خلال الترابط بين الوطن و الأمة "[1].

يتبيّن لنا من خلال دراستنا للرؤى القومية التي تفاعلت على الساحة اللبنانية إبان هذه الفترة، أن تصادم غاياتها و أهدافها إنعكس على البنية الإجتماعية التي يتكوّن منها الشعب اللبناني فكوّنت أزمة إندماج في لبنان الكبير.

ج _ المنطق اللاإندماجي:

التاريخ سند أساسي في تكوين لحمة وطنية و في تبرير قيامة كيان و إنشاء دولة.

أما لبنان فيبدو بعد مئة عام، أنه لا يشبه تاريخه المفترض، و لا يمت بصلة إلى وطن و مواطنيين. فالتاريخ اللبناني المفترض يُلزم أن يكون متصلاً بحلقة وصل قيادية. مار مارون لا يكفي. لا بد من بطل تاريخي، فخر الدين يفي بالغرض. يقول جواد بولس :" حوالي عام 1600 كان فخر الدين قد حقق القسم الأول من مخططه الطموح القاضي بإعادة بناء الوحدة الجغرافية و السياسية لفينيقيا القديمة المجزأة و الممزقة منذ أجيال عديدة، و كانت إمارته تمثل المعالم الأولى للبنان الكبير عام 1920 و للبنان الحاضر"[2].

قد كانت الحاجة إلى التاريخ المناسب مُلحّة جداً، إما لتأييد الكيان أو لرفضه أو للتعامل معه كواقع سياسي. " لبنان الموارنة حلو المذاق، لبنان السنّة و الشيعة مرارة و أشواك. إنما الواقعية تفرض المنافسة على حصة ما في الكيان "[3].

و مع ذلك فلا بدّ من تاريخ ما لهذه الجماعات التي وجدت نفسها بعد قيام الكيان، مضافة إلى جبل و وطن، يُرجّح مقام المسيحيين الموارنة.

" بعد العام 1920 مالت الطائفة الشيعية إلى كتابة تاريخها، " مثل هذا التاريخ يعد تأهيلاً لمكانة في الكيان. فهي ليست أي جماعة، بل جماعة مجهزة بتاريخ، طالما أن المنافسة في لبنان، هي

[1] إبراهيم الحاج، الجمهورية اللبنانية...، مرجع سبق ذكره، ص 180،181،182.

[2] وجيه كوثراني، **إشكالية الدولة و المنهج في كتابات تاريخية لبنانية**، المركز الدولي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت 2014، ص 23.

[3] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 85.

حول هوية الجبل أو هوية لبنان الكبير. المارونية سبّاقة في هذا المضمار: الجبل ماروني. السنّة تأخروا في كتابة تاريخهم اللبناني لتعويلهم على الوحدة و على العمق التاريخي السنّي في كل العصور من الرسول حتى أواخر العهد العثماني. أما الشيعة، فقد سارعوا للتأهل لبنانياً عبر كتابة تاريخهم مع المشترك اللبناني. هذه المساهمة تعني وعياً لذاتية شيعية " [1] . لذا كان عليهم أن يبادروا إلى ترسيم مكانتهم في الرواية التاريخية الوطنية.

لا بد من سردية تاريخية خاصة بكل طائفة. لقد كتب الشيعي تاريخه الجديد بهدف ترسيخ وجود الطائفة في التاريخ اللبناني في وجود جغرافي خاص، مع المحافظة على الخصوصية التاريخية، للدخول في حقل التنافس التاريخي خاصة مع الموارنة.

يمكن إعتبار التاريخ الشيعي في عمقه محاولة لتسييس الطائفة و جعلها تحاكي الصيغ اللبنانية المتداولة، و لكن من جهات مختلفة. " فرواية العامليين لا تلتقي في الأصل مع الرواية المارونية، لكن جميعها في كيان، كان محاولة لجمع الهويات المختلفة تحت سقف الدولة. كتابة التاريخ الشيعي في بعض جوانبه بعد العام 1920 ، هو بطاقة عبور إلى لبنان الكبير، مع الإحتفاظ بالخصوصية العاملية التاريخية " [2].

يقوم النموذج الماروني في كتابة التاريخ:

" _ المصدر الواحد في أساس نشوء الطائفة. الإستناد إلى قيمة تاريخية و تسبق ولادتها. أب تاريخي واحد كإستعادة مستمرة للأصل.

_ الإنتساب في المذهب إلى شخصية دينية واحدة (القديس مارون). الإرتكاز على أساس متين جداً، من دونها لا وجود للجماعة الدينية.

_ الإدعاء بإمتلاك حيّز جغرافي سابق، يربط التاريخ بالأرض. و الأرض عند الموارنة هي فينيقيا، ثم أرض المردة و الجراجمة. و هكذا يكون تاريخ الموارنة الأنموذجي قد فسّر الإنتقال من الماضي إلى الحاضر مندفعاً إلى المستقبل، عابراً محطات أساسية في تاريخه، أهمها المرحلة

---

[1] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 102.
[2] نصري الصايغ، المرجع أعلاه، ص 104.

الفينيقية (ما قبل التاريخ) و مرحلة مقاومة الغزاة المسلمين و إعتزالهم ملاذهم الجبلي، و هو عصر إنحطاط، يتم التخلص منه بإبتداع لبنان الكبير كصيغة تاريخية مقبولة إجمالاً " [1].

النموذج الماروني صالح للإقتداء شيعياً:

" _ الأصل العرقي العاملي الواحد و تحدّر العامليين من قبيلة بني عاملة، إضافة إلى إنتسابهم إلى لآل البيت و من أصول عربية.

_ الإنتساب إلى شخصية مؤثرة. إختار الشيعة شخصية أبي ذر الغفاري كجد ديني أوحد. و جبل عامل دخل في المذهب الشيعي على عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان.

_ جبل عامل هو الجغرافيا المميزة و المكانة الخاصة للعامليين. فوجودهم قديم كعرب في هذا المكان، قبل أن يكونوا مسلمين شيعة " [2].

" أما الدروز فيتبارون في تقديم أنفسهم كبناة للبنان ما قبل الإمارتين المعنية و الشهابية" [3]. فجبل لبنان مساحة مشتركة بين الدروز و الموارنة. فهم يتأصلون من بني معروف إلى التنوخيين، تاريخ عميق التجذر في الجبل مثل الموارنة. و إنتسابهم إلى شخصية تاريخية هي حمزة بن علي الدرزي. " الدروز يتشبثون بأن الجبل حمل إسمهم مند أن وطأت أقدامهم فيه، هو جبل الدروز حتى أواخر العهد الشهابي " [4].

أما مؤرخو السنّة، " فقد تبنّوا شخصية دينية غير عادية، و تماثلوا مع الإمام الأوزاعي، كمقابل مواز لمار مارون، و ينظرون من موقع قوة إلى ذاتهم كطبقة حاكمة مسيطرة على المنطقة منذ أيام الصليبيين حتى زوال السلطنة العثمانية، مع صرف النظر عن إعتبار أصل السنّة من خارج الأراضي اللبنانية، إذ لم يتقبلوا فكرة لبنان كياناً مستقلاً عن سائر المنطقة. و هذا يستدعي و يستبطن ضمناً أنهم طائفة من مجتمع النبي في المدينة المنورة في القرن السابع " [5].

[1] تمارا الشلبي، **شيعة جبل عامل، نشوء الدولة اللبنانية**، دار النهار للنشر، بيروت 2010، ص 299_ 300.
[2] تمارا الشلبي، المرجع أعلاه، ص 311.
[3] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 71.
[4] نصري الصايغ، المرجع أعلاه، ص 86.
[5] تمارا الشلبي، المرجع أعلاه، ص 312_ 313.

إن كتابة التاريخ في لبنان، كتابة تأليفية و ليست إستكشافية، وفق نوازع و أهواء الطوائف. غموض يليه غموض، سرديات طائفية و ليس تاريخ دولة، كيان سياسي و ليس بدولة، طوائف و ليسوا مواطنيين. في لبنان لا بدَّ من أيديولوجيا، لا بد من إدعاء و نسب و علاقة، لا تكفي أبداً ترسيمات الحدود و الضم و السلخ. " التكاذب لا ديمومة له، فهناك فرق كبير بين إصطناع البلدان ككيانات سياسية مشروعة، و بين تحويل مثل هذه الكيانات إلى أوطان بالمعنى الصحيح. بخلق هوية قومية مقبولة تتناسب معها " [1]. " يقول أيضاً أحمد بيضون :" هل تاريخ لبنان هو هذا الكم من التأليف... منذ نشوء الكيان تقول أطرافه (ما ذاك بتاريخنا)... هنالك من يرى أن التاريخ الحق إن هو إلا تاريخ الدولة، حتى إذا أثبت الخصم أن مركز دولته في الخارج منح لنفسه سلاحاً مضمون التفوق، فهو يسترد تاريخ لبنان إلى تاريخ تلك الدولة الكبرى. و هذا يدفع إلى التساؤل الذي يُثير الريبة و يتهم النوايا... فلم لا يسترد لبنان نفسه إلى حضن دولة كبرى فعلية "[2].

لا ماضي مشترك بين اللبنانيين. لا إندماج و لا توافق بينهم حتى اللحظة بعد مئة عام على ولادة الكيان. كان لكل طائفة ماضيها قبل الكيان و بعده. سرديات تاريخية متعارضة، ليست وطنية، بسبب علاقتها بالديانات و المذاهب.

و كنتيجة لهذه المحاولات التاريخية و الأحداث المتتالية، يمكن القول أن الطائفية إنتصرت على ما سواها. وُظفت الأيديولوجيا و السرديات التاريخية و الأحداث السياسية، للتأكيد على أن هوية لبنان هي هوية جامعة للهويات الطائفية. فالطائفية إنتصرت على لبنان منذ لحظة نشوئه، و صار لبنان أممياً و إقليمياً و دولياً. الخارج مقيم فيه، و طوائفه تتدفق إلى الخارج. سورية، إيران، السعودية، أميركا، فرنسا و سواهم، إضافة إلى السنّة و الموارنة و الشيعة و كل طوائفه، متحكمة و مستحكمة.

---

[1] كمال الصليبي، **بيت بمنازل كبيرة**، مؤسسة نوفل _ بيروت الطبعة السادسة 2013، ص 35.

[2] أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان_ الهوية و الزمن في أعمال المؤرخين المعاصرين.** منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1989، ص 11.

الفقرة الثالثة: إشكالية النظام السياسي اللبناني

قام النظام السياسي اللبناني على توازنات طائفية دفعت إلى التشكيك ببرلمانية النطام و ديمقراطيته لا بل أكثر من ذلك فإن تلك الصيغة المعتمدة حالت دون ترسيخ الإنتماء الوطني ففُقِدَت الهوية الوطنية نتيجة لنظام المحاصصة الطائفية الذي جعل من الفرد أسير منطقه الطائفي و المذهبي. لذلك يبدو لنا أن النظام السياسي اللبناني يقوم على أساس الطوائف لا على أساس المواطنين، فعلاقة الفرد بالدولة تمر من خلال إنتمائه الطائفي و هذا يؤثر بشكل كبير على الهوية الوطنية. فالطائفية في لبنان غلبت الوطنية، كما أن الطائفية نقيض المواطنية.

كما أن للطائفية أثر كبير على إستقرار النظام و على وجود الكيان. فبعد مئة عام على قيام لبنان نجد أن لبنان التاريخ، ليس لبنان الحالي، و لبنان 1920 ليس لبنان فينيقيا كما زعموا، و لبنان الحديث ليس وطناً بعد، بقدر ما هو مشروع وطن.

لذا فإننا سنحاول في هذه الفقرة أن ندرس فقدان الهوية الوطنية، و إنعكاس الطائفية على إستقرار النظام.

1_ المبحث الأول: فقدان الهوية الوطنية

نشأت مشكلة الهوية الوطنية منذ نشأة الكيان اللبناني، تلك المشكلة التي يبدو أنها تعود إلى خصوصية النظام النظام السياسي اللبناني القائم على صيغة طائفية.

حوّل نظام المحاصصة الطائفية السلطة إلى مواقع يتصارع عليها زعماء الطوائف فأدى هذا الصراع إلى إنقسام المجتمع بإسم الدين، و في إصطناع هوية خاصة لكل طائفة في هذا الوطن. فأوغل كل طرف في مناقضة هوية الطرف الآخر و سعى كل طرف إلى إعطاء لبنان وجهاً دينياً و دولياً ليضمن من خلاله سيطرته على الدولة خاصة (الموارنة و السنّة).

كل ذلك حال دون تبلور إنتماء وطني سليم و بالتالي دون بناء الدولة الديمقراطية التي تقوم على أساس العدالة و المساواة بين اللبنانيين و مفهوم المواطنة.

" كما أدّى عجزنا عن بلورة هويتنا الوطنية إلى نمو الإنتماءات الفئوية و بروز المشاريع الخاصة بكل من جناحي الوطن . و بالتالي " أدّى إنشاء الكيان اللبناني على أسس طائفية إلى تجذير

الطائفية السياسية و تقوية الشعور بالإنتماء الطائفي "[1]، و جعل من الطائفة الوسيط بين الفرد و الدولة و كرّس إنتماءه السياسي إلى الطائفة و حرمه من حق المواطنة.

سنطرح في هذا المبحث مسألة فقدان الهوية الوطنية في عهد الإنتداب و في مرحلة الإستقلال الأولى ثم أخيراً في مرحلة الجمهورية الثانية.

أ_ الهوية الوطنية خلال عهد الإنتداب

كما رأينا سابقاً أن إنشاء دولة لبنان الكبير عام 1920 كان على أسس طائفية معقدّة مما أدى إلى إنقسام اللبنانيين إلى ثلاث تيارات إتسمت بسمات طائفية، فكان أنصار القومية اللبنانية من الطائفة المارونية و أنصار القومية العربية من المسلمين عموماً، أما أنصار القومية السورية فكانوا من الروم الأرثوذكس. و بالتالي فإن هناك إنقسام طائفي حول هوية الوطن، و هذا بدوره أدى إلى تكريس الشعور بالإنتماء الطائفي لدى المواطنين بدل الإنتماء الوطني، و كل هذا مرده إلى النظام الطائفي الذي تكرّس عبر السنين.

نشأ الكيان اللبناني و ترعرع في ظل الإنتداب الفرنسي و تشعبت الطروحات حول الهوية الوطنية، حيث إصطدمت أيديولوجية القومية اللبنانية برفض غالبية المسلمين في لبنان و من قبل المسيحيين العروبين و القوميين السوريين، فعندما تبنّى المسلمون العرب القومية العربية أعادوا ربطها بالإسلام، الأمر الذي دفع المسيحيين إلى التخلّى لاحقاً عن القومية العربية، و أيضاً إصطدمت بالقومية السورية التي رفع لوائها أنطون سعادة الذي كان قد إعتبر سوريا الطبيعية أي بلاد الشام و لبنان و فلسطين و العراق أمة قائمة بذاتها.

يقول في هذا السياق الدكتور ياسين سويد أن القومية اللبنانية هي: "عقيدة أقلية من اللبنانيين الإنفصاليين، و التي تنأى بجبل لبنان عن العروبة محاولة أن تبتدع له تاريخاً مستقلاً عن تاريخ سوريا و العرب، فسيكوّن بحد ذاته أمّة، هي "الأمة اللبنانية"[2]. و يرى أيضاً الدكتور جورج قرم أن عِداء القومية اللبنانية لأفكار و تصورات القومية العربية مبنيّاً على أن القومية العربية لن تكون إلا

---

[1] ميساء خضر عثمان، **إشكالية النظام السياسي البناني و إمكانية إستمراره**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية، 2009_ 2010، ص 113.

[2] ياسين سويد، **المسألة اللبنانية، نقد و تحليل**، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1998، ص 168.

شكلاً جديداً من قومية إسلامية لا تعترف بدور سياسي و إجتماعي للنصارى في حكم كيان عربي[1]، على أن هذا العداء قابله رفض القومية العربية و القومية السورية لطرح القومية اللبنانية، هذا الطرح الطائفي الذي كرّس فقداناً للهوية الوطنية.

و في هذا الإطار يقول الدكتور زهير شكر: " و من النتائج الإجتماعية السلبية لإنشاء دولة لبنان الكبير، خلق مجتمع مقسّم تحكمه علاقات إجتماعية و إقتصادية مختلفة. و شكلت الإقليمية الطائفية عنصراً آخر أعاق عملية إندماج السكان المختلفين في بوتقة إجتماعية واحدة.

لقد كان إعلان لبنان الكبير سبباً رئيسيّاً في أزمة الإنتماء الوطني و السبب الرئيسي لأزمة النظام السياسي اللبناني بفعل الربط الذي أراده الموارنة بين صيغة النظام و الكيان.

أما على الصعيد السياسي، فلقد كان لإنشاء دولة لبنان الكبير نتائج سلبية تمثلت في رفض المسلمين بإستمرار لهذا الكيان، و بتعلق المسيحيين، و خاصة الموارنة، بالحماية الفرنسية. هذه المواقف المتباينة، و إنعدام وجود قواسم مشتركة بين اللبنانيين، جعلت الكيان اللبناني كياناً إصطناعيّاً، و جعلت الدولة اللبنانية سابقة بوجودها لوجود الشعب أو "الأمة" اللبنانية " [2].

لذا يبدو لنا أن نشأة الكيان اللبناني كان إنتصاراً لفئة طائفية على فئة، فاستحال التوافق حول أي طرح لتحديد الهوية و الإنتماء في لبنان بين فرقاء الصراع السياسي. و إتجهت البلاد نحو إنقسام حاد، فطغيان الطابع الطائفي على الطروحات حول هوية الكيان يؤدي إلى رفضها من قبل دعاة العروبة.

يقول في هذا الإطار الدكتور زهير شكر :" لقد شكّلت السنوات الست الأولى من ولادة الكيان اللبناني حقبة مليئة بالأحداث المتتالية التي حكمت مواقف الطوائف اللبنانية:

_ دفاع الموارنة المستميت عن لبنان الكبير، و رفضهم لمشاريع ضمّه إلى سوريا أو تصغير حدوده، و تمسكهم بالحماية الفرنسية.

---

[1] جورج قرم، **مدخل إلى لبنان و اللبنانيين تليه إقتراحات في الإصلاح**، الطبعة الأولى، دار الجديد، بيروت، 1996، ص 32.

[2] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 132.

_ رفض المسلمين المستمر للكيان اللبناني، و مطالبتهم المستمرة بالإنضمام إلى سوريا أو بالأحرى بالبقاء مع سوريا حيث إعتبروا أن لبنان الكبير قد إنتزع هويتهم و قرارهم و جعلهم عملياً، على الأقل في الفترة الأولى، في حالة ضياع في الهوية الوطنية.

_ وجود تيار مسيحي ضعيف ينادي بتقليص حدود لبنان إلى حدود الوطن المسيحي، و ذلك بالتخلي عن بعض أجزائه ذات الأكثرية المسلمة الساحقة.

_ تبنّي بعض المسيحيين، و خاصة الأرثوذكس، لفكرة الفيدرالية مع سوريا كضمان لإستقلال لبنان" [1].

و بالتالي لم يكن بمقدور الأيديولوجية الطائفية التي بُنِيَ عليها الكيان اللبناني أن تبني هوية وطنية خلال عهد الإنتداب. فلقد أدى إنشاء لبنان الكبير إلى تغيير في المعادلة الطائفية الديموغرافية و السياسية اللبنانية حيث أصبحت مارونية _ سنيّة، بعد أن كانت في القرون السابقة مارونية _ درزيّة.

يقول نصري الصايغ:" لبنان الذي أُنشئ ضمانة للمسيحيين لم يكن كذلك من الأساس. فكثيرة هي الأصوات التي كانت قد إرتفعت من قبل، في دوائر الخارجية الفرنسية و من قبل بعض الموارنة في لبنان، تطالب بلبنان الصغير. فلبنان المتعدد صعب أن يُحكم، و لبنان المسيحي أكثر ضمانة للمسيحيين. و بما أن لبنان وُلد كذلك، أكبر من اللازم بالنسبة للمسيحيين و أصغر من اللازم للمسلمين، بات من الضروري البحث عمّا هو مشترك بين جماعات مدججة بكل ما يثير الخلاف و الشقاق و الإنقسام و الفتنة " [2].

ب_ الهوية الوطنية في مرحلة الإستقلال الأولى

ما من موضوع أثار الجدل في الأوساط السياسية اللبنانية، و خاصة في الأزمات الوطنية، بقدر ما أثاره الميثاق الوطني. و يرتبط هذا الجدل حول تحديد مضمون الميثاق الوطني و علاقته بالصيغة الطائفية و الدستور بالظروف التي أدّت إلى نشأته، كما يرتبط بغموض الميثاق الوطني،

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 113.

الذي لم يدوّن في نصوص وضعية واضحة، مما أفسح المجال للإجتهادات السياسية حول طبيعته و مضمونه.

" فبخلاف المفهوم الشائع، لم يكن الميثاق الوطني مجرد تسوية سياسية ظرفية بين زعيمين سياسيين (بشارة الخوري و رياض الصلح)، بل كان ترجمة لواقع إجتماعي و سياسي و عقائدي أجمعت عليه الغالبية الساحقة للبنانيين عشية الإستقلال" [1].

في هذا الإطار يقول الدكتور ملحم قربان: "إلتقى الفريقان المتنازعان على عامل مشترك في الإستقلال فرأى فيه أحد الفريقين وسيلة للتخلص من السلطة المنتدبة. و بالمقابل رأى فيه الفريق الثاني تنازلاً من قبل الفريق الأول عن ربط لبنان، سياسياً بجارته سوريا أو بواسطتها بالعالم العربي ككل. و إنفتحت بهذا اللقاء طريق التعاون المسيحي المسلم"[2]. و يرى الدكتور مسعود ضاهر أن الميثاق "بدأ كتعبير سياسي عن وحدة الطوائف اللبنانية و إتفاقها التام للتخلص من الإستعمار الغربي دون الغرق في بحيرة العروبة، و بالتالي وحّد الطوائف على قاعدة الإستقلال عن الشرق و الغرب"[3]. و يقول أيضاً الدكتور عصام سليمان: " أن الميثاق الوطني هو ميثاق طوائفي قام على تسوية بين المسيحيين و المسلمين، تخلّى بموجبه المسيحيون عن حماية الغرب و خاصة فرنسا، كما تخلّى المسلمون عن الوحدة مع سوريا، و قبلوا الكيان الجديد المستقل، على ألا يكون للإستعمار مقرّاً أو ممراً "[4]. من هنا نرى أن الميثاق الوطني سعى إلى وضع حد للخلاف بين اللبنانيين حول الهوية، إلا أن ذلك لا يكون إلا بتبلور هوية وطنية جامعة و بوجود صيغة مشتركة للحكم.

و يرى الدكتور زهير شكر، " أن الميثاق كان بمثابة عقيدة سياسية وطنية تولّدت عن (صهر عقيدتين متباينتين متضاربتين). و جوهر هذه العقيدة الوطنية هو محاولة لبننة المسلمين و عربنة المسيحيين من خلال الجمع بين سلبيتين (لا للغرب و لا للوحدة العربية). فالمسيحيون تخلّوا

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث، الجزء الثاني، بناء دولة الإستقلال**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1980، ص 374.

[3] مسعود ضاهر، **لبنان الإستقلال الصيغة و الميثاق**، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 243.

[4] عصام سليمان، **الفيدرالية و المجتمعات التعددية في لبنان**، دار العلم للملايين، بيروت، 1991، ص 154.

عن الحماية الغربية و قبلوا بلبنان سيد مستقل و متعاون مع الدول العربية، و المسلمون تخلّوا عن الوحدة العربية و إعترفوا بالكيان الوطني اللبناني المستقل في حدوده التي رسمها الجنرال غورو"[1]، و يضيف أيضاً: " لا شك أن الميثاق كان تسوية بين لائتين: لا للحماية الغربية و لا للوحدة العربية "[2].

تحدّث أيضاً الدكتور باسم الجسر في معنى و مفهوم الميثاق، فإستعرض عدة نظريات حول تعريف الميثاق (النظرية التاريخية، النظرية الإجتماعية _ الإقتصادية، النظرية السياسية، النظرية الطائفية، و النظرية الشخصانية)، و يعتبر أن الميثاق الوطني ليس سوى ذلك الحوار الذي دار بين الشيخ بشارة الخوري و رياض الصلح في اللقاءات التي تمّت بين الرجلين عشية الإستقلال. و أنه من خلال كل هذه التبريرات (الشخصانية، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، و التاريخية)، " يمكننا إستخلاص الحقيقة التالية، و هي أن الميثاق الوطني هو صيغة وطنية _ سياسية تولّدت في مخيلة المثقفين الشباب في مطلع الثلاثينات ثم أخذت تتبلور بعد عام 1936، و تبناها الشيخ بشارة الخوري و رياض الصلح...".

و يضيف أيضاً، و " حتى نهاية عام 1943 لم تكن عبارة (الميثاق الوطني) تتردد في البيانات و الخطب الرسمية، فالشيخ بشارة الخوري لفظ عبارة (الميثاق الوطني) أول ما لفظها، عام 1944، و خلال السنوات الأولى التي تلت الإستقلال كان هذا الميثاق يطبق عمليّاً، دون أن يستشهد به أو يرجع إليه أو يذكر رسمياً (الجلاء، دخول الجامعة العربية...)، أما الجدل حول الميثاق و محتواه و غاياته، فلم يثر إلاّ بعد عام 1956 بعد رفض الرئيس شمعون قطع علاقات لبنان مع فرنسا و بريطانيا إثر الإعتداء على قناة السويس، و خاصة عام 1958 بعد أن هزّت الكيان حركة العصيان المسلّح أركان الدولة السياسية و مقومات الكيان و الوطنية.

لذلك يجوز لنا القول بأن تتبعنا لتكوّن الميثاق، أي إبراز الوقائع التاريخية و السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية التي أدّى تطورها و تفاعلها إلى ولادته عام 1943، يجعلنا نتقبل كل

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 255، 256.

[2] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 264.

التبريرات و النظريات المذكورة أعلاه أو إحداها... غير أن ذلك يبقينا في نطاق النظريات و التأويلات، لا سيما و أن ميثاق 1943 لم يدوّن في و ثيقة رسمية مكتوبة "[1].

إن المبدأ الأساسي الثاني للميثاق الوطني هو في تكريس وجهه العربي. فالشيخ بشارة الخوري كرَّر أكثر من مرة، في خطبه عبارة " وجه لبنان العربي" و عبارة " لبنان جزء من العالم العربي". و البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح أشار إلى عروبة لبنان و إستعداده للتعاون مع الدول العربية في إطار الإحترام التام للسيادة اللبنانية. فعروبة لبنان في الميثاق الوطني مرتبطة بإستقلاله و سيادته. و يعتبر الدكتور زهير شكر أن " وجه لبنان العربي كان تسوية بين المسيحيين الرافضين للقومية العربية، و بين المسلمين المطالبين بالوحدة العربية، و أن الميثاق الوطني أقرّ بالعروبة و لكنه رفض الوحدة العربية" [2].

هذا الإلتقاء بين المسيحيين و المسلمين حول هذا المفهوم الخاص للعروبة جسّدته سياسة العهد الإستقلالي الأول، إن من حيث تعديل الدستور لجعل اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة للدولة اللبنانية، أم من خلال مشاركة لبنان في تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 و دخوله في الحرب العربية _ الإسرائيلية، و أخيراً توقيعه على معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1950.

و يعتبر الدكتور زهير شكر، أن عروبة لبنان حسب ميثاق 1943 كانت تعني التعاون إلى أقصى حدود التعاون مع الدول العربية الشقيقة، و لذلك فهي إرتبطت بسياسة لبنان الخارجية و بميول رئيس الجمهورية أكثر من إرتباطها بسياسة لبنان الداخلية، و يقول في هذا السياق:" أول مرة بدأ فيها الجدل و الخلاف حول الميثاق كانت بمناسبة تبني حكومة الرئيس كميل شمعون سياسة خارجية موالية للغرب إبتداءاً من عام 1954، و خاصة عندما رفضت الحكومة اللبنانية قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا و بريطانيا اثر حرب السويس عام 1956 و تبنت مشروع أيزنهاور، مما شكل تحدّياً سافراً لمشاعر العروبيين اللبنانيين الذين إتهموا الرئيس شمعون بالخروج

[1] باسم الجسر، ميثاق 1943...، مرجع سبق ذكره، ص 128، 129.

[2] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 256.

عن مبادئ الميثاق الوطني" [1]، بالإضافة إلى أحداث 1958 و الحرب الأهلية من العام 1975 إلى 1990 و التي أثبتت وجود خلاف بين اللبنانيين حول عروبة لبنان و هويته.

هذا بالنسبة لعروبة لبنان و وجه لبنان العربي، أما بالنسبة للميثاق الوطني 1943 و الصيغة الطائفية، فتختلف آراء السياسيين و الباحثين حول علاقة ميثاق 1943 بالصيغة الطائفية و النظام الطائفي.

يقول نصري الصايغ:" أما لبنان الإستقلالي فلم تتقيّد مؤسساته بمندرجات مواده الحافظة للكيان و السلطة. إعتبر أنه غير صالح للإستعمال فقدموا عليه الميثاقية. لبنان قد يكون البلد الأوحد الذي يعتمد على مرجعيتين: المرجعية الدستورية و المرجعية الميثاقية. الخلاف في الدستور فقهي. الخلاف في الميثاقية خطير جداً. يقفل مؤسساته و يسود الفراغ " [2].

إذن، لم تحم الميثاقية لبنان و لا زادت من منعته و وحدته الوطنية. فتحول لبنان في ظلها مراراً إلى أتون الفتن و الحروب الأهلية و حروب الآخرين.

بناء على ذلك، فإن وقوع لبنان في جدلية الطائفية و الهوية الوطنية و ما نتج عن ذلك من أزمات سياسية و إجتماعية خطيرة(سياسة الرئيس شمعون عام 1954، أحداث 1958 و الحرب اللبنانية عام 1975)، و ما رافق ذلك من طروحات تقدم بها الفرقاء اللبنانيون لتجزئة الكيان و تقسيمه على أساس طائفي، دفع للسعي لإيجاد ميثاق وطني جديد قادر على جمع اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة لمحاولة بلورة هوية وطنية لبنانية، فكان إتفاق الطائف عام 1989 الذي جاء نتيجة الخلافات بين اللبنانيين حول مواضيع عدة و منها مسألة الهوية الوطنية.

ج _ الهوية الوطنية في مرحلة الجمهورية الثانية

لقد رأينا أن الميثاق الوطني عام 1943 حاول بلورة هوية وطنية تحدد بأن لبنان "ذو وجه عربي"، غير أن غموض هذه الصيغة و إنتقاصها من عروبة لبنان و ربط الهوية بصيغة طائفية دفعت اللبنانيين إلى الإنقسام طائفياً حول الهوية الوطنية، و توصلنا إلى أن الميثاق فشل في بلورة هوية وطنية. من هنا جاء إتفاق الطائف " للتوفيق بين التوجهات اللبنانية المختلفة و المتناقضة على

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 256 و 257.

[2] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 42 .

إيجاد تسوية وسيطة تكون مقبولة بين لبنان الوطن النهائي لجميع أبنائه و بين لبنان العربيّ الهوية و الإنتماء" [1]، أي أن وثيقة الوفاق الوطني ميّزت بين العروبة و بين الوحدة العربية. فنصَّ الدستور المعدّل عام 1990 في مقدمته على أن " لبنان سيّد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحداً أرضاً و شعباً و مؤسسات". و كان واضحاً جداً في تحديد هوية لبنان العربية عندما نص أيضاً في الفقرة التي تلي من المقدمة على أن لبنان عربيّ الهوية و الإنتماء. و هذه هي المرة الأولى التي تُحسم بها نظريّاً مسألة الإنتماء للعروبة بأسلوب واضح و قاطع.

و في هذا السياق، يبدو لنا أن إتفاق الطائف قد أكّد على عروبة لبنان و حسم الخلاف بين اللبنانيين بالنسبة لإنتماء لبنان العربي، إلا أنه أبقى مؤقتاً على النظام الطائفي القديم، تلك الصيغة الطائفية التي قوّضت و ما تزال تُقوّض عملية الإنصهار الوطني. فإتفاق الطائف، و بالرغم من أنه أوجب بنص دستوري و في مقدمة الدستور،إلغاء الطائفية السياسية. و إعتمادها في مرحلة إنتقالية. إلا أنه لغاية اليوم لم نلاحظ أية مبادرة لإلغاء الطائفية، و بالتالي فإن الإستمرار بتبنّي الصيغة الطائفية في الحكم يؤدي إلى تقويض بلورة هوية وطنية جامعة. فالطائفية السياسية تشكل الآفة الأساسية التي تُعيق تطور و تحديث و دمقرطة النظام السياسي اللبناني.

" لقد شكّلت الطائفية السياسية في لبنان وسيلة للإقطاع السياسي لضمان الحفاظ على مصالحه و إمتيازاته. و لذلك فإن المدافعين عن النظام الطائفي من مختلف الطوائف، إنما يهدفون إلى المحافظة على إمتيازات و مكاسب لأفراد معينين و ليس على حقوق مزعومة لا للطوائف، كهيئات معنوية، و لا لجميع أبناء المذهب الواحد" [2]. أي أن الإقطاع السياسي يستخدم الطائفية لإعادة إنتاج النظام القائم الذي يؤمن مصالحه المالية و السلطوية. فالإقطاع السياسي في لبنان موجود داخل كل الطوائف، و هو متمسك بالطائفية السياسية لأنها وسيلته لبقائه في السلطة. إن إتفاق الطائف لم يُلغ هذه الصيغة، فأعاد توزيع الحصص الطائفية بطريقة بدا معها أنها وسيلة لإقتسام السلطة بين زعماء الطوائف. كما أقرّ الدستور الجديد المناصفة بين المسلمين و المسيحيين في عدد الوزراء داخل الحكومة و عدد النواب داخل المجلس النيابي.

---

[1] أحمد سعيفان، **الأنظمة السياسية و المبادئ الدستورية العامة، دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2008، ص 180.

[2] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 1012.

هنا تُساق إشكالية حول إتفاق الطائف. هل الجمهورية الثانية التي ولدت بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني، هي هدف بحدّ ذاته أم مرحلة مؤقتة للوصول إلى إلغاء الطائفية السياسية، وفق ما نصّت عليه المادة 95 الجديدة: " على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين و المسيحيين إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية و تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب و رئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية و فكرية و إجتماعية. مهمة هذه الهيئة دراسة و إقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية إلى مجلسي النواب و الوزراء و متابعة تنفيذ الخطة المرحلية ".

يقول الدكتور زهير شكر في هذا السياق: " عدة عوامل و أسباب تدفعنا إلى التخوّف من أن تتكرر تجربة المادة 95 القديمة من الدستور و الميثاق الوطني:

_ إن الإتفاق بين النواب كان نتيجة لتوافق إقليمي و دولي أكثر منه نتيجة قناعات و تغيير في العقلية السياسية اللبنانية.

_ إن إقرار المادة 95 بصيغتها الحالية كان نتيجة لصيغة توفيقية بين المسلمين و المسيحيين أكثر منه نتيجة تولّد إرادة مشتركة. فمقابل تخلّي المسيحيين عن التمسك بالإمتيازات أو العلمنة الشاملة تخلّى المسلمون عن مطلب إلغاء الطائفية السياسية بصورة فورية.

_ لم تحدّد المادة 95 مهلة زمنية لإلغاء الطائفية السياسية و لو على مراحل. و مع ذلك فإن مجرّد قبول المسيحيين بمبدأ إلغاء الطائفية السياسية يشكّل تحوّلاً هاماً يمكن أن يؤسَّس عليه بناء نظام لا طائفي إذا ما تمّ الإلتزام بوثيقة الوفاق الوطني نصّاً و روحاً "[1].

يبقى الحل المنشود هو قيام الدولة العادلة و القادرة على ممارسة كامل وظائفها الدستورية و السياسية و الإجتماعية. و ما لم تُقدِم الدولة و السلطات الدستورية على إتخاذ التدابير اللازمة على كافة الأصعدة، فإن الجمهورية الثانية ستكون غاية بحد ذاتها و تتكرس كصيغة طائفية للحكم، مع ما قد ينتج عن ذلك من إمكانية إنفجار هذه الصيغة بالمستقبل. يقول الدكتور زهير شكر: " صحيح أن الجمهورية الثانية هي صيغة طائفية و لكنها صيغة ذات أفق مفتوح. و ما لم تكن الجمهورية الثانية مدخلاً للجمهورية الثالثة فإنها ستكون أسوا من الجمهورية الأولى لأنها

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 1013.

ستكرّس نظام كونفدرالية الطوائف و هو أسوأ من نظام 1943 الذي طُبّق بإعتباره صيغة فدرالية الطوائف "[1].

لقد نصّ إتفاق الطائف على أن لبنان " واحداً أرضاً و شعباً و مؤسسات "، إلا أن هذه الوحدة لم تتحقق بعد و لن تتحقق طالما أن التضامن الوطني مفقود. فلبنان ليس وطناً، و صيغة العيش المشترك لم تكتمل بعد، و عبارة " وطن نهائي لجميع أبنائه" مازال مشكوكاً بها. فإنه و في ظل عجز الميثاق الوطني أو فشل تطبيقه، في تحقيق التضامن الوطني و تغليبه على التضامن المناطقي و الطائفي، لا بد من الإنتقال إلى صيغة حكم جديدة أو نظام سياسي جديد لأن الطائفية السياسية متجذرة في هذا الكيان.

بالإضافة إلى ذلك، إن لبنان يعاني فرزاً طائفيّاً يحول دون تحقيق الإنصهار الوطني و إجتماع اللبنانيين تحت لواء هوية وطنية واحدة. فالهوية الوطنية مفقودة، و تالياً، المواطنية بما تحمله من حقوق و واجبات و بما هي تعبير عن إنتماء إلى الوطن، مفقودة لدى اللبنانيين. فالمواطنة تتطلب إنتماء الفرد إلى الوطن و الدولة و ليس الطائفة. و هذا الإنتماء يتعزز بفعل سياسة الدولة و الزعماء الهادفة إلى تعزيز إرتباط الفرد بالدولة و الوطن من خلال تمتّعه بمختلف الحقوق السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية.

وفي هذا الإطار نجد أن الحكومات اللبنانية المتعاقبة لم تبادر إلى تحقيق المواطنية بما تحمله من حقوق للمواطن و واجبات. و عليه فإن الفرد لكي يحترم مواطنيته لا بد من وجود مسؤولين سياسيين يحترمون حقوق الأفراد، و لا بدَّ من أن يشعر الفرد أن دولته موجودة لحمايته. حيث أن هناك علاقة بين المواطنية و إستقرار الدولة، فالمواطنية تستوجب ممارسة حقوق و واجبات، و هذه الممارسة تتم في إطار الدولة التي تحمي المواطنين. لكن هذه الممارسة لا تكون فاعلة إلا إذا كان الإستقرار يسود الدولة.

أما إذا فُقِدَ الإستقرار تتزعزع العلاقة بين المواطن و الدولة كون إستقرار الدولة ضروري لممارسة المواطنية الحقَّة، و بكلام آخر لتعزيز الشعور بالإنتماء إلى الوطن و ممارسة الحقوق و الواجبات

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 1024.

داخل الوطن و الدولة بما لها من هيبة و سلطة. بالتالي، و طالما أن لبنان كما يبدو لنا أنه لم يصبح وطناً بعد، و تبقى قاعدة " لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه"، شعاراً منقوصاً.

و عليه و في ظل هذا النظام الطائفي نرى أن بلورة هوية وطنية أمراً صعباً. فهي لا تكون إلا بوضع منهجية وطنية لبناء وطن يرتبط فيه المواطن بوطنه لا بطائفته، الأمر الذي عجزت عنه الحكومات و المجالس النيابية بعد الطائف حتى يومنا هذا.

و بالتالي، فلا بدّ من تنفيذ ما نصّ عليه إتفاق الطائف، بإلغاء الطائفية السياسية عبر الخطة المرحلية_ المنهجية التي أقرّها، و ذلك لنقل لبنان من دولة الطائفية و زعماء الطوائف المتنافرين و ولاء أفراده لطوائفهم المتنازعة، إلى دولة وطنية تعمل على بلورة أسس تصلح لتكون قواعد مشتركة يلتقي حولها اللبنانيين فيتوصلون إلى رؤية مشتركة حول هويتهم، لتكرّس السلم الأهلي و بلورة هوية وطنية لا طائفية.

و في هذا الإطار فإن تحقيق الهوية الوطنية يحتاج أيضاً إلى إرادة وطنية تعبّر عن تطلعاتنا إلى تحقيق مشروع مستقبلي نجتمع حوله و يحقق ذاتنا في وطن ننتمي إليه.

كما إننا بحاجة إلى بناء دولة قوية قادرة تؤمن العدالة و المساواة بين المواطنين و توفر الأمن و الحماية لهم، فيتولّد شعوراً عاماً بالإنتماء إلى الوطن و تستقر الهوية الوطنية فنخرج من جدلنا البيزنطي حول الهوية و الوطنية إلى دولة الإستقرار و الإستمرار.

2_ المبحث الثاني: الطائفية و إنعكاساتها على إستقرار النظام

تُعتبر الطائفية الميزة الأساسية التي يختص بها الشعب اللبناني، إن لجهة تعدد طوائف الشعب اللبناني، أم لجهة إنعكاس الطائفية على مختلف أوجه الحياة الثقافية و الإجتماعية و السياسية. فهي أم السياسة اللبنانية.

لعبت الطائفية السياسية دوراً فاعلاً في الحياة السياسية اللبنانية و في تكوين النسيج الإجتماعي اللبناني، فاتصف النظام السياسي اللبناني بالطائفي، و قام على أساس مشاركة الطوائف في الحكم و الإدارة. و رغم إشارة البيان الوزاري للحكومة الإستقلالية الأولى إلى مخاطر الطائفية و الوعد بإلغائها إلا أن ذلك لم يتحقق، لا بل إنها ترسّخت أكثر فأكثر، و هي ما برحت، و الأحداث

الدامية التي عاشها لبنان منذ العام 1975 خير دليل على ذلك، العامل الأكثر فعالية في الحياة السياسية اللبنانية. يقول نصري الصايغ:" أما الطائفية السياسية فتقوم على وضع السياسة في خدمة الجماعات الدينية المختلفة في بقعة جغرافية محددة. بهدف تمثيلها في النظام عبر حصص تتلائم و حجم و قوة و إمتداد الطائفة خارجياً. و بهدف أن يكون تمثيلها كصمام أمان لتدبير التوتر و منع الإستئثار و الإضطهاد و التمييز" [1].

فالطوائف في لبنان منفتحة على الخارج، و بهذا تكون عرضة للسياسات المقررة في الخارج أو تكون كريمة في إستضافة أقرانها الخارجيين إلى الداخل اللبناني المشترك.

في هذا السياق يرى الدكتور جورج قرم " إن النظام الطائفي مهما سعينا إلى إضفاء طابع حضاري ديمقراطي عليه، ليس فقط لا يمكن أن يؤسس هوية في الظروف التي نعيشها منذ مائتي سنة من إضطرابات الشرق تحت وطأة الدول الكبرى، بل هو مجرد آلية لتشجيع تدخل الدول في الشؤون المحلية "[2].

ومن هذه الزاوية سنحاول أن نلقي الضوء على تجليات الطائفية السياسية و الوضعية الطائفية في النظام السياسي و الدستوري اللبناني، هذه الوضعية التي لم تفرّق اللبنانيين فحسب، بل فتحت المجال للتدخل الخارجي في الشأن اللبناني و ما تركته من آثار على أمنه و إستقراره.

أ_ التململات الطائفية و تجلياتها

يُستخدم مصطلح الطائفية السياسية و الإدارية غالباً للدلالة على نظام الحصص أو المحاصصة أو الكوتا المتبع في لبنان في توزيع المناصب السياسية و الوظائف الإدارية على الطوائف المعتمدة بشكل نسبي و وفق قواعد و أعراف متفق عليها[3].

شكلت الطائفية السياسية ركيزة أساسية لنظام الحكم في لبنان. فلقد ترسخت الطائفية في المنطقة و إمتدت جذورها عبر التاريخ بدءاً من العثمانيين الذين إستغلوها من أجل إحكام سيطرتهم على

---

[1] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] جورج قرم، مدخل إلى لبنان...، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] اسكندر بشير، **إلغاء الطائفية السياسية، دراسة تحليلية لتطور الطائفية السياسية و مستقبل إلغائها**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1993، ص 15.

البلاد، مروراً بالمستعمرين الأوروبيين الذين إستخدموها في سبيل نشر نفوذهم في المنطقة و إنتهاءً بكافة القوى الداخلية و الخارجية التي ساهمت في إندلاع الحرب الأهلية عام 1975.

إن الطائفية السياسية في لبنان سابقة لولادة الكيان اللبناني، لكنها تكرّست أكثر و تقوننت مع دستور 1926 و الميثاق الوطني. فبالنسبة للدستور، فإن المادة 95 منه، كانت تلبية لمطالب المسلمين و ذلك لضمان حقوقهم لأسباب ذكرناها سابقاً، نصت على: "بصورة مؤقتة و إلتماساً للعدل و الوفاق تُمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة و بتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الأضرار بمصلحة الدولة". أي أن هناك شرطان، " بصورة مؤقتة" و " لا يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة". فالغاية من هذه المادة هو إلتماس العدل و الوفاق.

لذا نجد أن هذه المادة عملت على تكريس الطائفية بشكل واضح، كما و يرى الدكتور فؤاد شاهين أن هذه المادة " أبقت الباب مفتوحاً للتأويلات و للعبث بالمصالح العامة، فلم تنصّ على القاعدة التي يجري بموجبها التقسيم الطائفي و لا نوّهت على قانون لاحق ينظم هذا التقسيم بل أن المشرّع أبقى هذا الإشكال لإفساح المجال أمام إستغلال الدستور و تحويره حسب المصالح الفئات المسيطرة التي بيدها أمر التنفيذ"[1]. و رغم أن هذه المادة قد لحظت التوزيع الطائفي للوظائف، و بتشكيل الوزارة بصورة مؤقتة، إلا أنها ظلت تتحكم في مسار الحكم إلى يومنا هذا.

و كذلك الأمر بالنسبة للميثاق الوطني و الذي هو عبارة عن إتفاق شفهي بين زعيمي طائفتين أقام تسوية بين المسلمين و المسيحيين، و عمد هذا الأخير إلى التأكيد على ضمان حقوق الطوائف في الحقائب الوزارية و المناصب النيابية و الوظائف العامة، إذ يرى الدكتور مسعود ضاهر من زاوية يسارية_ ماركسية، أن " جوهر الميثاق إذاً نظام طائفي طبقي تتقاسم فيه الطوائف مغانم الحكم"[2]. و لكن لا يمكن لنظام أن يكون طائفي و طبقي في آنٍ واحد. فالطائفية تشكل غطاء لهيمنة الإقطاع السياسي الموروث في لبنان منذ عهود، و الطوائف اليوم و في السابق غير مستفيدة من النظام الطائفي ولا تتقاسم مغانم الحكم، بل زعماء الطوائف هم المستفيدون من مغانم السلطة. و يقول أيضاً المرحوم كمال جنبلاط: " أما رجال الدولة الذين

---

[1] فؤاد شاهين، **الطائفية في لبنان، حاضرها و جذورها التاريخية و الإجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، 1980، ص 170.

[2] مسعود ضاهر، لبنان الإستقلال...، مرجع سبق ذكره، ص 333.

تسلموا الحكم بعد الإستقلال، فكان همهم الوحيد _ بالرغم من تظاهرهم بالتسامح و التنكر للطائفية_ أن يحققوا النهج الطائفي التقليدي فور تسلمهم للأحكام، كأن ذهنية الطائفية السياسية غالبة على كل شيء، أو كأنها من صميم تكوين هذا البلد"[1].

و هكذا تكرست الطائفية في الدستور و الميثاق الوطني، و قد عمد العرف أيضاً على تدعيمها، إذ إستقر العرف على جعل رئاسة الجمهورية من الطائفية المارونية و جعل رئاسة مجلس النواب من الطائفة الشيعية و جعل رئاسة مجلس الوزراء من الطائفة السنيّة. و قد بدت الطائفية واضحة في المجالات التالية:

1_ الطائفية في المجال السياسي:

تُستخدم القاعدة الطائفية في المجال السياسي في توزيع المناصب الرئاسية العليا، و تأليف الوزارة، و تكوين المجلس النيابي.

_ في توزيع المناصب العليا:

_ رئاسة الجمهورية للطائفية المارونية

_ رئاسة الحكومة للطائفة السنيّة

_ رئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية (لقد جرت عام 1946 محاولة للخروج عن صيغة طائفية الرئاسات الثلاث عندما إنتخب حبيب أبي شهلا الأرثوذكسي رئيساً لمجلس النواب. هذه المحاولة كادت تؤدي إلى أزمة وطنية عاصفة حين إحتلت عشائر شيعية المباني الرسمية في الهرمل و أعرب الجنوبيون عن إحتجاجهم. و لم تهدأ هذه العاصفة إلا عندما قبل المرحوم صبري حمادة بالإنتظار سنة واحدة لتسوية الوضع فيما خصّ الرئاسة الثانية[2]). إتُبعت هذه القاعدة في مطلع الإستقلال من ثم تكررت فأصبحت عرفاً سياسيا جرى الإلتزام به.

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[2] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 264.

_ في تأليف المجلس النيابي:

لا يوجد نصاً في الدستور يُشير إلى الأخذ بمبدأ التمثيل الطائفي في مجلس النواب. فالمادة 24 من الدستور (قبل تعديل عام 1990)، تنص " يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين يكون عددهم و إنتخابهم وفقاً لقوانين الإنتخاب المرعية الإجراء ". إلا أن جميع المجالس النيابية قد تم تشكيلها على نحو طائفي بأن تم توزيع المقاعد النيابية بين الطوائف اللبنانية.

و في هذا السياق يرى الدكتور إيليا حريق أن " قوانين الإنتخاب في لبنان قامت على مبدأين: المبدأ الأول و هو الإعتراف بشرعية الإنتماء الطائفي و السياسي، و المبدأ الثاني هو إحتواء النزوات الطائفية بإعطاء كل طائفة حقّها في المقاعد النيابية مسبقاً و بصورة ثابتة. إن قوانين الإنتخاب تغيّرت مرات عديدة منذ إعلان دستور عام 1926 و ظلت قاعدة التقسيم الطائفي للمقاعد النيابية دون أن تُمس"[1].

_ في تأليف الوزارة:

إستوجبت المادة 95 إتباع قاعدة التوازن الطائفي في تشكيل الوزارة و لكن لم تحدّد نسبة التمثيل العائدة لكل طائفة، إلا أن العرف جرى على تمثيل الطوائف الرئيسية و إنما بنسب متفاوتة وفقاً لحجم الوزارة، فالسلطة التنفيذية تقوم أيضاً على مبدأ التوازن الطائفي.

- الطائفية في المجال الإداري:

يُراعى المبدأ الطائفي أيضاً في الوظائف العامة، فقد ورد في قانون الموظفين هذا الأصل العام الوارد في المادة 95 من الدستور المذكورة سابقاً. فنصَّ في إحدى مواده على أن " تُراعى في تعيين الموظفين أحكام المادة 95 من الدستور "، على أن تعيين الموظفين له قواعده الخاصة. و منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب تحققت المساواة (بين الموظفين المسلمين و المسيحيين و خاصة عند التعيين. أما المباراة لوظائف الفئة الثالثة و الرابعة هي المعيار لإختيار الموظفين حيث إعتُمِدت الكفاءة) مع المراسيم الإشتراعية و نظام الموظفين. يقول في هذا السياق الدكتور زهير شكر:" لقد شكّل التنظيم الإداري عام 1959 خطوة نحو تحديث الدولة و الإدارة و محاولة لتحقيق الإصلاح

---

[1] إيليا حريق، **من يحكم لبنان**، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص 69.

الإداري. إلا أن المعادلات الطائفية و السياسية حالت دون تحقيق ذلك. فالموظف في لبنان هو ممثلاً لعائلته و طائفته و زعيمه السياسي قبل أن يكون في خدمة الدولة و المواطن، مما يضعف ولاءه للدولة و للمصلحة العامة "[1].

لذا يبدو لنا أن هناك تناقض بين المادة 12 من الدستور و المادة 95 المذكورة، إذ تنص المادة 12 " لكل لبناني الحق في تولّي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على آخر إلا من حيث الإستحقاق و الجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون". يقول الدكتور زهير شكر :" فالغاية من المادة 95 هي إلتماس العدل، و هي بذلك تتناقض مع المادة 12 التي تتحدث عن الجدارة في تولّي الوظائف. و لذلك فالعدل هنا بين الطوائف و ليس بين المواطنين. و هو بكل الأحوال عدل نسبي"[2]. و تجدر الإشارة هنا أن مثل هذه التناقضات في القوانين يعالجها القضاء الدستوري، فهو الذي ينظر في صحة القوانين التي يضعها المشرّع للحد من التصادم بين الحقوق، حيث أن بإمكان القانون العادي تعطيل المادة 95 من الدستور إذا ما نصَّ على وجوب مراعاة المصلحة العامة بصورة أجدى من قاعدة مراعاة التمثيل الطائفي.

و بالتالي فإعتماد الطائفية في المجال الإداري أدى إلى حرمان العديد من المواطنين من تولّي بعض الوظائف العامة بسبب إنتمائهم الطائفي، و يقول الدكتور عصام سليمان " يُضحَّى بالكفاءة من أجل الحفاظ على التوازنات الطائفية في مؤسسات الدولة"[3]. و يقول أيضاً الدكتور زهير شكر:" و من البديهي القول إن طائفية الإدارة هي إنعكاس لطائفية الحكم، و إن الإصلاح الإداري لا يمكن أن يؤدي كل غاياته إلا إذا ألغيت الطائفية السياسية "[4]. على الرغم من تنبّه وثيقة الوفاق الوطني لجهة المداورة في المراكز القيادية و الإدارية خلال الفترة الإنتقالية و تفعيل دور مجلس الخدمة المدنية في إختيار بقية الموظفين، و رغم أن النص أجاز عدم التقيّد بالطائفية إذا كان ذلك يؤول إلى الإضرار بالمصلحة العامة. إلا أن الدولة غلّبت الإتجاه الطائفي و ربما كان ذلك نتيجة طبيعية لما هو حاصل في النظام السياسي ككل. و يقول الدكتور زهير شكر :" و هي تنص أخيراً (أي المادة 95) دون الإضرار بمصلحة الدولة. و بطبيعة الحال هناك تناقض بين

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 1017.

[2] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 1005.

[3] عصام سليمان، الفيدرالية...، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[4] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 1017.

مصلحة الدولة و التوزيع الطائفي. فالتمثيل الطائفي ينعكس سلباً على العملية الديمقراطية و يؤدي إلى شلّ يد الحكومة و الإدارة "[1]. فالطائفية نقيض الديمقراطية. و كذلك فإن نظرية التمثيل العادل التي كانت تهدف في الواقع إلى إنصاف الطوائف، إلا أنها لا تنصف المواطنين.

لذلك يبدو لنا أن نظامنا السياسي يقوم على أساس الطوائف لا على أساس المواطنين فعلاقة الفرد بالدولة تمر من خلال إنتمائه الطائفي و ليس من خلال الإنتماء الوطني، و هذا يؤثر بشكل كبير على الهوية الوطنية.

ب_ الوضعية الطائفية في النظام السياسي اللبناني

إن صلة الطائفية بنظام الحكم في لبنان قديمة، تتمثل بتقاليد موروثة و راسخة في الواقع اللبناني و تقضي بتوزيع الرئاسات الثلاث بين الطائفة المارونية و الطائفة الشيعية و الطائفة السنية، و ذلك بالإستناد إلى عرف دستوري إستقر في الحياة السياسية اللبنانية. كما يتم توزيع وظائف الدولة، و خصوصاً عضوية مجلس النواب و الحكومة و وظائف الفئة الأولى و ما يعادلها، بين الطوائف اللبنانية. هذا بالرغم من أن الدستور ينص في مقدمته على أن " إلغاء الطائفية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية ". إلا أنه لم تجرِ أي محاولة لتخليص النظام منها. إذ أهملت الحكومات الشأن الوطني و ساهمت في تعزيز العصبيات الطائفية و المذهبية، فتجذرت الطائفية في المجتمع اللبناني تجذّراً أدى إلى إنفجار الصيغة الطائفية و الميثاق إنفجاراً هدد الكيان اللبناني برمته، و إن أزمة 1975 خير مثال على ذلك.

و يقول ياسين سويد: " لقد كان النظام الطائفي وبالاً على لبنان و أهله. فهو بالإضافة إلى أنه حرم لبنان من مزايا الوطن، كذلك حرم اللبنانيين من تحقيق مبدأي العدالة الإجتماعية و تكافؤ الفرص، إذ أنه ألغى تكافؤ الفرص بين المواطنين عندما وزع الوظائف توزيعاً غير عادل، مُلغياً بذلك مبدأ العدالة الإجتماعية الذي هو أساس التقدم و التطور لأي مجتمع "[2].

إن الطائفية نقيض الديمقراطية. فهي تُعطّل الحياة الساسية في النظام السياسي و الدستوري اللبناني القائم على الفصل بين السلطات و المشاركة بين الطوائف،على نحو يعكس هيمنة إحدى

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري...، مرجع سبق ذكره، ص 1006.

[2] ياسين سويد، المسألة اللبنانية...، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الطوائف على الطوائف الأخرى، مما ولَّد تململات طائفية نتيجة لشعور تلك الطوائف بالغبن و الحرمان، و ذلك أدّى إلى تعطيل قواعد النظام البرلماني الديمقرطي.

و مع إندلاع الحرب الأهلية و تحوّل الطائفية من قاعدة للنظام إلى أداة لتهديمه، كان لا بد من التفتيش عن حل يعيد النظر بالوضعية الطائفية، فكان إتفاق الطائف و تعديل الدستور على أثره عام 1990.

لقد تضمن دستور عام 1990 الجديد نصّاً دعا فيه لتبني خطة منهجية _ مرحلية لإلغاء الطائفية السياسية غير محددة زمنياً، إلا أن الدستور الجديد نفسه تضمن مواد أعادت إحياء نظام المحاصصة الطائفية، قائم على توازنات سياسية _ طائفية جديدة هدفت إلى إزالة الهيمنة الطائفية القديمة (المارونية السياسية)، و لكنه لم يلغ الطائفية السياسية . حيث نص إتفاق الطائف على توزيع أعضاء المجلس النيابي مناصفة بين المسلمين و المسيحين، بالإضافة إلى عضوية الحكومة و وظائف الفئة الأولى. في هذا السياق يشدّد الدكتور زهير شكر على أهمية تحديد فترة إنتقالية وفقاً لروزنامة لإلغاء الطائفية السياسية جزئياً، و يقول: " و لا يمكن الإدعاء بأن الطائفية هي في النفوس قبل النصوص. ذلك أن للنصوص، أي للقوانين و التدابير المختلفة، دوراً في تهيئة النفوس لتقبل إلغاء الطائفية السياسية، و إزالة عوامل الخوف المتبادل بين الطوائف و التي تعود جذورها إلى قرنين و نصف ماضيين من الزمن".[1]

على صعيد السلطة التنفيذية إستمر العرف القاضي بتوزيع الرئاسات الثلاث على طوائف محددة، و على صعيد مجلس الوزراء نصت المادة 95 الجديدة على تمثيل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

لا شك أن نقل السلطة الإجرائية من يد رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء كما جاء في الدستور الجديد، من شأنه أن يُزيل الغُبن لدى الطوائف. غير أن ممارسة مجلس الوزراء لصلاحياته تتوقف على طبيعة التوازنات الحزبية و الطائفية داخل الحكومة، بحيث تنعكس سلباً على عمل مجلس الوزراء في حالة الإحتكاك الطائفي (مطالبة بعض الفرقاء اللبنانيين داخل الحكومة بالثلث

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 1018.

المعطل، إنسحاب الوزراء الشيعة من الحكومة آواخر عام 2006، إستقالة حكومة الرئيس سعد الحريري بعد إستقالة وزراء فريق 8 آذار عام 2011).

أما على صعيد الإدارة ألغى الدستور الجديد مبدأ التمثيل الطائفي و إعتمد الإختصاص و الكفاءة باستثناء وظائف الفئة الأولى و ما يعادلها، بحيث تكون على أساس المناصفة بين المسلمين و المسيحيين. و قد قضت المادة 95 " تُلغى قاعدة التمثيل الطائفي و يُعتمد الإختصاص و الكفاءة في الوظائف العامة و القضاء و المؤسسات العسكرية و الأمنية...". إن هذا النصّ يُحرّرنا من التوازنات الطائفية، لكن مع الواقع الطائفي ظلت الإعتبارات الطائفية مسيطرة على التعيينات.

لكن يجب أن نراعي و نأخذ بالإعتبار، أنه في دولة مثل لبنان حيث الطائفية متجذرة و راسخة و موروثة منذ عهود، فإن إلغائها ليس بالأمر البسيط، بالرغم من الدعوات إلى إلغائها، و بالرغم ما إتُّفق عليه في الطائف حول إلغائها وفق خطة مرحلية غير محددة زمنيّاً. يقول في هذا السياق العلامة الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين في أطروحته حول الدولة المدنية في لبنان: " لقد قررنا في "الطائف" إلغاء الطائفية السياسية. و لكن نصيحتي إلى كل المعنيين الآن هي أن يُسحب هذا المشروع و هذا الشعار من التداول إلى أجل لا يعلمه إلا الله، لأنه في ظل الوضع القائم لا يمكن إلغاء الطائفية السياسية. نعم، يمكن عقلنتها، ترشيدها، إيجاد معايير للعدالة في إطارها. أما إلغاؤها فيحتاج إلى تفكير و عمل كثير لإنضاج ظروف الدولة المدنية بالمعنى الذي قدمته"[1].

يقول دولة الرئيس سليم الحص :" أدهى ما بلغ الطائفية من أبعاد، ما يتعلق بالإدارة على حساب الكفاءة و الجدارة و الفعالية، فلا تتم أي تعينات في إدارة من إدارات الدولة إلا بناءً على قاعدة التوازن الطائفي"[2]. و لكن في دولة مثل لبنان حيث الطائفية متجذّرة، فلو إعتُمِد التوازن الطائفي مع الكفاءة، كان الأمر مقبولاً إلى حدٍّ ما. لكن المشكلة تكمن في تعيين المحسوبين و الفاسدين في مراكز قيادية.

[1] محمد مهدي شمس الدين، **لبنان الكيان و المعنى**، الطبعة الأولى، مؤسسة الإمام شمس الدين، مطبعة كركي، بيروت، 2005، ص 97

[2] سليم الحص، **نحن و الطائفية**، الطبعة الأولى،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2003، ص 10.

و في هذا الإطار فقد وردت نصوص في الدستور الجديد تظهر الوجوه الطائفية للنظام اللبناني، كالمادة 19 منه و المتعلقة بإنشاء المجلس الدستوري، إذ أعطت رؤساء الطوائف المعترف بهم حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية و حرية المعتقد و ممارسة الشعائر الدينية و حرية التعليم الديني. و بالتالي يبدو أن هذه المادة تناقض ما أتت على ذكره المادة 95 من ضرورة العمل على وضع خطّة لإلغاء الطائفية السياسية.

و هكذا يبدو لنا أن هناك تعثّر كبير في مجال إلغاء الطائفية و خصوصاً أن ممارسات السلطة السياسية ما تزال تعتمد على المحاصصة في بنية النظام القائم. و بالرغم من النزاعات العديدة التي عانى منها النظام السياسي اللبناني إلا أن هذا الأخير لم يستفد من دروس الحرب ليتحرر من الوضعية الطائفية.

و لكن لغاية اليوم، لم تبدر من الدولة أية بادرة تنم عن إعادة النظر بالنظام الطائفي، فالطائفية ما زالت متجذرة في نظامنا السياسي مما جعل المواطن أسير منطقه الطائفي و جعلت ولاء اللبنانيين لطوائفهم أكبر من ولائهم للوطن، و هذا ما يجعل لبنان عرضة لحروب جديدة طالما أن النظام الطائفي نظام متجذر ضارب في عمق البلد، و وجوده ملازم لوجود لبنان السياسي.

و فيما كان على الحكومات و المجالس النيابية المتعاقبة من إتفاق الطائف حتى اليوم، أن تبدأ بوضع الخطة المرحلية_ المنهجية لإلغاء الطائفية السياسية كما جاء في الطائف، إلا أن الواقع كان مخالفاً. فبدل أن يُصار إلى تقليص النظام الطوائفي، كانت الحكومات عاملة على ترسيخه و توسيع رقعته.

و قد بدا ذلك واضحاً عندما وقعت الأزمة السياسية الأخيرة في أيار 2008، حيث أنه عندما إجتمع الفرقاء السياسيين في الدوحة للتوصل إلى حلّها، أُعيد توزيع الحصص بما يرضي زعماء الطوائف و المذاهب، و إعتمد قانون إنتخابي فُصّل وفقاً لمصالحهم في الوقت الذي لم يرفع أي صوت لطرف منهم بإلغاء الطائفية السياسية. كما أن البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري الأخيرة في كانون الأول 2016 لم يتضمن وضع خطة لإلغاء الطائفية السياسية.

ج _ آثار الطائفية السياسية

لا يوجد مصطلح " الطائفية السياسية " إلا في قاموس السياسة اللبنانية، " و هو يرتكز على مبدأ مشاركة الطوائف في الحكم و الإدارة. فلكل طائفة من الطوائف اللبنانية المعترف بها حصتها في مختلف أجهزة الحكم و الإدارة. و هكذا بدلاً من أن يكون المواطن مادة الدولة الأساسية الأولى، تمر في لبنان علاقة المواطن بالدولة منذ ولادته و حتى وفاته عبر الطائفة التي ينتمي إليها. فإذا كانت الطائفية ظاهرة إجتماعية، فإن الطائفية السياسية أوجدت التعصب الطائفي الذي يتنافى مع مبدأ و جوهر الدين، كما يتنافى مع مبدأ التفاعل و التلاحم الإجتماعي "[1].

لقد شكّلت الطائفية السياسية في لبنان وسيلة للإقطاع السياسي لضمان الحفاظ على مصالحه و إمتيازاته. " و لذلك فإن المدافعين عن النظام الطائفي، من مختلف الطوائف، إنما يهدفون إلى المحافظة على إمتيازات و مكاسب لأفراد معينين و ليس على حقوق مزعزمة لا للطوائف، كهيئات معنوية، و لا لجميع أبناء المذهب الواحد "[2].

على صعيد آخر، شكّلت الطائفية العامل الأهم في تخلّف الحكم و عدم إستقرار النظام السياسي اللبناني منذ العهد الإستقلالي الأول و لغاية اليوم. فبتقسيمها اللبنانيين و تفريقهم عطلت القدرة على تطوير لبنان الذي بدا عبارة عن مجموعة من الطوائف، كل طائفة تدّعي الإفتئات على حقوقها من قبل الطائفة الأخرى. و بدلاً من سعي النظام السياسي إلى وضع و تنفيذ خطط تنموية، كان همّه الأكبر الحفاظ على التوازن بين الطوائف المختلفة. و في هذا السياق يرى السياسي اللبناني الوزير محسن دلول أن الطائفية " آفة كبرى تأكل المجتمع و الدين و الوطن و تُسلّم زمام الأمور إلى الإنتهازيين الذين يسبّحون بحمدها للمحافظة على مصالحهم، كما تُسلّم زمام الدين إلى أهل النفاق و الشقاق، و تُسلّم المجتمع إلى أهل السرقة و الجريمة "[3].

و قد عطّلت الطائفية كفاءة الجهاز الإداري من خلال إعتماد طائفة الموظف لا كفائته، و فرضت الجمود على تكوين الطبقة الحاكمة. و في هذا السياق يقول الرئيس سليم الحص " هذا الواقع،

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 1011.

[2] زهير شكر، المرجع أعلاه، ص 1012.

[3] محسن دلول، **لبنان إلى أين، معضلة الطائفية و التحديات العربية و الدولية**، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت، 2007، ص 208.

الذي نصب حواجز طائفية في وجه الحريات السياسية، وُلِدَ من أسباب الكبت و الخيبة و الرفض و الإحتكاك ما أفرخ إختلالات عميقة فيه و أدى إلى ضروب من التطرف في التعامل السياسي، حتى ليبدو أن من سُدت الأبواب في وجوههم نزعوا إلى ممارسة السلطة من الخارج"[1].

لقد رأينا أن نظامنا السياسي الطائفي أدّى إلى تكريس الولاء الطائفي، و "هذا ما أدى إلى الحؤول دون قيام رأي عام واعٍ يضبط عملية الحكم، إذ تركت الطائفية أثراً على المواطن فجعلته ممزقاً بين القلق على مصالحه الشخصية و مصالح طائفته و حقوقه كمواطن. و هذا ما منع اللبناني من الوعي لأهمية حقوقه كمواطن، فانصرف اللبنانيون إلى التصرف من خلال المصالح الخاصة و مصالح طائفتهم، فانضووا تحت من يؤمن لهم تلك المصالح في الوقت الذي كان يُفترض بهم تشكيل قوة ضاغطة لتأمين حقوقهم كمواطنين و ما يستوجب هذا الأمر من إصلاح الحكم و تبنّي مناهج أفضل لتطوير لبنان "[2].

و من آثار الطائفية أيضاً، أنها أدت إلى غياب العدالة الإجتماعية، و هذا ما جعل الدولة ككل تعاني من الفقر الإقتصادي و التخلف الإجتماعي و القهر السياسي و هذه العوامل جميعها أثرت على إستقرار النظام.

و في هذا السياق حوّل نظام المحاصصة الطائفية السلطة في لبنان إلى مواقع تتعارك عليها الطوائف، فكان لهذا الإنعكاس أثر سلبي على المجتمع و أفراده الذين إنقسموا بدورهم. " إن هذا الصراع على السلطة موجود دائماً منذ بداية الإستقلال و حتى إندلاع الحرب الأهلية، إلى أن جاء إتفاق الطائف ليضع حدّاً لتلك الحرب. إلا أن هذا الإتفاق قضى باستمرار مبدأ توزيع السلطة محاصصةً بين الطوائف و لكن بمعايير إعتُبرت أكثر عدلاً و إنصافاً، و كان من المفترض أن يكون ذلك لفترة مؤقتة على أن يُصار في مرحلة ثانية إلى إلغاء الطائفية السياسية، إلا أن تكريس الطائفية يزداد يوماً بعد يوم، لا بل أصبحنا نعاني من المذهبية و هي أخطر من الطائفية "[3].

---

[1] سليم الحص، نحن و الطائفية...، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] ميساء خضر عثمان، إشكالية النظام السياسي اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3] ميساء خضر عثمان، المرجع أعلاه، ص 128.

كان الإطار الطائفي هو أحد الأطر الهامة التي غلّفت جميع النزاعات التي عاشها لبنان، إذ إحتدمت الظاهرة الطائفية مرة أخرى و بلغت طوراً جديداً، لا بل أصبحت الطائفية في لبنان في هذه المرحلة أكثر تعقيداً.

عملت الطبقة السياسية على مبدأ تقاسم الحصص و حالت دون تحقيق العدالة، فانعكس الأمر سلباً على علاقة الدولة بالمواطن و على أداء النظام السياسي ككل ففشل في تحقيق وحدة المجتمع و ترسيخ الإنتماء الوطني. و هكذا بدأ التاريخ يعيد نفسه و عادت مسألة المشاركة لتظهر من جديد كوجه من وجوه فشل النظام السياسي اللبناني. و تفاقم الوضع سوءاً منذ العام 2005 فاتخذ الخلاف بين اللبنانيين حول تنظيم المشاركة، طابع الصراع بين ممثلي الطوائف اللبنانية حول حصة كل طائفة و دورها في الحكم.

إن هذا الإنقسام الطائفي و المذهبي أدى إلى فتح المجال للتدخل الخارجي في لبنان، إذ بدا أن كل فريق يتحكم به طرف خارجي ما. و هكذا فإنه و بعد ثماني و عشرين سنة من وضع الحرب الأهلية أوزارها، لا يبدو لبنان أقلّ إنقساماً مما كان عليه لدى إندلاع الحرب بل أن الإنقسام السياسي و الإجتماعي الذي يمرّ به لبنان اليوم أعمق مما كان عليه خلال الحرب السابقة.

و في هذا الإطار فإن إنعكاس الطائفية السياسية على إستقرار النظام يبدو واضحاً من خلال المأزق الحقيقي الذي يعيشه لبنان اليوم. مع العلم أن النزاعات الطائفية و المذهبية التي نعيش في أتونها ليست وليدة الصدفة، " إنما هي وليدة نظام طائفي موروث عززته عصبيات مصطنعة لا مصلحة للشعب فيها بقدر ما للسياسيين الذين لا يستطيعون الوصول إلى سدة الحكم إلا من خلال هذا النظام "[1].

يُقدِّم الدكتور زهير شكر تحليلاً علمياً لتفسير ظاهرة الطائفية السياسية في لبنان. فيقول: " إن التحليل العلمي البعيد عن التعصب الطائفي يجب أن ينطلق في تفسير ظاهرة الطائفية السياسية في لبنان من الملاحظات الأولية التالية:

_ إن الطائفية ظاهرة قديمة في لبنان و تراث قديم في الشرق العربي، مهد الرسالات السماوية.
_ إن الإعتراف بشرعية الطوائف و حقها في المشاركة في التمثيل النيابي و مراكز السلطة و

[1] ميساء خضر عثمان، إشكالية النظام السياسي اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 130.

الإدارة، شكل في بداية تكوّن لبنان الإجتماعي، عامل طمأنينة و أبعد شبح الصراع الطائفي المرير، بل و أدّى إلى إحتوائه لمدة من الزمن.

_ إن الواقع الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي للطوائف في لبنان عشية الميثاق الوطني، هو الذي فرض على قادة الإستقلال عدم التعرض للصيغة الطائفية، مع إيمانهم بضرورة إلغائها بإعتبارها أحد المعوقات الأساسية في البناء الوطني السليم.

_ إن تمسّك مختلف العهود الرئاسية و الطبقة الحاكمة لغاية إندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، بالصيغة الطائفية هو لتكريس إمتيازاتها بمنع تطويرها لجعلها ملائمة مع التغييرات البنيوية الحاصلة في المجتمع اللبناني، بل أن المغالاة و التطرّف في تطبيقها أدّى إلى تجميد عملية التطور نحو مجتمع تغلب فيه الروح المدنية و الإنتماء الوطني السليم"[1].

يقول أيضاً الإمام محمد مهدي شمس الدين :" إن أي طائفة في لبنان لا يمكن أن تنجز مشروعاً خاصّاً بها... و أي طائفة تحاول أن تنجز مشروعاً خاصاً بها ستخلق حالة دمار شامل و لن ينجح هذا المشروع... لبنان يتكون على أساس صيغة العيش المشترك، وطناً نهائياً لجميع بنيه، و على قاعدة إلتزام المشروع الوطني العام، مشروع الدولة المدنية التي ليست و لن تكون لطائفة أو فئة فضلاً عن أن تكون دولة أشخاص"[2].

و يقول أيضاً الدكتور وجيه قانصوه:" يبدو أن لبنان واقع داخل دائرة مغلقة، تتمثل من جهة في الأثر السلبي الذي يحدثه تضخم الخصوصيات في الدخول في الدولة الحديثة، و تتمثل من جهة أخرى في أثر بنية الدولة الطائفية في تضخم هذه الخصوصيات و منافستها لوظيفة الدولة. و هي حلقة يمكن الخروج من أسرها، بإحراز تحررين، أحدهما تحرير الدولة و إلغاء وصاية و تأثير الطوائف المباشرة عليها، و ثانيهما تحرير الفرد من إستبداد الهوية الخاصة، من خلال إستعادة مفهوم الهوية المركبة و المتوازنة بين العام و الخاص، و تشكيل مجتمع سياسي يضم تضامنات تقوم حصراً على عقيدة الإنتماء الوطني العام. و هما تحرران، أو خياران، يبدو أن فرص تحققهما الحالية شبه معدومة، بحكم فائض القوة عند بعض الأطر الخاصة بما يتجاوز قدرة الدولة على

---

[1] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 1011 و 1012.

[2] محمد مهدي شمس الدين، لبنان الكيان و المعنى...، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ضبطه إستيعابه، و بحكم إحتكار الإنتماء الطائفي لمفهوم الهوية و حقيقة الذات، و هو إنتماء آخذ في الإنفتاح بشكل خطير، ما يهدد بإنفجار كارثي، أو بنهاية لبنان"[1].

[1] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

الفصل الثاني: شيعة لبنان بين الإنتماء الطائفي و الهوية الوطنية

إن السؤال عن العلاقة بين الكيان اللبناني الذي يرمز إلى هوية و إنتماء، و الشيعة بصفتهم مكوّناً إجتماعياً ذا خصوصية دينية و ثقافية، هو عن منطق و بنية العلاقة الراهنة التي تحكم الطرفين، و مدى قدرة الكيان اللبناني و مسعاه التاريخي في هضم المكوّن الشيعي داخل نسيجه الإجتماعي، و صهره لإرادات هذا المكوّن داخل مجال إنتظامه السياسي العام، و مدى فعالية إندماج الشيعة داخل الكيان الجامع و مساهمة القوى الشيعية في بلورة و تثبيت هذا الكيان إطاراً و مرجعية نهائية و ثمرة عليا لكل نشاط سياسي و تطلّع أيديولوجي، " فلا الشيعة في لبنان تكوين ثابت و مغلق قبل الكيان اللبناني و بعده، و لا الكيان اللبناني شيء منجز و قائم بذاته، تمّت إضافته إلى التكوين الشيعي، إضافة ضم و مجاورة "[1].

جبل عامل شيعياً هو الوطن_ الطائفة، سورية هي الولاية_ الدولة، الإسلام و العروبة هما الدولة_ الأمة. جبل عامل كان أمام خيار العروبة و الإسلام أو خيار الكيان اللبناني، فالكيانية اللبنانية مدعومة بقوة المستعمر و التقسيم، أما العروبة و الإسلام أصيلة من التاريخ و تحمل الكثير من الإضطهاد و الظلم للشيعة، و النأي بالنفس مستحيل.

كانت لبنانية الشيعة هوية طارئة و جديدة. فقد وجدت الجماعة الشيعية نفسها في لبنان الكبير أسيرة الجغرافيا و الحدود السياسية الجديدة، و كان عليها أن تتعامل مع قوات الحلفاء المستعمرين حرباً أو سلماً. يقول نصري الصايغ: " الشيعة إلتحقوا باكرا بالكيان خسروا معاركهم ضد الفرنسيين، هم الوحيدون كطائفة الذين رفعوا السلاح بوجه الفرنسيين. سحقتهم الآلة العسكرية. صاروا بلا معين، فلا مفرّ من قبولهم لبنان على مضض. لبنانيتهم غير مقنعة. ظلّوا على الهامش اللبناني كطائفة من الأطراف قليلة التأثر، كثيرة الحرمان" [2].

كان للشيعة مسار و مسيرة توصّلا إلى المرحلة الراهنة من الحضور، قد يصل عمرها إلى قرن من الزمن إذا إعتبرنا إعلان دولة "لبنان الكبير" (1920) كمفصل، أو سبعين عاماً إذا إنطلقنا

---

[1] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

[2] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 17.

من عمر إستقلال الكيان (1943). أيّاً يكن التاريخ الذي لا بد من إعتماده، من المهم الإشارة إلى أن هناك الكثير من المعطيات الوازنة التي حُسمت في الموقع الراجح الراهن. و المعطيات التي نؤشر إليها متداخلة منها السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي.

بدايةً، لم تكن هناك طائفة شيعية بالمعنى الحقوقي الذي إستقر عليه سواها من موارنة و سنّة و دروز و غيرهم. كانت هناك جماعات بشريّة متناثرة تحاول الدخول في الكيان المُفَصّل بموجب إعلان الجنرال غورو من قصر الصنوبر، جماعة شيعية في الجنوب، ثانية لجهة الوزن في البقاع الشمالي، ثالثة في البقاع الغربي و رابعة في بلاد جبيل. و كانت الخطوط مقطوعة بين هذه و تلك. و المعروف أنّه خلال الحكم العثماني لم يكن للشيعة قانون للأحوال الشخصية معترف به. لقد كانوا "مجرد روافض" على حد تعبير "إبن تيمية" الذي جرَّد عليهم الفتوى و السيف.

الأحداث المهمة و المترابطة التي غيرت تدريجياً واقع الشيعة و واقع لبنان في العقود الماضية و ستغيّر في مستقبلهما معاً، هي مجيء الإمام الصدر إلى لبنان و الدور الذي قام به في تغيير وعي الشيعة بذاتهم و بالكيان اللبناني الذي ينتمون إليه، و إنتصار الثورة الإسلامية في إيران، أما الحدث الثالث فهو المقاومة المسلحة التي خاضها الشيعة منذ السبعينيات و التي توّجت بالنصر على الإحتلال الإسرائيلي و تحرير الأرض و الأسرى.

لا يمكن إدراك ما نتج عن هذه المتغيرات الثلاثة من تأثيرات مهمة إجتماعية و سياسية على شيعة لبنان من دون ربطها بعوامل أخرى رافقت " لبننتهم " بعد إلتحاقهم بالكيان الجديد، أبرزها عامل "التهميش". فقد تم تهميش الشيعة سياسياً: لا دور فعلي في تركيبة النظام الطائفية، و لا حصة موازية لحصص الطوائف الأخرى في إدارات الدولة و مؤسساتها العسكرية و المدنية. و تم تهميشهم تنموياً، فلا طرقات و لا كهرباء و لا مدارس و لا مستشفيات، لا في الجنوب و لا في البقاع. و تم تهميشهم دفاعيّاً، فتُركوا فريسة الإعتداءات الإسرائيلية اليومية قبل إحتلال فلسطين و بعد تأسيس الكيان الصهيوني على الحدود الجنوبية. و لم يحظَ شيعة الجنوب بأي حماية رسمية طوال عقود من القصف الإسرائيلي و من التهجير و القتلو الخطف و من تدمير البيوت على رؤوس ساكنيها، و من حرق المزارع أمام أعين أصحابها. في حين كانت إستراتيجية لبنان الرسمية طوال كل تلك السنوات و في مقابل كل تلك الإعتداءات هي " قوة لبنان في ضعفه "، من دون أن

يرف لأحد جفن خجلاً، كيف تركت هذه الإستراتيجية العظيمة، "مواطنيها اللبنانيين"، لقمة سائغة لكل تلك الوحشية الإسرائيلية.

باتت هذه المتغيرات و العوامل، مصدراً مهماً لهوية الشيعة و لوعيهم بذاتهم و لكيفية إنتمائهم إلى وطنهم. لقد حصلت تحوّلات مهمة على طريق تشكّل هذا الوعي. و لم يعد الكيان اللبناني " وطنهم النهائي " مثار إعتراض أو نقاش لا نظرياً و لا فقهياً، حتى تبلورت تدريجياً و بوضوح فكرة الدفاع عن الوطن كواجب ديني. لكن تحرير جنوب لبنان عام 2000 و حرب تموز 2006 و أحداث 7 أيار 2008 و إتفاق الدوحة الذي تلاها، و الأزمة السياسية الحادّة التي تعصف بلبنان منذ العام 2005 و لا تزال مستمرة بوتيرة منخفضة، و التدخل العسكري لحزب الله في سورية إلى جانب النظام السوري، كلها أثارت هواجس الطوائف الأخرى في مستقبل التحوّلات التي يشهدها االشيعة و من تأثيراتها المفترضة أو المحتملة على التوازن الدقيق بين الطوائف في النظام السياسي.

الشيعة الآن هم الرقم الأصعب في متن مكونات الكيان اللبناني، و بالأمس كانوا على هامش كتاب الطوائف في لبنان. و لمسيرة القرن على نشأة الكيان اللبناني، سيرة لا بد و أن تُروى لوضع الأمور في نصابها. فالمارد خرج من القمقم و لن يعود إليه.

سنتكلم في هذا الفصل، عن تبلور الهوية الوطنية للشيعة في لبنان خلال الحقبات الزمنية ما قبل قيام المتصرفية مروراً بلبنان الكبير و مرحلة الإستقلال، خاصة مع الإمام موسى الصدر، و سنستعرض مسيرة و مسار و تعبئة هذه الطائفة من خلال سلوكها السياسي و الإجتماعي، لنعرف إلى أي مدى حاولت الإندماج أو التمايز في الكيان اللبناني. و سنتناول في النهاية مسألة نشأة "حزب الله" الحزب الشيعي المسلّح و القوي لبنانياً و إقليمياً، و إشكالية سلاحه، بالإضافة إلى دوره البارز في الصراع العربي _ الإسرائيلي، و تدخله المباشر اليوم في سورية.

الفقرة الأولى: تبلور الهوية الوطنية للطائفة الشيعة في لبنان

إن مجال بحثنا لا يسمح لنا بالتوغّل و التعمق كثيراً و البحث في تاريخ المسلمين الشيعة في لبنان، فتاريخ هذه الطائفة يقف عند منعطفات و مواقف و محطات كثيرة.

منذ بداية الدعوة الإسلامية كان قد وفد إلى بلاد الشام الكثير من الموالين للإمام علي بن أبي طالب، و يُعتبر الصحابي أبو ذر الغفاري من أوائل القادة المسلمين الذين وفدوا إلى هذه المنطقة و نشروا أو بذروا حالة التشيع فيها. لكن التشيّع لم يظهر كحالة سياسية_ مذهبية إلا بعد ثورة الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب و إستشهاده في كربلاء عام 61 للهجرة.

تأثّر الإنتشار الشيعي في مناطق بلاد الشام بالمتغيرات و الحروب و الصراعات التي دارت رحاها على مرّ التاريخ. " فخلال القرنين العاشر و الحادي عشر بلغ الفاطميون الذين أسسوا دولتهم في مصر، أوجَّ عزهم على حساب الدولة العباسية التي أخذت في التفسّخ إلى دويلات. فوسّعوا رقعة حكمهم و ضمّوا إليهم بلاد الشام أكثر من مرة، و على أثر ذلك بلغت الحركة الشيعية في بلاد الشام عصرها الذهبي "[1].

ثم بدأ مجد الفاطميين ينهار عشيّة الحروب الصليبية، ففشلوا فشلاً تاماً في مقاومة الغزاة أو قيادة الجهاد ضدّهم. و أمام هذا الفشل، تسلّم الأيوبيون و ثم المماليك زمام المبادرة و إستطاعوا آخر الأمر توحيد معظم العالم الإسلامي تحت زعامتهم السنيّة، فانتهى في النصف الأخير من القرن الثاني عشر حكم الفاطميين في مصر، و أصبحت القاهرة عاصمة العالم الشيعي حتى ذلك الحين قاعدة الأيوبيين و المماليك، و حصناً ضدّ الصليبيين و الشيعة[2].

مع سقوط بلاد الشام بأيدي الصليبيين، شارك الشيعة مع غيرهم في محاربة الجيوش الصليبية في إطار الدويلات الإسلامية التي كانت قائمة آنذاك (الدولة العباسية، الدولة الفاطمية، الزنكية، السلاجقة، الأيوبية و غيرها)، لكن هذه المشاركة قد يعتبرها بعض المؤرخين بأنها مشاركة خجولة، أو كما يقول المؤرخ كمال الصليبي: " و كان الشيعة، على الرغم من عدم ميلهم إلى الصليبيين، غير متحمسين في ولائهم للدولة السنيّة في أثناء الجهاد "[3]. و هذا ما أدّى بعد طرد الصليبيين من

---

[1] كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] كمال الصليبي، المرجع أعلاه، ص 16.

[3] كمال الصليبي، المرجع نفسه، ص 17.

بلاد الشام إلى إنقلاب المماليك على الشيعة، فجرّدوا الحملات إلى مناطقهم. و عانى الشيعة بعد ذلك كثيراً من الإضطهاد و البطش، بالإضافة إلى إنكار المماليك لأية إعتراف بالمذهب الجعفري و حاربوا كل من تمسك بهذا المذهب.

ظلّ الشيعة يعانون الأمرّين حتى بعد مجيء الحكم العثماني، إذ عرفت مناطق تواجد الشيعة في البقاع و جبل عامل سياسات القمع و الترهيب و التشريد. و بقيَ الوضع على هذا الحال حتى مطلع القرن التاسع عشر، لكن التاريخ لم يذكر قطّ أن الشيعة فكروا يوماً بأي مشروع إنفصالي عن جسم الأمة الإسلامية.

و عليه، سنتناول في هذه الفقرة كيفية تبلور الهوية الوطنية لدى المسلمين الشيعة في لبنان، من خلال التكوين السياسي لهذه الطائفة في القرنين الماضيين، بالإضافة إلى المرحلة المهمة التي قادهم فيها الإمام موسى الصدر من خلال رؤيته للواقع اللبناني و طروحاته الفكرية و التي أحدثت تحوّلاً عميقاً داخل أبناء الطائفة الشيعية، لا بل في لبنان ككل.

1_ المبحث الأول: التكوين السياسي لشيعة لبنان

إزاء الواقع المرير و الصعب الذي عاشه الشيعة في لبنان خلال العهد العثماني، بدأت النواة الأولى لتشكّل التكوين السياسي للشيعة، من خلال تنظيم صفوفهم و الإلتفاف حول زعاماتهم الدينية و الإحتماء خلف بعض الوجهاء و العشائر في البقاع و الجنوب.

في تلك الفترة (النصف الثاني من القرن الثامن عشر) برز أحد وجهاء جبل عامل و هو ناصيف النصّار، الذي إستطاع أن يجمع العامليين (نسبة إلى جبل عامل) تحت رايته، حيث تمكّن من توحيد كلمتهم بالتعاون مع عدد من العائلات الشيعية الأخرى، و إتخذ من بلدة تبنين الجنوبية مقراً له و تمكن من حماية جبل عامل، ثم تطلّع إلى الخارج عبر عقد تحالف بينه و بين ظاهر العمر والي عكا، و علي بيك الكبير حاكم مصر. و قد تمكّن النصّار من صياغة حلف مع ظاهر العمر، أعطى نتائج هامة على مستوى حماية المناطق الشيعية[1].

[1] طوائف لبنان، **برنامج وثائقي، قناة أن.بي.أن اللبنانية**، 2004.

بذلك يكون التكوين السياسي لشيعة لبنان قد بدأ بالظهور إلى الوجود، و سنرى كيف تطوّر و قويَ هذا التكوين السياسي في عهد المتصرفية و من ثم في مرحلة الإنتداب الفرنسي و في ظلّ الإستقلال و مرحلة بناء الدولة الوطنية.

أ_ الشيعة في ظل نظام المتصرفية

كان الوضع الشيعي السياسي، منذ نشأة الشيعة حتى نهاية العهد العثماني، محكوماً بالعلاقة السلبية مع كل العهود و القوى السياسية الحاكمة، فلا هي ذات إمتيازات شبيهة بإمتيازات أهل الذمة، و لا هي محسوبة على اللائحة الإسلامية لتنال حصتها من إمتيازات المسلمين. فكانت العلاقة السلبية، لأسباب عقائدية مذهبية، تدفع بالشيعة للتقوقع و الإنغلاق، مما شكّل عائقاً في وجههم حال دون أن يلعبوا دوراً فكريّاً أو سياسياً بارزاً ذا تأثير في مجرى الأحداث، حتى كادت أخبارهم التاريخية أن تكون مجهولة. إن عدم الإعتراف بالشيعة مذهباً شرعيّاً منعهم من تكوين بناء سياسي خاص، بإستثناء مرحلة الحكومات الإقطاعية التي لم يُكتب لها أن تستمر لتتبلور في وضع سياسي ذاتي، لأنها لم تصمد طويلاً في وسط دائرة معادية لها، و لأن التجربة كانت غير مشجعة في وجهها الإجتماعي، إذ كان الزعماء الشيعة يمارسون أبشع صنوف الإستغلال الإجتماعي و الإقتصادي للطبقة الفقيرة المنتجة من أبناء مذهبهم، فكان يصح فيهم القول إن الراعي كان عدو الغنم، و لأن الزعماء الشيعة كانوا أيضاً في صراع دموي بين بعضهم[1].

على صعيد آخر، منعت العزلة السياسية و الدينية و الجغرافية، الشيعة من الإنفتاح على حركة الحضارة الحديثة و خاصة الأوروبية، لذا بقيت وسائلهم الثقافية مستندة إلى الثقافة الدينية و المذهبية الخالصة، و مصدرها الأساسي العلوم الدينية ذات المضمون الروحي و الغيبي. لهذا لم ينفتح الشيعة على وسائل التعليم الحديثة، و بالتالي إنغلقوا على وسائل النهضة الحديثة، فهم لم لم يعرفوا المدارس المتطورة _ بمفهوم ذلك العصر _ إلا في العام 1882 م، و قد جاءت تلك البداية متأخرة إذ كانت الإتجاهات السياسية الجديدة قد بدأت تشق طريقها في مجرى فعلي كان يعمل لرسم مستقبل الحياة السياسية في لبنان للمراحل اللاحقة[2].

---

[1] حسن غريب، **نحو فكر تاريخ فكري_سياسي لشيعة لبنان، الجزء الأول (منذ العام 635_1943)**، الطبعة الأولى، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000، ص 252.

[2] حسن غريب، نحو تاريخ فكري...، مرجع سبق ذكره، ص 252.

فمع أوساط القرن التاسع عشر، بدأت أوضاع الشيعة في التغيّر نحو الأفضل. ففي تلك الحقبة من التاريخ، " دخل الشيعة إلى خارطة المشاريع التي أخذت تُنفذ في بلاد الشام، بدءاً من نظام القائمقاميتين و صولاً إلى نظام المتصرفية. حيث تمثّل الشيعة القاطنون ضمن حدود المتصرفية في كل مجالس الإدارة التي شُكلت أنذاك. الملاحظ هنا، أن نيل الشيعة لهذه المناصب في مجالس الإدارة، لم يكن ليتصل بنضال سياسي واعٍ، بقدر ما كان رغبة من القوى الأوروبية بخلق نظام طائفي تُشكّل المجموعات الدينية الوحدات الأساسية فيه "[1].

و هكذا بقيَ أغلبية الشيعة في البقاع و جبل عامل التابعين لولاية دمشق و من ثم ولاية بيروت مهمشين. حيث لم يكن لهم أية مشاركة تُذكر في أية مجال، كما إستُبعِدوا عن كل الوظائف و الإدارات المحليّة التابعة للسلطات العثمانية.

لا بُدَّ من الإشارة، إلى أن الشيعة لم يكونوا في موقع منافسة مع طرف من أطراف النزاع في الجبل، خصوصاً بين الأكثريتين الدرزية و المسيحية، و لا في موقع المطالب الذي يستند في مطالباته إلى موازيين قوى داخلية تمكّنه من إلتقاط هذا الواقع بذكاء و إغتنام الفرصة التاريخية في تعزيز حضوره السياسي و الإجتماعي، بل كانت ظروف الآخرين هي التي رسمت هذا المسار و حكمت بضرورة وجود هذه الحيثية الشيعية التي تحوّلت فيما بعد إلى كرة ثلج تكبر و تتعاظم شيئاً فشيئاً. يقول في هذا السياق السياسي اللبناني فريد الخازن " و الحقّ أن الشيعة كانوا وقتذاك يعيشون تحديات خارجية و داخلية بالغة الصعوبة و القسوة، و لم يكن يُسمح لهم في ظل الدولة العثمانية أن يكون لهم أي تعبير وجودي سياسي مستقل، باستثناء أن يشغلوا هذه الوظيفة الرمزية"، و يضيف أيضاً أنه " و خلافاً للطوائف المسيحية التي كانت شؤونها تُدار بموجب النظام المِلّي و التي كان معترفاً بها كطوائف دينية، فإن الدولة العثمانية السنيّة لم تعترف بالشيعة لا كجماعة و لا كطائفة دينية متميزة "[2].

يرى صادق النابلسي، " أنه من المؤكد أنّ هذه اللحظة التاريخية ساهمت في تنبّههم إلى المعادلة الطائفية المستحدثة، و إن بقيَ سلوكهم الفردي و الإجتماعي مرتهناً في شكله و مضمونه إلى

---

[1] صادق النابلسي، **قيام طائفة... أمّة موسى الصدر**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2014، ص 40.

[2] صادق النابلسي، قيام طائفة...، مرجع سبق ذكره، ص 40.

منظومة الإقطاع سياسياً، و إلى النظرة الدونية إنسانيّاً التي منعتهم من أن يكونوا كائنات عاقلة و حرة و متساوية مع بقية الطوائف. و إذا كان صحيحاً أن نظام المتصرفية أرسى دعائم الإستقرار الذي إستفاد منه الشيعة نسبياً، إلا أنه لم يمكنهم من تأسيس بنية سياسية مستقلة داخل بيئة جغرافية تُؤمّن لهم الأمان و تقيهم وزر الإضطهاد و الملاحقة و التنكيل الذي نالو نصيباً وافراً منه في فترة الحكم العثماني و في العهود السابقة له "[1].

و يضيف أيضاً، "هذا ما أوجد مخاوف دائمة لدى الشيعة و جعلهم في حالة إضطراب سياسي و إجتماعي بالكاد إستطاعوا معه أن يحافظوا على بعض تقاليدهم و علاقاتهم و معتقداتهم الدينية، فكيف بالأحرى أن يعملوا على بناء كيان سياسي يوائم ما عليه الكيانات السياسية الطائفية الأخرى في ظل سلسلة متشابكة من العوامل و الظروف الجغرافية و التاريخية و الدينية و السياسية التي أجبرتهم على الخضوع لمسارٍ ضاقت فيه البدائل و الخيارات "[2].

مع بدايات القرن العشرين، هبّت رياح التغيير على الدولة العثمانية التي كانت قد أخذت في الإنحلال. و من أهم نتائج هذا التغيير، إنشاء مجلس المبعوثان عام 1908. و قد مثّل الشيعة في هذا المجلس كامل الأسعد في إنتخابات عاميّ 1912 و 1914 . و سرعان ما شهدت تلك الفترة إنطلاقة قوية لتيار الحركة القومية العربية الذي إجتاح بلاد الشام بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني، و برز حينها دور هام للمحامي الشيعي الشاب عبد الكريم الخليل بترؤسه المنتدى العربي الذي ضمّ أهم النخب و الشخصيات العربية في الأستانة. كما شارك لاحقاً في مؤتمر باريس الشهير عام 1913، فشكّل الخليل بمساعدة نخب أخرى من مختلف الطوائف حالة عربية قوية أزعجت الأتراك، فأقدم جمال باشا على إعدامه مع آخرين في بيروت [3].

ب_ الشيعة في مرحلة الإنتداب الفرنسي

يقف المندوب السامي الفرنسي غورو ليعلن قيام لبنان الكبير من على درج قصر الصنوبر في بيروت. الشيعة خارج الصورة الفوتوغرافية المأخودة في ذلك اليوم، حيث كان غورو يتوسط المشهد و إلى يمينه البطريرك الحويك الماروني و إلى يساره مفتي الطائفة السنية الشيخ مصطفى نجا،

---

[1] صادق النابلسي، قيام طائفة...، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] صادق النابلسي، المرجع أعلاه، ص 41.

[3] طوائف لبنان، برنامج وثائقي...، مرجع سبق ذكره.

بالإضافة إلى ممثلين عن الطوائف الأخرى. و عليه لم يحتفل الشيعة بالكيان الجديد و ربما لم يكونوا مدعويين إليه.

الجماعة الشيعية لم تكن ضمن الدولة اللبنانية و لم تجد مكانا لها في توازن الطوائف. يقول نصري الصايغ: " جغرافياً كان الأمر رجراجاً، بشرياً كانت المسألة أخد و رد، إنتماء، كانت النخب الثقافية و جماهير الشباب متحمسة للوحدة و للثورة و للحكومة العربية في دمشق" [1].

و يقول أيضا حسن غريب: "لم يكن لدى الشيعة _ في خلال المرحلة الإنتقالية _ الحماسة الكافية للدفاع أو للإنخراط في أحد التيارين السياسيين السائدين _ القطري و القومي _ كما أنهم كانوا يفتقدون مشروعاً سياسياً خاصّاً بهم. فالمشاريع السياسية كانت مطبوعة بالصيغة الطائفية: فالمشروع القومي الوحدوي، و إن كان طابعه عربياً إلا أنه كان إسلامياً ذا أغلبية سنية، فهو في هذه الحالة لن يلبّي المصالح الشيعية. و مشروع الكيان اللبناني لا يلبيها أيضاً، لأن طابعه مسيحيّاً بحماية مسيحية غربية[2].

في غياب المشروع السياسي الشيعي الخاص، و لأن المشاريع السياسية المعروضة لا تستجيب لمصالح الشيعة، إتجهت نخبة منهم نحو مشروع الوحدة مع سوريا و العرب، و نخبة أخرى إتجهت بإتجاه تأييد الكيان اللبناني المستقل. تقول في هذا السياق تمارا الشلبي: " إنتقلت الإنقسامات إلى الجماعة الشيعية، فقبلت النخب الثقافية صيغة العروبة، فيما قيادات و نخب سياسية كانت أقرب إلى القبول بالصيغة اللبنانية مع تحسين شروط الإنتساب إليه"[3]. يوضح في هذا السياق الدكتور سعود المولى :" لقد كان الشيعة كما الكثير من اللبنانيين، في طليعة المعترضين على التشكيل الإنتدابي للبنان الحديث، غير أن هذا الإعتراض كان من شاكلة الإعتراضات اللبنانية الأخرى: أي أنه كان إعتراض و ممانعة ما قبل تشكّل الدولة الوطنية الحديثة، نشط في مرحلة إنعدام التوازن بعد إنهيار الدولة العثمانية و إحتلال البلاد العربية. و هذا الإعتراض حملته قوى و مصالح و أيديولوجيات و رؤى و أفكار، لا يمكن بحال من الأحوال نسبتها إلى الأزلية و السرمدية، أو إلى التشيّع و الإسلام... إن الجاهل وحده هو من لا يرى الإختلاف بين رؤية السيد شرف الدين و

[1] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 93.
[2] حسن غريب، نحو تاريخ فكري...، مرجع سبق ذكره، ص 252.
[3] تمارا الشلبي، **شيعة جبل عامل...**، مرجع سبق ذكره، ص 207.

رؤية السيد محسن الأمين لموقع الشيعة و دورهم في لبنان و المحيط السوري و العربي... و من الجهل أيضاً أن لا نقرأ الإختلاف بين شيعة الجنوب و شيعة البقاع، و بينهما و بين شيعة بلاد جبيل و البترون و الزاوية...". و يضيف الدكتور سعود المولى، " لقد كانت عروبة الشيعة هي السياق التاريخي الطبيعي لتاريخهم و جذورهم و ثقافتهم و لهجتهم و عشائرهم و بيوتاتهم. و هي لم تكن لتتعارض أيضاً مع لبنانيتهم اللاحقة و التي كان الإمام شرف الدين أبرز من عبّر عنها، خصوصاً بعد عام 1936، (ذكرت جريدة لسان الحال في عددها الصادر يوم 1936/10/21 أن وفداً شيعيّاً كبيراً زار المندوب السامي الفرنسي و رئيس الجمهورية، يتقدمه السيد عبد الحسين شرف الدين، شدّد على التمسك بإستقلال لبنان الكبير، و رفض الإنضمام إلى سوريا. و أعلن السيد شرف الدين أن الحركة الإنفصالية بين الشيعة قد توقفت، و أن كل الشيعة قد إلتحقوا بالوحدة الإقليمية للبنان الكبير)"[1].

و يقول أيضاً في هذا السياق الدكتور زهير شكر:" أما الشيعة الذين تمتعوا بنوع من الحكم الذاتي في جبل عامل، فقد لعبوا دوراً هاماً في حركات التمرد المحلية ضد الفرنسيين عام 1920 و 1925 و 1926... و برغم تبنّي الشيعة للحركة القومية العربية فإن زعمائهم في جبل عامل كانوا على إستعداد للإعتراف بالدولة اللبنانية تحقيقاً لمصالحهم. أما شيعة البقاع، الذي كان جزء من ولاية الشآم. فكانوا أكثر تمسكاً بالعلاقات مع سوريا حيث كان لبعض و جهائهم مراكز في حكومة فيصل "[2]. يقول في هذا السياق المؤرخ كمال الصليبي:" و مع الأيام أقلع جانب كبير من الشيعة عن مقاومة الدولة الجديدة. إذ أدركوا، تدريجياً، إن وضعهم كأقلية كبرى في لبنان خير لهم من وضعهم كأقلية صغيرة في دولة سورّية شاملة"[3].

على صعيد آخر، جاءت الفرصة مع الإنتداب لتعطي للشيعة وجود قانوني من خلال الإعتراف بشكل رسمي بالمذهب الشيعي، و إعتبار أن الشيعة ملة منفصلة و مستقلة بمحاكمها للأحوال الشخصية، و منح الشيعة بعض الإمتيازات السياسية الضرورية. و أصبح للشيعة هوية قانونية طائفية مستقلة عن بقية الطوائف الإسلامية في لبنان. " ... فكان أن نال مكافأة من فرنسا،

---

[1] سعود المولى، **طريق ذات الشوكة _ الشيعة اللبنانيون في تبلور وعيهم الوطني**، العدد التاسع، دفاتر، هيا بنا، آذار _ حزيران، 2008، ص 5 و 6.

[2] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3] كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث...، مرجع سبق ذكره، ص 215.

بإعترافها بالمذهب الشيعي و هو إعتراف غير مسبوق و لم يعرف مثله جبل عامل على مر تاريخه" [1].

و هكذا إنتقلت الطائفة الشيعية من جماعة مفككة مشتتة إلى كيان سياسي من خلال وعيها لمكانتها و تماسكها و شحذ خطوطها و روابطها الداخلية و تدعيمها.

يقول أيضاً الكاتب محمد حسين شمس الدين: " ثمة عاملان ذاتيان بنيويان دفعا الجماعة الشيعية إلى الإنخراط في الدولة الوطنية اللبنانية عن طيب خاطر : أحدهما مشترك مع الجماعات اللبنانية الأخرى، بإستثناء الطائفة السنيّة، و هو الشعور الأقلّوي أو النظرة الأقلّويّة إلى الذات. و الآخر خاص بهم، و هو نوعية تشيّعهم، أو التقليد الفقهي المذهبي الذي درجوا عليه في الإطار العام للتشيّع الإمامي.

أما شعورهم الأقلّوي فقد جعلهم يجدون في الصيغة اللبنانية _ المكوّنة واقعاً و تعريفاً من أقليات_ حلاً مثالياً لوضعهم المأزوم تاريخيّاً في إطار الدولة الإسلامية، لا سيّما في الحقبتين المملوكية و العثمانية من عمر تلك الدولة. و تتأتّى مثالية هذا الحل من كونه يتيح للأقلية _ في الحد الأدنى_ فرصة تحقيق ذاتها الخاصة، بعد حفظها، داخل ذات جماعية وطنية، الأمر الذي يعفيها من مجازفات التقوقع و الإنعزال و الإستعانة بخارج ما، دفاعاً عن النفس بإزاء أكثرية لا تعترف بها. و في الحد الأعلى، فإن "الحل اللبناني" لمسألة الأقليات يتيح لها أن تزدهر و تتألق في دور إيجابي ينهض على قيم الإعتدال و الإنفتاح و الحوار و التفاعل و الشراكة، هي (هذه القيم) جوهر لبنان و رسالته و معناه في المنطقة العربية و العالم، كما بات معلوماً و متفقاً عليه، لا كما بات مطلوباً و بإلحاح.

و أما التقليد الفقهي المذهبي الذي درج عليه الشيعة اللبنانيون فيقوم على جملة من المفاهيم التي تخصّ الشيعة _ في محصلتها _ على الإندماج في مجتمعاتهم الوطنية و إعتزال أي مشروع شيعي خاص على صعيد الإجتماع السياسي " [2].

---

[1] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] محمد حسين شمس الدين، جريدة المستقبل، بتاريخ 2006/10/29.

بعد العام 1920 أعادت الطائفة الشيعية كتابة تاريخها في لبنان كبقية الطوائف وفق سردية تاريخية من خارج الأبعاد الدينية، أي كتابته ببعد مركزي لبناني و في نزاع مع سرديات طوائفية أخرى. " فالشيعة سارعوا للتأهل لبنانياً عبر كتابة تاريخهم مع المشترك اللبناني، و هذه المساهمة الشيعية تعني وعياً لذاتية الشيعة و أكثر عمقاً و ذاتية من وعيهم السابق لهذه الذات في المرحلة العثمانية. لذا كان عليهم أن يبادروا إلى ترسيم مكانتهم في الرواية التاريخية الوطنية "[1]. و لكن بقي الشيعة على هامش السردية التاريخية _ اللبنانية كطائفة و منطقة قياساً طوائف و مناطق مقابلة.

ج_ الشيعة في ظل الإستقلال و مرحلة بناء الدولة الوطنية

" كانت معضلة الشيعة منذ بداية تشكل الكيان اللبناني مزدوجة، تتمثل من جهة في التكيّف النفسي و الإجتماعي مع الكيان الجديد بمعالمه الثقافية المصطنعة و صيغته السياسية المجحفة في توزيع الموارد، و تتمثل من جهة أخرى في إنتزاع الإعتراف بحقهم و دورهم السياسي داخل هذا الكيان. و هذا لم يكن ممكناً في البنية الإقطاعية القائمة، التي تنزع إلى إلغاء الحراك الإجتماعي و تضييق دائرة التعبير السياسي في المجتمع و إختزال مصالح هذ االمجتمع بمصالح نخبة قليلة تؤمّن لها سيادتها و إستمراريتها" [2].

مثّل العام 1943 مدخلاً تأسيسيّاً لمرحلة من الحياة السياسية في لبنان، حيث شكّل هذا العام بالذات حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية على قاعدة المحاصصة الطائفية. و تتعلق إشكالية هذا العام أساساً بهشاشة نظرية بناء الدولة في نصيّها التأسيسيين: الأول، الدستور، و الثاني: الميثاق الوطني. يقول في هذا السياق الدكتور وجيه قانصوه:" شكل الميثاق الوطني عام 1943 إنطلاقة للكيان اللبناني، بصيغته السياسية و الإجتماعية، على مبدأ الشراكة الإسلامية و المسيحية، و لم يعد وطناً قومياً مسيحياً. إلا أن هذا الكيان لم يتقدم خطوة واحدة في إتجاه ترسيخ الدولة الحديثة، التي تقوم على إستقلالية المجال السياسي العام عن المكونات الإجتماعية الخاصة. إذ أنشأت الدولة، من خلال الدستور بذرة نفيها من داخلها، حين تعاملت مع الطوائف كوحدات مستقلة بالكامل عن الدولة، و أنشأت لها (الطوائف) صلاحيات ذاتية خاصة بها، مكنتها من

---

[1] تمارا الشلبي، **شيعة جبل عامل، نشوء الدولة اللبنانية**، دار النهار للنشر، بيروت 2010، ص 293.

[2] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

منافسة الدولة نفسها في إدارة مساحة واسعة من السلوك الفردي و العلاقات الإجتماعية... كل ذلك أدى إلى تشكّل نظام مصالح داخل كل طائفة تزاحم المصلحة العامة و تقوّضها، و تنشيء مرجعيات سياسية ذات إرتكاز طائفي لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها"[1].

على الرغم من حصول الشيعة على ثالث أهم منصب سياسي في الدولة (برتوكولياً هو المنصب الثاني في الدولة)، إلا أن عملية صنع القرار السياسي ظلّت في إطار الدائرة الضيقة التي كانت تتبع لرئيس الجمهورية، و لم يكن وجودهم السياسي في البرلمان و الوزارة إلا واجهة شكلية لا تملك أدنى تأثير في العملية السياسية. " إذ كانت النخب السياسية الشيعية، و هي في معظمها إقطاعية، لا تتمتع بالحد المطلوب من الجرأة و الإستقلالية، لكونها تتغذّى من دعم السلطة الحاكمة لها، و لا تتّصف بالفاعلية الإجتماعية، و ليس لديها الحافز للتعبير عن الوجدان الشيعي في مطالبه و حقوقه، و هو الأمر الذي كان يحجب الرؤية السليمة و يحجب التقييم الصحيح و يُضعف من إمكانية التأثير في عملية صنع القرار السياسي الوطني، على الرغم من أنها تمثّل نظرياً و رمزياً وسائط و حيثيات مهمة في إطار المشاركة في العملية السياسية. و لكنّها في الأعم و الأغلب كانت إتخذت لنفسها مكاناً قصيّاً، و لم تجسّد الهمّ الشيعي و لا تطلعاته السياسية و الحياتية"[2].

يُضاف إلى ذلك أن سلبية الجماهير الشيعية، و إنصرافها الواضح عن القضايا العامة، و إستغراقها الكبير في ملاحقة مشاكل الحياة اليومية و لقمة العيش جعلها على هامش الممارسة السياسية الواعية و المنظمة. هذا المناخ السلبي هو الذي دفع بالمتنفذين بمقدّرات الدولة أن يغلّبوا النظرة الذاتية و الإنفعالية في مقاربة الحقوق و المطالب الشيعية. و هؤلاء ما كانوا ليقيموا وزناً للطائفة، و لا للنخب الشيعية التي ربطت أقدارها بهم، و كانت تُساق و تُجنّد لخدمة مشاريعهم السياسية المتعددة ضمن إطار التجاذبات و المناورات المغذية للمشاعر الطائفية و الجهويّة و العصبيّة، و الهادفة إلى إحتواء الغليان الإجتماعي و خنق التطلّعات الوطنية.

أمام هذا الواقع، بدأ الشيعة يتطلعون إلى أطر جديدة ناظمة، و يبحثون عن تنظيمات سياسية جديدة و بديلة، تمكنهم من إنتزاع الإعتراف بهم، و تسهّل إنخراطهم في الحياة السياسية. فكانت الأحزاب اليسارية، ذات الخطاب الإحتجاجي على الواقع السياسي اللبناني و العربي، أحد تلك

---

[1] جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

[2] صادق النابلسي، قيام طائفة...، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المداخل. يقول الدكتور وجيه قانصوه: " نجحت هذه الأحزاب في تعبئة الأجيال الشيعية الجديدة و الناقمة على الواقع، داخل مشاريع ثوريّة ذات خلفية أيديولوجية و غايات إنقلابية. و قد ساهمت التجربة اليسارية، في ظهور نخب شيعية جديدة منافسة للنخب الإقطاعية، و قادرة على التعبئة و التحريك الشعبيين، و على التعبير عن النقمة الشيعية و الشعور بالظلم بمطالب سياسية واضحة. الأمر الذي كسر عزلة الطائفة الشيعية من محيطها الإجتماعي و السياسي، و قذف بها من خلال نخبها الفتية في قلب المعركة السياسية الداخلية " [1].

بيد أن التطلّع الأممي القومي لهذه الأحزاب، جعلها عاجزة عن الإستجابة للتطلّع الشيعي الذي كان مُستهلكاً في مطالب حياتية صعبة، أكثر من إنشغاله بآفاق أيديولوجية ثورية. يقول في هذا السياق الدكتور وجيه قانصوه:" أي كان الهم الشيعي همّاً إجتماعياً و حقوقياً و إنمائياً، في حين كان همّ الأحزاب اليسارية تغييرياً إنقلابيّاً، يطاول الكيان السياسي و منظومة القيم الإجتماعية و الدينية السائدة. ما أوجد مفارقة، بين أحزاب تهدف إلى تغيير النظام على وقع أيديولوجي خاص، و واقع شيعي يطمح أن إلى أن يكون جزءاً من هذا النظام على وقع مطالب إجتماعية و سياسية"[2].

بدا واضحاً، بحكم البنية الطائفية للنظام اللبناني، أن الشيعة كانوا بحاجة إلى أطر أو تضامنات خاصة من داخل النسيج الشيعي، و خطاب نابع من داخل تكوينهم الخاص، ينسجم مع مزاجهم النفسي و الثقافي، و يتحسس تطلعاتهم الإجتماعية، و يعبر عن همومهم و معاناتهم بمطالب سياسية محددو و واضحة، و يحقق لهم شراكة فعلية داخل النظام السياسي و في عملية توزيع موارد البلاد و خيراته. يقول الدكتور وجيه قانصوه :" لقد إستطاع الإمام موسى الصدر تلبية هذه الحاجة، فكان مشروعه الأكثر فاعلية و قرباً و فهماً للخصوصية الشيعية اللبنانية. فعمل على تحويل الإحتجاج الشعبي إلى مطلب سياسي لا يقبل الإستثمار في مشاريع ثورية متحمسة، و إخضاع التطلعات القومية و الأيديولوجية للإعتبارات المحلية اللبنانية. كما عمل على تحويل الشعور بالحرمان و الإجحاف إلى خطاب مطلبي و قوة إنتظام سياسي و شكل تعبير إحتجاجي، فركز على العمق الإجتماعي لحركته مع تغييب كامل للمحركات الأيديوبوجية، و شرع في تأسيس

---

[1] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

[2] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

مؤسسات ناظمة لشؤون الشيعة الدينية و الإجتماعية، ما جعل حراك الصدر السياسي يتخذ مع الزمن عمقاً و حضوراً لبنانيين، ساهم إلى حد بعيد في تقليص إغتراب الشيعة عن الدولة، و تسهيل إندماجهم بالكيان اللبناني، و إندراج مطالبهم ضمن لائحة الإهتمامات الرسمية"[1].

في المحصلة يمكن القول إن فترة الإستقلال و ما بعدها شهدت تطوّرات حافلة بالصراع السياسي و الإجتماعي و الفكري، و كان الشيعة يبحثون عن ظروف أفضل في المعيشة و حضور أقوى في السياسة، و كانوا يرون في إفتئات السلطة و عسف الإقطاعيين ما يعطّل من حياتهم و نشاطهم، و ما يحطّ من مكانتهم الإجتماعية. لذلك عارضوا تلك الأوضاع و ثاروا عليها عبر طريقين شقّا مجرى الحياة السياسية اللبنانية، و كشفا الكوامن المستغلقة في ثنايا التشكيلات الطائفية. و الطريقان هما: أولاً، عبر الإنخراط في الأحزاب العقائدية العلمانية. و ثانياً، من خلال المشاركة بنضال ملتزم مع حركة الإمام موسى الصدر التي كانت ضرباً من ضروب التحدي مع المستقبل.

2_ المبحث الثاني: شيعة لبنان مع الإمام موسى الصدر

ليس من السهل بناء تصوّر شامل للمفارقات و التجارب التي مرّ بها الشيعة في لبنان قبل قدوم الإمام موسى الصدر، و التي كان لها أبعادها و تأثيراتها في إطار أزمة هذا البلد الكلية. فلا أحد كان بإمكانه أن يُلغي معادلة الحكم الطائفي التي جعلت الشيعة خارج الإمتيازات السلطوية الفعلية. و لا جرت الأمور على نحو منحت فيه السلطات السياسية الرسمية الفرد الشيعي شعوراً كافياً بالمواطنة، و لا أوجدت لديه إحساساً حقيقياً بالإنتماء إلى الوطن، بل بكونه من أقلية مهددة باستمرار في وجودها و أمنها، ما ولّد عنده حالة من القلق العام و التساؤلات المتصلة بحاضره و غده، و سبّب له صراعاً داخلياً عنيفاً، و نقمة على دولة لم تكن بحجم آمال العدالة و المساواة بين جميع اللبنانيين، و غيرها من المشاعر الساخطة و الهموم التي تتأرجح بين الطائفي و الوطني.

[1] جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

بناء على ذلك سنتناول في هذا المبحث مسألة الإنتماء في لبنان الذي تعاطى معه الإمام الصدر من خلال رؤيته للبنان الكيان و الوطن. و التأكيد على الهوية الوطنية لشيعة لبنان و علاقتهم بالقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى المعايير الشيعية في تحديد الهوية الوطنية.

أ_ رؤية الإمام موسى الصدر للإنتماء اللبناني

" شكّل موضوع الهوية واحداً من أعقد و أخطر الموضوعات التي تعامل معها اللبنانيون. فقد عنى لهم ذلك وعيهم لذاتهم و للآخر، و الواقع الذي يعيشون فيه برموزه و قيمه و معتقداته، و موقعهم في الجغرافيا و التاريخ و المستقبل، و موقفهم من القضايا التي تتصل بوجودهم و مصيرهم و طموحاتهم و دورهم في حركة السياسة و الفكر و الثقافة و الإجتماع الإنساني ككل. و حساسية التوازن الذي هو عِلَّة وجود الكيان اللبناني، جعل قضية الهوية ملتبسة في جدلية مضمرة على الكم و الكيف، و الإتصال و الإنفصال، و الحداثة و التراث، و الشرق و الغرب، و الماضي و الحاضر، بحيث لا يمكن تحديد معطياتها و تكويناتها بجملة من المحدّدات المضبوطة"[1].

لقد واجه الإمام الصدر على الساحة اللبنانية مذاهب أيديولوجية متعددة. أولى هذه المذاهب، تلك التي خرجت بنظرية من النوع الذي يقول بوجود (أمة لبنانية أو القومية اللبنانية) لها كينونيتها و خصوصيتها. و بناء عليه فقد تكرّست نزعة فئوية ضيّقة إتخذت من التكوين الطائفي عنصراً أساسياً في تشييد قومية عصبية تسعى لتعبّر عن وحدة إجتماعية _ دينية. و من جملة المسميّات الأخرى لهذه الأمة، ما تم التعارف عليه (بالأمة المسيحية).

إن نقد الإمام الصدر و مجابهته لما يسمّى بالأمة المسيحية لم يكن نتيجة رد فعل طائفي في إطار التنافس على النفوذ، و إنما نتيجة موقف فكري واعٍ بالأسباب و النتائج التي سوف يؤدي إليها مثل هذا التشكّل الجديد. فبرأيه أن أصحاب نظرية الأمة المسيحية لن يصلوا إلى أفق واضح في نظريتهم و تطلعاتهم. و عليه يرى أن الإستعلاء و التكبّر لن يجعل من هذه الأمة مجتمعاً أو وطناً، و " إنما خلية متكاملة ضمن هذا المجتمع.... و إذا إقترن ذلك بسعي مماثل لطوائف لبنان الأخرى، فإن هذا الوطن الصغير سيكون عليه أن يحمل بين دفّتيه ما بين أربع أو خمس أمم، و

[1] صادق النابلسي، قيام طائفة...، مرجع سبق ذكره، ص 186.

نتيجة لذلك، سيكون المجتمع اللبناني مجتمعاً مفككاً ينفجر بأقل تحرّك "[1]. أما مخاطر هذه الأمة على المنطقة برمتها، فواضح لجهة تهديدها بإنتقال العدوى إلى دول الجوار، و ما يُمكن أن تُحدثه من شرخ هائل في جدار الوحدة و الإستقرار. يقول الإمام الصدر في هذا الصدد: " إن هذه الأمة تُعطي وقوداً للمسيحين في سورية، للمسيحيين في مصر، للتفسّخ. و هذا يعني أنّ وجود أمة ضمن لبنان سيكون أخطر من وجود إسرائيل، أي أخطر من التقسيم نفسه "[2].

في المقلب الآخر، فرضت العروبة نفسها كمكوّن ثقافي و سياسي و حضاري على قسم كبير من اللبنانيين. و لقد وجد الإمام الصدر فيها هوية واقعية متوارثة من تفاعل تاريخي يختزن الكثير من الأبعاد الثقافية و العناصر الإجتماعية و الإمكانات الحضارية. " و لكن الإستقرار و التطوّر كانا يقضيان بذوبان لبنان أو إنفلاشه في العالم العربي بحسب بعضهم. هذا التصوّر، هو أيضاً، قيس بالنظر إلى مصالح أتباعه، و لم ينبع من رغبة مشتركة عند اللبنانيين جميعاً، ما أدى إلى إستعار المواقف الأيديولوجية و تأزّم الأوضاع التي بلغت ذروتها في الحرب الأهلية. و بحسب نظر الإمام الصدر فإن لبنان كان يتنازعه تياران، الإنعزالية و العروبة. فمجموعة كانت تسعى من أجل لبنان الفينيقي، و مجموعة أخرى تريد لبنان ملتصقاً بالمنطقة العربية. و كلا الطرفين كانا مرفوضين من قِبَل الصدر"[3]. و ذلك أن البيئة الإجتماعية و الثقافية اللبنانية لا تتقبّل حياد لبنان و إنفصاله عن هذه المنطقة، كما لا تتقبّل إندماجاً كليّاً في المحيط الإسلامي الواسع.

على ضوء ذلك كان على الإمام الصدر أن يطرح مفهوماً يوائم بين متطلبات الوطنية اللبنانية، و بين فكرة العروبة إنتماءً و تكافلاً و مصيراً مشتركاً. و أن يحسم بالتالي عروبة لبنان التي وردت خطأ فيما قبل من أن لبنان (ذو وجه عربي) و لما حملت هذه العبارة من نقص في هوية لبنان و التي صارت فيما بعد مع إتفاق الطائف و " لبنان عربيَ الهوية و الإنتماء"، " فخرج الإمام الصدر بالعروبة من كونها هدفاً إلى إعتبارها تاريخاً" [4]. و " من كونها موقفاً سياسياً إلى إعتبارها تطلّعاً

---

[1] يعقوب ضاهر، **مسيرة الإمام السيد موسى الصدر**، الطبعة الأولى، دار بلال، بيروت، 2000، الجزء 12، ص 218.

[2] يعقوب ضاهر، المرجع أعلاه، ص 218.

[3] يعقوب ضاهر، المرجع أعلاه، ص 203.

[4] يعقوب ضاهر، المرجع أعلاه، ص 203.

حضارياً و رسالياً" [1]. و "من كونها وجوداً فئوياً عصبياً إلى إعتبارها طموحاً إنسانياً واعياً" [2]. و هكذا أراد الإمام الصدر من العروبة أن تكون هوية لبنان الحقيقة. و بحسب الإمام الصدر، فإن قوة لبنان السياسية تنبع في الحقيقة من عروبته، و لكن من دون " أن تؤثر هذه العروبة على إستقلاله و على تميّزه الحضاري و على طريقة حكمه الخاصة به"[3]. لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الموقف الأخير للإمام الصدر، " كان قد طرحه السيد كاظم الصلح في مؤتمر الساحل عام 1936، حيث ميّز بين مفهوم القومية العربية و الوحدة السورية، و إعتبر أن فكرة الإستقلال لا تتناقض مع فكرة القومية العربية. فكاظم الصلح هو في نفس الوقت وطني لبناني و قومي عربي، يؤمن بوحدة عربية تتجاوز الوحدة السورية و تحفظ لكل كيان سياسي إستقلاله المحلي"[4]. بمعنى أن عروبة لبنان لا تتناقض مع كيانه و سيادته.

إن الإمام الصدر قصد من طرحه حول العروبة، أن يمنح الفريق المناوئ لها إحساساً داخلياً بالإطمئنان من خلال التعبير عن هذه القضية من زاوية الأبعاد الثقافية و الإنسانية، و محاولته إيجاد وحدة حال شعورية _ فكرية تكون نتاج الوعي المشترك و التطلّع المشترك بين جميع اللبنانيين، و في هذا السياق يقول الإمام الصدر:" إن لبنان العربي الديمقراطي اللاطائفي ذا النظام العادل الذي يوفر الفرص المتكافئة للجميع و يمكّن المواطنين من تحقيق رسالته الحضارية لا بد من أن يكون موضع إتفاق الجميع"[5].

فقد كان إيمان الإمام الصدر المطلق بلبنان يدفعه دوماً للتفاؤل حتى يتم الإهتداء إلى هذه الهوية التي تقي لبنان و اللبنانيين السير على حافة السور، و النظر إلى وطن غير محمول بالإنكار و الإغتراب، و لا مثقل بالإلتزامات.

---

[1] يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر...، مرجع سبق ذكره، الجزء السابع، ص 235.

[2] سعود المولى، **العدل في العيش المشترك**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة القديس يوسف، بيروت، 2003، ص 243.

[3] يعقوب ضاهر، المرجع أعلاه، ص 429.

[4] زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني...، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[5] يعقوب ضاهر، المرجع أعلاه، ص 418.

ب_ لبنانية الشيعة

إنّ التساؤلات و الشكوك التي أُثيرت حول لبنانية الشيعة من قبل قسم كبير من اللبنانيين (بدأت هده النظرية مع ميشال شيحا، و أصحابها اليوم هم المتضررين من إزدياد قوة الشيعة لأنهم يتلقون الدعم من دولة قوية خارج العالم العربي) ، لا يمكن إدراكها بمعزل عن الظروف السياسية و الإجتماعية و الأيديولوجية المتصلة بعمق الوجود الشيعي برمته. و مع ذلك، ليس ثمة مؤشرات ذات شأن يمكن أن تؤكّد وجود تطلّعات للشيعة بعيدة عن تطلعات السواد الأعظم للبنانيين.

يقول في هذا الإطار الدكتور وجيه قانصوه :" أمام كيان طائفي فاقد لمجال عام مستقل، و للحد الأدنى من المعتقدات المشتركة و التمثّلات العامة، عرف لبنان سياقات إجتماعية متفاوتة داخل تركيبته المجتمعية، سواء أكان متعلقاً بالإنخراط في مشروع الدولة أو في الإنصهار في بوتقة هوية ثقافية و سياسية جامعة. و قد ساعد هذا التفاوت، هو أن أجزاء كبيرة من لبنان تم إلحاقها بلبنان الكبير، و هي أجزاء كان أكثر شيعة لبنان من سكانها. ما وضع الشيعة أمام معضلة التكيف مع واقع جديد، لم يكونوا شركاء في صناعته، و أصبحوا أمام هوية جديدة تتمحور حول ذاكرة جبل لبنان و ساحله، أي هوية لا تعنيهم بشيء و ليسوا جزءاً من تاريخها، و أصبحوا جزء من كيان لم يجدوا لأنفسهم مكاناً فيه". و يضيف أيضاً :" كانت معضلة الشيعة منذ بداية تشكّل الكيان اللبناني مزدوجة، تتمثل من جهة في التكيف النفسي و الإجتماعي مع الكيان الجديد، بمعالمه الثقافية المصطنعة و صيغته السياسية المجحفة في توزيع الموارد، و تتمثل من جهة أخرى في إنتزاع الإعتراف بحقهم و دورهم السياسي داخل هذا الكيان"[1].

و يقول أيضاً الدكتور علي الشامي :" و إذا كانت الدولة المعلقة أو المؤجلة نتيجة طبيعية للتنافس الطائفي على السلطة، فإن الإلتباس الحاصل في الهوية يرجع، بدوره، إلى تعدد المعاني الخاصة بالوطن، بحيث تبقى الهوية الوطنية الجامعة، إشكالية مقيمة و متوارية خلف المنازعات الأهلية اللبنانية... و إذ تنسحب هذه الإشكالية على الجماعات اللبنانية كلها، فإن مفارقة الإجتماع الشيعي، تعقّله لذاته و هويته الوطنية، تكمن في تخصصه وحده، دون غيره، بتهمة النقص في لبنانيته، و هي تهمة لازمته منذ إنخراطه القسري في دولة لبنان الكبير... و في معزل عن صوابية هذه التهمة و الغايات و الغايات الكامنة في تخصيصها "الشيعي" فإن "لبنانية" الآخرين لم

---

[1] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

تسقط على وعيهم دفعة واحدة بقدر ما تدرجت وسط متغيرات داخلية و خارجية، و توسلت صورتها في تأويلات من كل حدب و صوب"[1].و بالتالي فإن إشكالية الهوية لم تكن محصورة بالشيعة دون غيرهم بقدر ما كانت و لا تزال تتعلق بمعنى الوطن عند جميع اللبنانيين.

في هذا السياق، يندرج إغفال الوعي الشيعي لهويته اللبنانية، طالما أنها كانت تعني تسليماً و تشريعاً للإخضاع و الإبتلاع في لبنان الكبير، و يندرج التشديد على الهوية اللبنانية بعد مخاض عسير، طالما أنها تؤكد حقاً في الشراكة في دولة واحدة و مصير مشترك. يقول الدكتور علي الشامي :" و إلى هذه المفارقة بالذات يرجع إغفال الوعي الشيعي السابق لهويته اللبنانية و تشديده اللاحق عليها. و إليها أيضاً ترجع تهمة النقص في لبنانية الشيعة الذين ترددوا كثيراً في التعبير عن هويتهم اللبنانية التي أرادوها صياغة وطنية و ليس منحة تاريخية، أي هوية ناجزة في دولة عادلة و وطن غير منقوص"[2].

قابل الشيعة، الذين كانوا عليهم أن يتحمّلوا واقعاً جديداً في غاية التعقيد، ما لحق بهم من أذى مادّي و معنوي، بالمبالغة و الإجتهاد في إبراز عمق إنتمائهم للوطن اللبناني من خلال الكثير من الفعاليات و الأنشطة و المشاركات الوطنية، " و لا شك أن الجهد الذي بذله الإمام موسى الصدر يُعدّ الأساس في هذا السبيل حيث أخرج الشيعة من حيّز الهامشية إلى حيّز الوجود و الحضور و الفاعلية، و دفع بطائفته إلى عمق الحياة السياسية و الإقتصادية و الثقافية اللبنانية[3].

و برغم الصعوبات التي إعترضت مسيرة الإمام الصدر، إلا أنّ ذلك لم يمنعه من مواصلة حركته لتحقيق الأهداف التالية[4]:

_ تأكيد هوية الشيعة الوطنية، و إنتمائهم الطبيعي إلى لبنان، كياناً و أرضاً و شعباً.

_ تأكيد حقّ اللبنانيين الشيعة في المشاركة المتساوية مع بقية الطوائف اللبنانية في الحقوق و الواجبات الوطنية.

---

[1] علي الشامي، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/17.

[2] علي الشامي، جريدة النهار 2010/10/17.

[3] صادق النابلسي، قيام طائفة...، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[4] صادق النابلسي، المرجع أعلاه، ص 220.

_ نهائية الكيان اللبناني (لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه).

لم يكن الإمام الصدر يسعى إلى فصل الطائفة الشيعية. فقد عمل على دمجها بالوطن و لكن مع السعي إلى تثبيت حوقها و هويتها. يقول الدكتور وجيه قانصوه :" فكان مشروعه (أي مشروع الإمام الصدر)، الأكثر فاعلية و قرباً و فهماً للخصوصة الشيعية اللبنانية... و ساهم إلى حد بعيد في تقليص إغتراب الشيعة عن الدولة، و تسهيل إندماجهم بالكيان اللبناني و إدراج مطالبهم ضمن لائحة الإهتمامات الرسمية" [1].

و يقول أيضاً الدكتور علي الشامي :" يأتي خطاب الإمام الصدر عن لبنان كوطن نهائي لجميع أبنائه كصياغة شيعية متأخرة للهوية الوطنية اللبنانية، رغم أنها _أي هذه الصاغة_ كانت، و لا تزال، مشروطة بالقدرة على إعادة النظر في بنية النظام الطائفي و في تعددية النظرة إلى الوطن. ففي خطابه حول الهوية كان الإمام الصدر واضحاً في تحديده لمطلب الإجماع حول هوية وطنية: الشراكة في دولة عادلة و السيادة في دولة قادرة. و بعبارة أخرى، فالهوية الجامعة تشترط إصلاحاً في النظام الطائفي و سياسة دفاعية عن الجنوب في مواجهة المشروع الإسرائيلي"[2].

بالإضافة إلى ذلك، حاول الإمام الصدر تصحيح النظرة النمطية السلبية تجاه الشيعة، و ذلك بسبب ما أفسدته طائفية بعض اللبنانيين في الفكر و الممارسة، عبر دعوته الشيعة للمزيد من الإنخراط في الحياة العامة في كل أبعادها و مستوياتها. يقول الإمام الصدر في هذا السياق:" إن الشيعة كانت منذ أن كان لبنان، و إن الشيعة كانت من لبنان منذ أن كان، عمّرت سهوله كما عمّرت الجبال، و عصمت جنوبه كما شرقه و الشمال. عاشت معه في السرّاء و الضرّاء، فسقت تراب لبنان من دم، كما رفعت في سمائه ألوية مجد. شاركت الشيعة في إخضرار لبنان فلم يعتد الجمال، و قادت ثوراته فلم تعتد السيوف. إن هذه الصفات البهيّة من تاريخ الشيعة في لبنان أفرزت ميثاقاً عميقاً و أبديّاً بينهم و بين لبنان لا يتنازلون عنه و لا يتنازل عنهم".

[1] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

[2] علي الشامي، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/17.

ج _ المعايير الشيعية في تحديد الهوية الوطنية

يندرج وعي الإجتماع الشيعي لهويته الوطنية في سياق تراتبية الهويات التي كانت قائمة في أزمات المنطقة كلها منذ اللحظة التي تمكن فيها التدخل الأوروبي من تحويل الخلافة العثمانية إلى أوطان منثورة على أعراق و طوائف و قبائل. و بالتالي فإن مقاربة هذا الوعي الشيعي تظهر وثيقة الصلة بالمتغيرات التي أصابت الإجتماع الإسلامي العام، أيأن وعي الإجتماع الشيعي لهويته اللبنانية سوف يتعرف على خصوصيته من خلال المتغيرات التاريخية التي فرضت نتائجها عليه و على غيره في لبنان و المنطقة كلها.

يقول الدكتور علي الشامي:" إذا كان الإجتماع الشيعي عربياً في الإنتساب و لبنانياً في الإنتماء، فإن إختياره لهويته الإسلامية لا يؤدي، بالضرورة، إلى إضعاف هويتيّ الإنتساب و الإنتماء. بيد أن الإنزياح الذي أصاب تراتبية الهويات في إجتماع مثل هذا النوع، لم يأت نتيجة تطور ذاتي بقدر ما كان إسقاطاً لمتغيرات تاريخية و سياسية رمت بأثقالها على الإجتماع الشيعي مثلما رمتها على كل إجتماع أهلي آخر في طول العالم الإسلامي و عرضه" [1].

و بهذا المعنى، ينبغي فهم المسافة الفاصلة بين الهويتين الإسلامية و اللبنانية في تعقّل الإجتماع الشيعي لإنتمائه اللبناني. و بما أن أهل هذا الإجتماع لم يكونوا ضيوفاً على لبنان أو غرباء من كوكب آخر، فإن علاقتهم به كانت مشدودة إلى روابط عميقة و راسخة في الذاكرة و التراث و الأرزاق و الأرض المجبولة بالعرق و الدم، و بالتالي فإن النقص في لبنانيتهم لم يكن إنتقاصاً من صدق الروابط بقدر ما كانت تعبيراً عن هواجس سياسية رافقت إنخراطهم القسري في لبنان الكبير. و من هنا ترجع تهمة النقص في لبنانية الشيعة الذين تردّدوا كثيراً في التعبير عن هويتهم اللبنانية و التي أرادوها صياغة وطنية و ليس منحة خارجية، أي هوية ناجزة في دولة عادلة و وطن غير منقوص.

فعندما جاءت اللحظة لكي يعبّر الشيعة عن حقيقة مواقفهم و أحاسيسهم إتجاه الوطن و الهوية و الإنتماء، عبّروا عن ذلك بوجدانهم و حقيقة إيمانهم و صدقهم و حبهم و ما يقتضيه منهم سلوكهم الرسالي و الديني. و النتيجة أن الإمام الصدر واحد من العمالقة الذين جسّدوا فكرة الوطنية

[1] علي الشامي، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/17.

الشيعية اللبنانية المستقلة بصفاء و شفافية و وضوح بَيِّن، مشدداً على أنّ الشيعة " لا و لن يتجهوا خارج الحدود، و لا كيان و لا عز لهم إلا في هذا الوطن"[1]. و يقول أيضاً " إن الشيعة متمسكون بوطنهم لبنان، بكل قواهم و إمكانياتهم، و هم يعتبرون أنّ إستقلال لبنان و سيادته و أمن أراضيه أمر يعنيهم بصورة خاصة و أنّه بدون هذه الإعتبارات الثلاثة ليس لهم أيّة كرامة"[2].

إضافةً إلى ذلك، إن بعض الأحزاب اللبنانية و بعض زعمائها الكبار، وجدوا في تعاطف الشيعة مع القضية الفلسطينية و وقوفهم إلى جانب الفلسطينيين في حقّهم لإسترجاع أرضهم عبر العمل المقاوم المسلّح إنطلاقاً من لبنان، مؤشراً سلبياً على عدم جَديَّة الشيعة في ما يدّعون، في وقت كان الإمام الصدر حريصاً على توحّد الجميع حول أفكاره فيما يخصّ القضية الفلسطينية، " و إثبات أن ليس هناك من تناقض بين أن يكون الإنسان لبنانيّاً و بين أن يكون ناصراً لإخوته الفلسطينيين" [3]. ففي خطابه حول الهوية كان الإمام الصدر واضحاً في تحديده لمطالب الإجماع حول هوية وطنية:" أي الشراكة في دولة عادلة و السيادة في دولة قادرة. و بعبارة أخرى، فالهوية الجامعة تشترط إصلاحاً في النظام الطائفي و سياسة دفاعية عن الجنوب في مواجهة المشروع الإسرائيلي"[4].

" و رغم كل شيء ظلّت فئة من اللبنانيين تعارض أفكار الإمام الصدر و لا تجد الإنتماء مرتبطاً بأحكام الجغرافيا و التاريخ و الأمن و المصالح المشتركة، بل محكوم باستحسانات و مقاييس هي من لزوم المنطق الطائفي حصراً" [5]. في هذا السياق كتب الأب يواكيم مبارك مقالاً في جريدة النهار تحت عنوان (حركة الإمام موسى الصدر بين الشيعية و اللبنانية)، يُدافع فيه عن الإمام الصدر و عن إنتماء الشيعة إلى الوطن، مخالفاً بذلك الكثير من التوجهات في الضفة المقابلة. و يقول:" إعتقادي الشخصي أن شيعة الصدر و حركته لا تحتاجان إلى نكران أو إلى تبرير. فعلاوة على أنها تضنِ بوطنية الصدر و شمول حركته، أحسب هذه الشيعة ضماناً للأصالة و ربطاً في

[1] يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر...، مرجع سبق ذكره، الجزء الثالث، ص 222.

[2] موسى الصدر، **حوارات صحفية، الجزء الأول**، الوحدة و التحرير، مركز الصدر للأبحاث و الدراسات، بيروت، 2000، ص 103.

[3] صادق النابلسي، قيام طائفة...،مرجع سبق ذكره، ص 222.

[4] علي الشامي، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/17.

[5] صادق النابلسي، المرجع أعلاه، ص 222.

عمق التاريخ بأعماق العالم العربي" [1]. و يضيف " إن هنالك فارقاً مهماً بين اللبنانية و اللبننة، فجدلية اللبنانية تقضي عليها أحياناً و تبيدها في مزالق اللبننة، و هي حصر كل أمر خطير ينبع من لبنان في إطار ضيق يؤول من تفاعله مع البيئة المجاورة و شؤونها المصيرية، بل يعزل لبنان في آخر المطاف عن المصير المشترك هذا" [2]. و يتابع " فالحركة و المعاناة هاتان تربطاننا جميعاً بالنضال العالمي الذي نتحسسه في صفوف المناضلين من الجهتين. فإن صح القول إن الثورة الفلسطينية هي في عالمنا أطهر الأعمال التحرّرية في سبيل الشعوب المحرومة من حقوقها السياسية، كانت الحركة الشيعية المتصلة بها و بنا عضويّاً، أطهر الأعمال التحرّرية في سبيل الفئات المحرومة من حقوقها الإجتماعية"[3].

و قد كانت تجربة الإمام موسى الصدر هي التكامل بين نهضة شيعية مجتمعية و مصير وطن، بيد أنه لم يتأخر في إنحيازه لأولوية المصير الوطني على كل مصلحة أخرى و إن كانت مشروعة. و " لذلك تميز الإمام الصدر عن غيره من القيادات الروحية و السياسية برأي حاسم في وضوح مفرداته و طموحاته و دقة دلالاته و شموليتها، و هو الرأي الذي ردّده منذ تفاقم الخطر الإسرائيلي على لبنان برمته حيث إعتبر أن طائفة بدون حقوق أفضل من طائفة بدون وطن. و هذا يعني أن نهضة طائفة بكاملها، و بلسان إمامها، قررت تأجيل المطالبة بحقوقها على أمل المساهمة في بحث جماعي عن إرادة وطنية تحمي لبنان إنطلاقاً من جنوبه" [4].

و بذلك تسترجع الهوية الوطنية ثوابتها في وعي الإجتماع الشيعي للمتغيرات التي رافقت تموضعه في الدولة اللبنانية، فانتقلت معه من إغفال "النص" حول الهوية، بما هو تعبير مكثّف عن التردّد و الإندماج القسري و الإنكسار الشامل أمام المشروع الغربي، إلى المجاهرة بنهائية الوطن، بما هو تعبير مباشر عن الخطر الوجودي الذي يهدد هذا الوطن في وحدته و سيادته، كما تجلّى هذا التهديد في الإستراتيجية الإسرائيلية و أطماعها في لبنان.

[1] يعقوب ضاهر، مسيرة الإمام السيد موسى الصدر...، مرجع سبق ذكره، الجزء الرابع، ص 378.
[2] يعقوب ضاهر، المرجع أعلاه، ص 380.
[3] يعقوب ضاهر، المرجع أعلاه، ص 382.
[4] علي الشامي،جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/17.

الفقرة الثانية: الشيعة في لبنان بين التمايز و الإندماج

قفز الشيعة في لبنان إلى المسرح السياسي قبل مجي الإمام الصدر، و قبل الثورة الإسلامية في إيران و ما أحدثته من تحولات في المنطقة. لعل أبرز هذه المحطات كانت ثورة 1958. و من ناحية أخرى فقد إنساق عدد من المراقبين إلى تقديم السياسة الشيعية في لبنان بوصفها مزيجاً من العاطفية و الغضب و اللاعقلانية. فلقد إعتبر البعض، أن السياسة كما يمارسها الشيعة في لبنان، ليست أكثر غموضاً أو غرابة من سياسات أي طائفة أخرى. و هي أيضاً ليست أقل شفافية و وضوحاً من أي شكل سياسي آخر.

إلّا أن مفتاح فهم سياسة الشيعة في لبنان يقع في ميدان السلوك السياسي على الأرض، لا في الصورة المثيرة للمتعصبين. و يمكننا أيضاً أن نرصد معنى النشاط السياسي الشيعي في إطار السياسة اللبنانية الداخلية و تحالفاتها المعقدة.

الشيعة في لبنان، تلك الجماعة التي كانت معزولة سياسياً و المُتجاهلة في أحيان كثيرة، بقيت زمناً طويلاً على هامش الإقتصاد و المجتمع اللبناني. سنبحث في هذه الفقرة العوامل التي ساهمت في إبرازهم سياسياً، و العوامل التي أدت إلى عرقلة إندماجهم في وطنهم، مركزيين بشكل خاص على الإطار اللبناني و خصوصاً الطائفية في لبنان، لكي نوضّح لماذا وجد الشيعة أنفسهم سياسياً كشيعة و ليس في إطار هويات سياسية أخرى، و ذلك في ظل إتهامهم من الكثيرين بأنهم أصحاب مشاريع خاصة في لبنان.

1_ المبحث الأول: عوامل التغيير و مصادره لدى الشيعة في لبنان

قبل الحديث عن العزلة السياسية و الحرمان الذي عاشته الطائفة الشيعية في لبنان، لا بُدَّ لنا من التوقف عند إحدى المحطات البارزة في ذلك الوقت ألا و هي ثورة 1958 في عهد الرئيس كميل شمعون. فمن المفارقة في ذلك الوقت أن الشيعة في لبنان لعبوا دوراً بارزاً في هذه الأحداث، و إنقسموا بين مؤيد و معارض للرئيس شمعون، حيث أن الزعامات السياسية و الإقطاعية الشيعية، بالإضافة إلى رجال الدين، كانت منقسمة بين فريقين و كلّ منهم له أبعاده و خلفياته السياسية.

إن هذه الأزمة إن دلّت على شيء، فهي تدل على أن إنخراط الشيعة في أحداث 1958 كان في إطار أزمة لبنانية داخلية لها أبعادها الإقليمية، و كان سلوك الشيعة فيها مثلهم كمثل باقي

الطوائف في لبنان بين مؤيد و معارض (أجمع الشيعة على تأييد ثورة 1958 بإستثناء البعض من أنصار الحزب السوري القومي الإجتماعي) ، فلم يتمايزوا عن غيرهم، أو كانت لهم أهداف أو مشاريع خاصة من خلالها و هذا ما سنراه لاحقاً.

أ_ الشيعة و ثورة 1958:

تُشير أحداث عام 1958 إلى التنوّع و التعدد في الحِراك الشيعي الذي كانت تحكمه العائلات الكبرى، (الأسعد و الخليل و عسيران و الزين في الجنوب، و حمادة و حيدر في البقاع الشمالي)، التي شكلت رأس هرم السلطة و الزعامة الشيعيتين، يليها رؤساء العائلات الأدنى جاهاً و نفوذاً، (الفضل و العبدالله و بزي و بيضون في الجنوب، و ياغي و زعيتر و شمص و جعفر في البقاع)، يليهم رجال الدين الكبار الذين تحالفوا مع هذا الزعيم أو ذاك، (مثال: عبد الحسين شرف الدين مفتي صور و محمد الصادق مفتي النبطية). أما المثقفون الشيعة فلم يكن لهم أدنى نفوذ أو هيبة أو دور في تلك الأيام. و هم كانوا على كل حال أقلية من الصحافيين و الكتاب لا قوة سياسية لهم، (مثال كامل مروة و جريدة الحياة، أو نزار الزين و مجلة العرفان)، الأمر الذي يفسّر إندفاع الكثيرين منهم إلى الدخول في الأحزاب القومية و اليسارية، (الحزب الشيوعي خصوصاً، ثم حزب البعث و حركة القوميين العرب). أما الأطراف الشيعية في ضاحية بيروت الجنوبية و بلاد جبيل و البترون، و بعض قرى جبل لبنان، فقد شكّلت خزّاناً للواردين إلى وظائف الدولة اللبنانية يعتمدون على الزبائنية الخاصة بالزعماء السياسيين لتلك المناطق، (وهم كانوا في الغالبية ينتمون إلى التيار الشمعوني أو الكتلوي نتيجة إرتباطهم بالدولة)[1].

عشيّة ثورة 1958 كان الإنقسام السياسي في البلاد قد بلغ مداه ما بين تيار مؤيّد للجمهورية العربية المتحدة، (وحدة مصر و سوريا بقيادة عبد الناصر)، و تيار مويّد لحياد لبنان بدعم غربي أولاً، و بتحالف مع العرب المعتدلين ثانياً، (حلف بغداد و العلاقة مع العراق و الأردن).

في مطلع عام 1957 أيّدت حكومة الرئيس سامي الصلح مبدأ أيزنهاور، (و فيه إلتزامات تجاه الغرب و ضدّ الإتحاد السوفياتي)، بعد أن كان الرئيس شمعون قد سار بالبلاد في إتجاه الأحلاف الغربية منذ مطلع عام 1954. و في نيسان 1957 إستقال أحمد الأسعد من حكومة الصلح،

[1] سعود المولى، طريق ذات الشوكة...، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ليعزز الإنقسام الشيعي بين موالاة و معارضة، قبيل الإنتخابات التي دعا إليها شمعون في حزيران من نفس العام . و إنضم إلى لوائح المعارضة كامل الأسعد و صبري حمادة و علي بزي و محمد صفي الدين و رفيق شاهين و سليمان الزين و رياض طه و الدكتور محمد خليفة، في حين تشكّلت لوائح الموالاة من عادل عسيران و كاظم الخليل و يوسف الزين و إبراهيم حيدر و صالح الخليل. و لا تعنينا هنا النتائج التفصيلية لتلك الإنتخابات، و التي فازت فيها الموالاة، بقدر ما تعنينا التطورات التي تلتها، و التي كان محورها الإستاذ عادل عسيران الذي إنتُخِبَ رئيساً للمجلس النيابي. فذلك القومي العربي الإستقلالي، رفيق رياض الصلح و شكري القوتلي، و الذي أيّد عبدالناصر في وجه العدوان الثلاثي 1956، و أيّد وحدة مصر و سوريا (شباط 1958)، كان في قيادة الموالاة للرئيس شمعون، و تعاون كرئيس للمجلس مع رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة، (إنتُخِبَ عادل عسيران رئيساً للمجلس في 13 آب 1957). و خلال أحداث عام 1958 إحترم الدستور اللبناني و رفض المسّ به أو العمل ضد ثوابت الكيان و ضد المؤسسات و الممارسة الديمقراطية. و هو إلتقى عبد الناصر في دمشق في آذار 1958، و نُقِلَ عنه قوله إنه يحب لبنان و لا يريد زواله أو تهديد إستقراره. و في نيسان 1958 أمضى الرئيس عسيران عطلة الأعياد في القاهرة، و ألقى فيها تصريحات عن لبنان و الوحدة العربية و العلاقات المميزة مع مصر[1].

و حين إندلعت الحوادث المشؤومة، رفض عادل عسيران ضغوط الزعماء الشيعة للإستقالة، قائلاً إنه لا يريد المساهمة في إحداث فراغ سياسي و دستوري، و إن موقعه و دوره مهمّان للخروج من الأزمة بتسوية و لقيام إنتخابات رئاسية جديدة. و قد إستقال رشيد بيضون في آواخر أيار 1958 من حكومة الصلح، و ذلك تحت ضغط الشارع، علماً أنه كان رفض المشاركة في الثورة، و دعا إلى وقف العنف و القتال لأن ما يحصل يهدد وجود لبنان. و وقف إبراهيم حيدر موقفاً مماثلاً، و ذهب إلى حدّ تأييد شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن. و حين حصل الإنزال الأميركي على شواطىء بيروت في 15 تموز 1958 أبرق عادل عسيران إلى الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، معتبراً العمل الأميركي عدواناً ضد سيادة لبنان و إستقلاله[2].

---

[1] سعود المولى، طريق ذات الشوكة...، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] سعود المولى، المرجع أعلاه، ص 17.

و كان الشيخ محمد جواد مغنية، (العروبي الناصري)، هاجم عادل عسيران و إتهمه بالسكوت و الصمت أو بعدم الوضوح. في حين وقف معظم العلماء الشيعة مترددين: فهم من ناحية ضد سفك الدماء و مع الإستقرار، و هم من ناحية ثانية على علاقة بالنجف و قم و بالنظامين العراقي و الإيراني، و النزاع حقيقةً كان بين مصر الناصرية و العراق الهاشمي. و في 3 حزيران 1958 صدر بيان علمائي يدعو إلى وقف القتال و العودة إلى الحالة الطبيعة و صيغة التفاهم و الميثاق الوطني، وقّعه كل من مهدي إبراهيم، محمد تقي صادق، حسن معتوق، محمد على المقداد، عباس أبو الحسن، رضا فرحات، علي مهدي إبراهيم. و في آخر حزيران وجّه علماء شيعة رسالة إلى داغ همرشولد رحبوا فيها بتدخل الأمم المتحدة في الأزمة، مع تأكيدهم على أنهم كانوا مع وجود لبنان بقوة [1].

خلاصة هذا الإستعراض أن الوعي الشيعي، لحظة وصول الإمام الصدر إلى لبنان، كان يتشكّل من ثلاثة عوامل متداخلة: الإسلام، العروبة، و لبنان، و أن عادل عسيران هو من جسّد الشخصية الحقيقية للشيعة في تلك المرحلة. و من هنا نفهم كيف أن الرئيس نبيه بري و حركة أمل ورثا القاعدة العسيرانية في منطقة الزهراني، و من خلال التحالف مع آل الزين في منطقة النبطية، و آل الخليل في منطقة صور، في حين ورث حزب الله قاعدة آل الأسعد و أحزاب اليسار في الجنوب[2].

و تشير حوادث 1958 إلى الإنقسام السياسي الوطني و العربي بين الشيعة (موالاة و معارضة، ناصرية و هاشمية)، و إلى بروز وعي جديد و فئة جديدة من المثقفين حملتها التجربة الشهابية. و هنا بالضبط كان مشروع الإمام الصدر على موعد مع الحالة التي أفرزتها ثورة 1958. فقد خسر عادل عسيران إنتخابات رئاسة المجلس أمام كامل الأسعد (15 آب 1959) الأمر الذي ساهم في التعجيل بعودة الإمام الصدر و بدء تحرّكه في صور.

خلاصة هذا الإستعراض لأحداث ثورة 1958 و تداعياتها، و التي أعتبرها فرصة تاريخية في ذلك الوقت لشيعة لبنان لتحقيق مكاسب كبيرة في النظام السياسي اللبناني و في مواقع السلطة، حيث أن الشيعة وقتها كانوا حلفاء الأطراف المتنازعة، كميل شمعون و حلفائه من النظامين

---

[1] سعود المولى، طريق ذات الشوكة...، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[2] سعود المولى، المرجع أعلاه، ص 18.

الهاشميين في الأردن و العراق الذي كان وقتها مركز زعامة الشيعة في العالم، و شاه إيران الشيعي القوي سياسياً و دولياً و حليف قوي للولايات المتحدة، بالإضافة إلى العلاقة بين رجال الدين الشيعة في لبنان و مرجعياتهم الدينية في إيران و العراق. و من جهة أخرى كان فريق منهم حليف عبد الناصر و سوريا و المد القومي العربي. فأية فريق منتصر في ذلك الوقت سيكون الشيعة شركاء معه. لكنهم لم يستثمروا هذه الفرصة و لم يستغلوها أو ينتهزوها. و لم يتمايزوا عن غيرهم أو إخترعوا لأنفسهم مشروع خاص بهم، بل بَقِيَ الوضع كما هو عليه في الفترة الشهابية.

ب_ الشيعة المحرومون و العُزلة السياسية

لم يحظ الشيعة في لبنان على مستوى الدور و المستقبل بأية إهتمام جدي لا عند نشوء الكيان و لا بعد الإستقلال، فهم طائفة هامشية في الأطراف، في مجاهل الدولة.

يدل على هذا التهميش و الحرمان معاناة الشيعة خلال فترة بناء الدولة في مرحلتي الإنتداب و الإستقلال ، " ما حال دون إحتلال مواقع في الدولة تسمح أو تدفع إلى المشاركة في سباق إدعاء رموز تاريخية مؤسسة لها من الطائفة الشيعية أو التعرف إلى شخصيات تاريخية من العهد العثماني يتماهى معها الشيعة قومياً أو في إطار الجغرافيا التاريخية (الدولة_ الوطن) "[1].

كانت الطائفة الشيعية مع ولادة الكيان اللبناني، الطائفة الأكثر حرماناً في إتحاد الطوائف في هذه الدولة، و في مجمل الجوانب من ديمغرافية و أيديولوجية و سياسية و إجتماعية و إقتصادية.

على صعيدٍ آخر، إعترف إحصاء عام 1932 بالشيعة في لبنان كثالث أكبر طائفة في البلاد، إلا أن ذلك لم يكوّن حافزاً قوياً لدراسة طائفة ذات فعالية سياسية متواضعة بالمقارنة مع عددها.

كانت الطائفة الشيعية، ترزح غالباً، تحت وطأة سيطرة عدد قليل من الزعماء الذين إستمدوا قوتهم السياسية من ملكية الأراضي و من اللافعالية السياسية لقاعدتهم الشعبية، كآل عسيران، آل الخليل، آل الزين و آل الأسعد في الجنوب، آل حمادة و آل حيدر في بعلبك. سيطر هؤلاء الزعماء بعد الإستقلال على السياسة الطائفية (داخل الطائفة) و فازوا المرة تلو الأخرى بمقاعد نيابية و حقائب وزارية.

---

[1] وجيه كوثراني، **إشكالية الدولة و المنهج في كتابات تاريخية لبنانية**، المركز الدولي للأبحاث و دراسة السياسات. بيروت 2014، ص 52.

و رغم أنّ الميثاق الوطني عام 1943 الذي صاغ قواعد تقسيم المناصب السياسية في الجمهورية الجديدة، إعترف بالحصة الديمغرافية للشيعة عبر منحهم ثالث أهم منصب سياسي_ رئاسة مجلس النواب، إلّا أن ذلك لم يكن إنعكاساً للوعي السياسي للطائفة. " فحصة الشيعة هي في الحقيقة حصّة الزعماء السياسيين التقليديين الذين كانوا يتربعون على السلطة بدون منازع. فلقد ترجم الزعماء سيطرتهم الإقتصادية لدى حلول الإنتخابات إلى سيطرة سياسية عبر تأمين تأييد آلي لهم من ناخبيهم المطواعين" [1]. فالتمثيل السياسي في ذلك الوقت كان ضعيفاً و تحت سيطرة الثنائي الماروني_ السنّي. يقول نصري الصايغ:" و الذين إلتحقوا سياسياً من قادة الإقطاع و العائلات لم يؤمنوا الكفاف الوطني و الإقتصادي، و لا عاد التاريخ الذي ينتسبون إليه يسد رمقهم إلى الحرية و العدالة و الوحدة" [2].

و هكذا فإن الطائفة الشيعية المتوحدة نسبياً و الحازمة سياسياً كما هو بيِّن اليوم، تشكّل ظاهرة سياسية حديثة و هامة. و هذا التطور هو نتاج عناصر متعددة بما في ذلك عدة عقود من التغيير الإقتصادي و الإجتماعي. يقول في هذا السياق الإمام شمس الدين:" هناك حالة تاريخية قديمة عند الشيعة هي إنكفاؤهم عن الإجتماع الإسلامي العام أو إنعزالهم، و هذا الإنكفاء هو نتيجة للحصار الذي كانت السلطات الحاكمة و بعض قوى المجتمع تفرضه على الشيعة بتهمة الإبداع أو التكفير. و قد كان هذان الإنكفاء و الإنعزال بحافز، أو بداعي، حماية الذات من التدمير المادي، و إلى حدّ ما أيضاً لحماية الذات المعنوية من الإختراق الثقافي" و يضيف أيضاً:" في العصر الحديث، و خاصة في الخمسين سنة الأخيرة، نشأ عامل جديد أدّى إلى (سعيهم نحو) التمايز و ليس الإنكفاء و الإنعزال. فقد حدثت تغيرات موضوعية في تكوين الدولة و في تكوين المجتمع السياسي في العالم العربي و في العالم الإسلامي مكّنت الشيعة من أن يسعوا إلى التمايز، إلى جانب عامل الخوف و الحذر" [3].

إعتُبر شيعة لبنان منذ زمن طويل أكثر الطوائف اللبنانية حرماناً، فوفق أغلب المقاييس التي تحدد الحالة الإجتماعية و الإقتصادية يأتي الشيعة في أدنى السلَّم بالمقارنة مع الطوائف الأخرى. إن

[1] أ، ر، نورثون، **أمل و الشيعة، نضال من أجل كيان لبنان،** ترجمة غسان الحاج عبدالله، الطبعة الأولى، دار بلال، 1988، ص 44.

[2] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[3] محمد مهدي شمس الدين، لبنان الكيان و المعنى...، مرجع سبق ذكره، ص 143 و 144.

فقر الطائفة الشيعية هو أمر لا يمكن إنكاره، إلا أنه لا يكفي بحدّ ذاته لتفسير كيف تمكّن هذا الحشد الهائل من تخطّي تخلّفهم السياسي. فهذه الوضعية التاريخية كانت مترافقة مع " نسبة مرتفعة من الأمية و قلة المدارس الرسمية، و ندرة الفرص الإقتصادية و ذلك بخلاف الجماعات المسيحية و السنّية المجاورة " [1] . فبغض النظر عن نشاطات الزعماء الذين يمثلون قطاعات معينة من الجماعة، فإن الشيعة كمجموعة عُرِفوا منذ زمن بعيد بالهدوء أو حتى بعدم علاقتهم بالسياسة في لبنان[2].

و كان من نتائج هذا الضعف في التمثيل أن إنخرط شباب الشيعة في أحزاب عقائدية و شكلوا لها بيئات مناسبة أبرزها (الشيوعي و القومي). فالطائفة الشيعية التي رزحت طويلاً تحت سيطرة عائلات إقطاعية بدأت بالتحرر من سيطرتها. ففي آواخر الستينات كانت رياح التغيير تهب على الشيعة و تجعلهم أكثر من أي وقت مضى مؤهلين للتعبئة السياسية. و لقد كان لبنان حتى قبل حرب عام 1975، يتعرض لتغيرات إقتصادية_ إجتماعية عميقة و عريضة.

" و زادت الأزمة الداخلية و الغزو و سيادة الإضطراب و الفوضى، من حدة الإضطراب الإقتصادي و الإجتماعي الذي بدأ حتى قبل الحرب الأهلية في عام 1975. فالتقدم التعليمي التدريجي و إزدياد السفر داخل لبنان و إلى الخارج، و إزدياد الإطلاع على الصحافة و مشاهدة التلفزيون، و تدهور الزراعة و توسّع قطاع الخدمات، كلها عوامل غيرت كثيراً من الحياة في القرى و حتى في أحزمة البؤس المدينية. فالناس الذين لم تكن لهم ذات مرة علاقة بالنظام السياسي، هم الآن مصممون أكثر فأكثر على فرض إرادتهم السياسية" [3].

على صعيد آخر، شكّل تدهور القطاع الزراعي دافعاً مهماً للهجرة الداخلية التي تتجه عادة نحو بيروت و ضواحيها و الهجرة الخارجية. أما النازحون إلى المدينة _ و هم غالباً من الذين لا يملكون أرضاً و لا عملاً و لم يتلقوا تعليماً جيداً _ فمن الطبيعي أن لا يجدوا سوى أحزمة البؤس و الفقر في المدينة خاصة بيروت. يقول نصري الصايغ :" الجيل الذي وُلد من المعاناة، و الذي شكلت طلائعه تحسساً لواقع الإنسان في الجنوب، الذي نزح إلى المدينة بصفة كادح، يرفض أن

[1] تمارا الشلبي، شيعة جبل عامل...، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] أ، ر، نورثون، أمل و الشيعة...، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] أ، ر، نورثون، المرجع أعلاه، ص 49، 50.

يُعامل كجارية و أن يُنظر إليه نظرة دونية. الحياة الحزبية تليق بالذين تحرروا من الظلم و التقليد و الدونية" [1].

و تعزّز الوعي الشيعي الجماعي، حتى أكثر من ذي قبل، بترسيخ الإعتقاد بشكل واسع بأنهم عانوا وطأة إستمرار الأزمة في لبنان أكثر من أي مجموعة أخرى في البلاد دون أن يهتم أحد بمعاناتهم. فقد هُجِّرَ الشيعة بالقوة من بيوتهم في الجنوب مع ولادة الكيان الصهيوني و الإعتداءات المتكررة على جنوب لبنان، و من المناطق الواقعة على الجانب المسيحي في بيروت الشرقية. و كان يُطلق عليهم تسمية " وقود الأحزاب".

ج _ المشاركة و التعبئة السياسية و الإجتماعية

إن إحدى نتائج التهميش و التخلّف السياسي الشيعي تكمن في إستمرار الإقطاع بين الزعماء و الفلاحين. فعند حلول الإنتخابات يقوم الناخبون الشيعة _ كالكثير من اللبنانيين _ بإنتخاب الزعيم و مرشحه دون أي إعتبار للبرنامج السياس. و لكن مع إنتشار تهجير السكان و التحولات في تنظيم الإقتصاد و الوضع الأمني المتدهور في الجنوب، وجد الزعيم أن تلبية حاجات أتباعه المعقدة و المتزايدة و مطالبهم المتكاثرة تزداد صعوبة بشكل تدريجي، و مع عجز الدولة عن الإستجابة لمطالبهم و تأمين إحتياجاتهم. فتُرِك الجنوب فريسةً للإعتداءات الإسرائيلية.

هنا سعى الشيعة كغيرهم من اللبنانيين، إلى تبنّي وسائل أخرى للتغلّب على سوء وضعهم الإقتصادي و الإجتماعي. فانخرطوا في المدارس و الجامعات و تكوّنت منهم شيئاً فشيئاً نخبة متعلمة و متطلّعة. و نتيجة لجميع هذه التطورات أيضاً حصلت هجرة شيعية من الأرياف إلى المدن، و خاصة في بيروت، و بدأت تتكوّن نواة صغيرة لما يمكن تسميته بورجوازية شيعية، لما يمكن تسميته طبقة مكتفية من الشيعة، إلى جانب الفئة المتعلمة التي تخرّجت من الكليات و بعض الجامعات. هذه الفئة بدأت تتحسس أحوالها و تتلمّس الدنيا من حولها و ترى ما هي فيه من حرمان و ما عليه الشيعة من حرمان. " هذه الفئة سعت إلى تحقيق ذاتها، ليس في إلتماس السُّبُل لتكوين القوة الذاتية المجتمعية التي تندمج و تتفاعل مع قوى المجتمع، و إنما وجدت أو

[1] نصري الصايغ، لبنان في مئة عام...، ص 108.

رأت أنه يمكن أن تحقق لنفسها مواقع من خلال الخروج عن الدائرة المذهبية و الإنخراط في التيارات الحزبية العلمانية الجديدة" [1].

يقول في هذا السياق الإمام شمس الدين:" لم تكن بدايات التحسّس الشيعي إذاً شيعيّة، و إنما كانت علمانية و متأثرة باليسار. فانخرط الشيعة المتعلمون في الأحزاب العلمانية، غالباً في الحزب الشيوعي و الإشتراكي و القومي السوري الإجتماعي، و حتى أنّ قسماً منهم إنخرط في الأحزاب المسيحية الطائفية من قبيل حزب الأحرار و حزب الكتائب، و إنخرطت نخبة منهم في الأحزاب القومية الكبرى. إذن، خروج الشيعة من نخبتهم إلى الفكر الحديث، و إلى الحياة الحديثة، و إلى محاولة الخروج من الحرمان، لم يكن على قاعدة التشيّع و إنما كان على قاعدة الحداثة. و لم يفكّر أحدٌ إلا قليلاً _ في ما أعلم _ أن يُعيد تكوين الشيعة و يعيد دمجهم في المجتمع اللبناني و في الإجتماع اللبناني عن طريق تصحيح الإنتماء إلى شيعتهم من جهة، و تصحيح إنتماء هذه الشيعة إلى الوطن و المجتمع الوطني من جهة أخرى "[2].

و في أوائل السبعينات، كان عدد الأحزاب (الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي، الحزب القومي، حزب البعث العراقي و السوري و سواهم)، يتنافسون مع حركة شعبية يقودها عالم دين هو الإمام موسى الصدر على إكتساب و إستقطاب الشباب الشيعي. يقول في هذا السياق الدكتور وجيه قانصوه :" بدأ الشيعة يتطلعون إلى أطر جديدة ناظمة، و يبحثون عن تضامنات سياسية جديدة و بديلة، تمكنهم من إنتزاع الإعتراف بهم، و تسهّل إنخراطهم في الحياة السياسية، فكانت الأحزاب اليسارية ذات الخطاب الإحتجاجي على الواقع السياسي اللبناني و العربي. و قد ساهمت التجربة اليسارية، في ظهور نخب شيعية جديدة منافسة للنخب الإقطاعية، و قادرة على التعبئة و التحريك الشعبيين، و على التعبير عن النقمة الشيعية و الشعور بالظلم بمطالب سياسية واضحة. الأمر الذي كسر عزلة الطائفة الشيعية عن محيطها الإجتماعي و السياسي، و قذف بها من خلال نخبها الفتية في قلب المعركة السياسية الداخلية". و يضيف أيضاً "إستطاع الإمام الصدر تلبية هذه الحاجة، فكان مشروعه الأكثر فاعلية و قرباً و فهماً للخصوصية الشيعية اللبنانية... كما ساهم إلى حد بعيد في تقليص إغتراب الشيعة عن الدولة، و

---

[1] محمد مهدي شمس الدين، لبنان الكيان و المعنى...، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] محمد مهدي شمس الدين، المرجع أعلاه، ص 157.

تسهيل إندماجهم بالكيان اللبناني، و إندراج مطالبهم ضمن لائحة الإهتمامات الرسمية" [1]. و كان السباق، إلى حد لم يقدر بشكل واسع، على تعبئة الطائفة الشيعية، في أوائل السبعينات، سباقاً بين الأحزاب العقائدية و بين حركة ذات طابع طائفي. و هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أوجه شبه بينهما. " فالإتجاهان العلماني و الطائفي كانا متفقين على لعنة النظام الطائفي لحفاظه على السلطة السياسية لأصحاب الإمتيازات على حساب أولئك الذين يُمنعون من فرصة متكافئة للدخول إلى النظام السياسي"[2].

و هكذا، ما لبثت النخبة الحاكمة في لبنان _ غير الراغبة في الإستجابة لمطالب الشيعة، و غير القادرة على سحقهم أو إحتوائهم أو السيطرة عليهم _ أن وجدت أن الشيعة الحديثي التسييس قد إنتسبوا إلى مجموعة عريضة من أحزاب و تيارات معارضة منحتهم وعداً بالتقدم الإجتماعي و السياسي و الإقتصادي بالإضافة إلى مستلزمات تعزز وضعهم _ أي المال و السلاح.

" لم يبدأ الأفق السياسي للشيعة في تطويق الدولة بهذا الشكل إلا في أواخر الستينات. قبل ذلك كان الشيعة على هامش نظام الحكم. و مع التغيير السياسي الذي طرأ على حالة الطائفة تعرّضت سلطة الزعماء لتحدٍ خطير و حلَّ مكانها، بشكل حاسم، عدد من الميليشيات و الأحزاب السياسية. و هذا التحدي كان الأنجح في إرتقائه حركة شعبية سياسية إصلاحية مُعارضة، طالبت بأن تؤمن للشيعة حقوقهم الإنسانية الأساسية، حرمة المأوى و الحق في العيش الكريم، بالإضافة إلى المطالبة بمساواتهم في الحقوق بوصفهم مواطنين لبنانيين"[3].

إن الشيعة لم يكونوا بمنأى عن عملية التغيير العميق التي كانت تؤثر على لبنان كله في الستينات. فقد بدأوا صحوتهم السياسية التي كان من المقدر لها أن تلعب دوراً هاماً في تحديد مصير لبنان في المرحلة القادمة. ففي ظل غياب حركة أو حزب بوسعه أن يتوجه إلى الجماعة بشكل عام، ليس من المفاجيء أن يكون الشيعة قد إنخرطوا في مجموعات متنوعة من التنظيمات السياسية. فلقد كان من البديهي أن ينجذب أناس عانوا طويلاً من وطأة الزعماء الذين يسيطرون على الأرض و الثروة و السلطة السياسية، إلى الشعارات الحزبية التي تنادي بالمساواة و تحسين

---

[1] وجيه قانصوه، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.

[2] أ، ر، نورثون، أمل و الشيعة...، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] أ، ر، نورثون، المرجع أعلاه، ص 71.

الخدمات الإجتماعية و الصحية و تحسين ظروف العمل و السكن. و هكذا إنضم عدد كبير من الشيعة إلى الحزب الشيوعي اللبناني و إلى الحزب السوري القومي الإجتماعي، و بالمنظمات الفدائية الفلسطينية المختلفة.

يقول الدكتور أحمد سعيفان:" يوجد داخل الطائفة الشعية أحزاب سياسية منظمة ليس كل أعضائها من الشيعة... كالحزب الشيوعي اللبناني الذي له تاريخ تمتد جذوره في الطائفة الشيعية و الذي ركّز نشاطه منذ مؤتمره الثاني عام 1968 في أوساط هذه الطائفة، و البعث العربي الإشتراكي (المؤيد للعراق) الذي قاد حتى ما قبل الحرب اللبنانية عام 1975 نشاطاً واسعاً في الأوساط الشيعية في الجنوب اللبناني و خصوصاً في منطقة بعلبك_ الهرمل، و الحزب السوري القومي الإجتماعي الذي تتكون قاعدته من طوائف متعددة، و بشكل أساسي من الروم الأرثوذكس، و من الشيعة تحديداً في منطقة بعلبك_ الهرمل "[1].

و إلى جانب هذه الأحزاب العلمانية و المنظمات الفلسطينية، كانت هناك حركة سياسية ذات طابع شيعي يقودها رجل دين هو الإمام موسى الصدر. و هذه الحركة المعروفة اليوم بإسم "حركة أمل" و التي كانت في أوائل الستينات لا تزال في طور النشوء، و أصبحت تقرر اليوم مع "حزب الله " السياسة الشيعية في لبنان، و تقرران مسار و مصير الطائفة.

2 _ المبحث الثاني: " أمل" و " حزب الله" في ميزان الطائفة الشيعية

بعد هذا العرض في مسرح الأحداث السياسية للطائفة الشيعية، و تعبئتها السياسية و الإجتماعية، و ولادة "حزب الله" فيما بعد و بروزه كقوة عسكرية و رقم صعب في معادلة الصراع العربي _ الإسرائيلي، تقف الطائفة الشيعية اليوم على مفارق الطرق في إطار التأكيد على إنتمائها الوطني من جهة، و من جهة أخرى الثبات في العلاقة و الموقف و الخيارات الإستراتيجية إتجاه الأزمة السورية و العلاقة مع إيران.

إن العلاقة بين "أمل" و "حزب الله" مرت في مراحل معقدة في إطار العلاقة مع إيران و التيارات السياسية المتنافسة فيها و تأثيرها على الثنائي أمل و حزب الله ، و العلاقة السورية _ الإيرانية و الإختلاف في الرؤى و الأيديولوجيا.

[1] أحمد سعيفان، الأنظمة السياسية...، مرجع سبق ذكره، ص 585.

سنعرض في هذا المبحث كل من ميثاق "أمل" و البيان التأسيسي "لحزب الله" لكي نرى الإختلاف الفكري بين الإثنين، و ثنائية و إزدواجية العلاقة بين "أمل" و "حزب الله"، بالإضافة إلى الشيعة و عقدة التقاطعات.

أ_ قراءة في ميثاق "أمل" و البيان التأسيسي "لحزب الله"

يُعتبر خطاب الإمام موسى الصدر الذي ألقاه في السابع عشر من آذار في العام 1974 في مدينة بعلبك، و قال خلاله عبارته الشهيرة "السلاح زينة الرجال"، منطلق ما عُرف بإسم حركة المحرومين، بعد تمهيد تعبوي إستمر عدة سنوات، و قد تعهّد الصدر خلال خطابه المذكور، و الذي حضره عشرات الآلاف من المواطنين، بالنضال حتى تحقيق مطالب المحرومين و رفع أشكال الظلم الإجتماعي .

إلا أن إنشاء جناح مسلح خاص بالحركة قد تأخر عملياً حوالي العام إن لم نقل أكثر، رغم قعقعة سلاح الأحزاب و المقاومة في حينه. " إذ تم إنشاء أفواج المقاومة اللبنانية المعروفة بإسم "أمل" علي يد ضباط من حركة فتح و بإشارة من الإمام الصدر بالتأكيد. و قد ظلت التدريبات الأولية لهذه الميليشيات سراً حتى إنكشف الأمر في أعقاب إنفجار لغم في منطقة "عين البنيّة" (بعلبك) خلال التدريب مما أدى إلى إستشهاد و جرح العشرات من المشاركين. و قد إستمرت هذه الميليشيا على وتيرة قتالية متواضعة"[1].

يعلن ميثاق الحركة الإيمان بحرية المواطن و محاربة كافة أنواع الظلم من إستبداد و إقطاع و تسلّط و تصنيف المواطنين. و تعتبر فيه أن نظام الطائفية السياسية يمنع التطور السياسي و يجمد المؤسسات الوطنية و يصنف المواطنين و يزعزع الوحدة الوطنية. و تعلن الحركة في ميثاقها عن رفض الظلم الإقتصادي و أسبابه، و تدعو إلى توفير الفرص لجميع المواطنين باعتباره أبسط حقوقهم في الوطن، و تحدد واجبات الدولة بتأمين العدالة الإجتماعية، و تصف الحركة نفسها بأنها حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية و سلامة أراضي الوطن و تحارب الإستعمار و الإعتداءات و المطامع التي يتعرض لها لبنان. و الحركة تعتبر أن التمسك بالمصالح القومية و تحرير الأرض العربية و حرية أبناء هذه الأمة هي من صميم إلتزاماتها

[1] زهير هواري، **الشيعة حالة سياسية أم طائفية؟** معلومات، يصدر عن المركز العربي للمعلومات، العدد 37، تموز 2003 ، ص 36.

الوطنية لا تنفصل عنها. و غني عن القول أن صيانة لبنان الجنوبي و الدفاع عنه و تنميته هو جوهر الوطنية و أساسها، حيث لا يمكن بقاء الوطن من دون الجنوب و لا تصوّر المواطنة الحقّة من دون الوفاء للجنوب.

و يقول الميثاق أيضاً: فلسطين، الأرض المقدسة التي تعرضت و لم تزل لجميع أنواع الظلم هي في قلب حركتنا و عقلها و أن السعي لتحريرها أولى واجباتنا، و أن الوقوف إلى جانب شعبها و صيانة مقاومته و التلاحم معها شرف الحركة و إيمانها. لا سيما و أن الصهيونية تشكل الخطر الفعلي و المستقبلي على لبنان و على القيم التي نؤمن بها و على الإنسانية جميعاً، و أنها ترى في لبنان بتعايش الطوائف فيه تحدياً دائماً لها و منافساً قويّاً لكيانها.

و تفرد الحركة في "المبدأ الثالث" حيّزاً أساسياً لوجوب محاربة الإقطاع و الإقطاع السياسي و نظام الطائفية السياسية. تقول الحركة حول الأول "... و قد ورث الزعامة السياسية في الدولة اللبنانية، أحفاد الإقطاعيين، و لعب الإقطاع السياسي دوره الفعال في الإحتفاظ بمناصب الدولة و تجيير المنافع لحسابه الخاص، و للإبقاء على مكانته المتسلطة على الناس، لذلك فإن الحركة بجهادها سوف تعمل جاهدة لعزل هذه القيادات الإقطاعية و تعريتها و فضحها... و حول الطائفية السياسية يرد ما يلي..." إن هذا النظام يمنع التطور السياسي و يجمد المؤسسات الوطنية و يصنف المواطنين و يزعزع الوحدة الوطنية".

و ترى أن معالجة الحرمان تكون بإجتراح خطة ليس فيها شيء من المعجزة الأعجوبة لتعميم العدالة و تهيئة الفرص المتكافئة في السياسة و الإجتماع و العمران و التربية و الثقافة .

و تقول " إن حركة المحرومين لا تعمل من أجل طائفة معينة، و لا من أجل فئة معينة، فمبادئها ملك الجميع و جهادها لخير الجميع و هي تفرق بين الإلتزام الديني و التعصب الطائفي الذي يعرقل سير تقدم الوطن. كما أنها ترى طرحها الديني المتقدم هو الكفيل بنزع الصيغة الطائفية التعصبية عن الدين، و أن الروح الدينية الواقعية هي القادرة على غرس المسمار الأول في نعش الطائفية البغيضة و الفئوية المقيتة... و هي تعمل لتهيئة الأرض الصالحة للتغيير، و بإعداد القوى المساعدة على تحقيق عملية التحول في الجانب الفكري و المادي و الإجتماعي".

أما بالنسبة للبيان التأسيسي لحزب الله. " فيُعتبر وصول واحدة من كتائب الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان صيف العام 1982، الحدث المفصلي الأول الذي قاد إلى مفاعيل بالغة الأهمية على صعيد العمل الشيعي في لبنان، و بالتالي على تشكيل حزب الله أولاً و المقاومة الإسلامية ثانياً"[1].

واكب وصول هذه الكتيبة، التي رابطت بعض الوقت على خط التماس مع قوات الإحتلال الإسرائيلي في البقاع الغربي، قبل أن تعود إلى بعلبك، تفكك في حركة أمل عبرت عنه عملية الإنشقاق التي قادها مؤسسو "أمل الإسلامية". كانت التظاهرة التي شهدتها بعلبك للحرس الثوري حدثاً ذا أهمية، إذ أنها تعتبر بداية الظهور العلني للحزب، الذي ساهم في تأسيسه عدد من كوادر حزب الدعوة.

و خلافاً للحركة نأى المؤسسون للحزب، و هم جميعاً من ذوي الثقافة الدينية و في ثلاثينيات أعمارهم ، عن أي صراع من هذا النوع مغلبين الصراع مع العدو الإسرائيلي و الولايات المتحدة عما سواها... و فيما كان التنظيم بدايةً عبارة عن تجربة أولية، سرعان ما أخذ يعتمد شكلاً مؤسسياً من خلال مجلس الشورى أولاً، ثم عبر اللجان التي شكلها لإدارة مختلف شؤونه.

و تعتبر "الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين في لبنان و العالم" في السادس عشر من شباط 1985 و بيّن فيها تصوراته، الصياغة الأولى لنظريته التي تعرضت لتعديلات متلاحقة لا تمس جوهرها، و إن كانت تخفف من غلواء ما ورد فيها في جوانب تتصل بالنموذج الإيراني و الوضع اللبناني و ما إلى ذلك.

تحدّد الرسالة هوية حزب الله على النحو التالي: إننا أبناء أمة حزب الله نعتبر أنفسنا جزءاً من أمة الإسلام في العالم التي تواجه أعتى هجمة إستكبارية من الغرب و الشرق على السواء... إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران و أسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم... و نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، و تتجسد حاضراً بالإمام المسدّد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله... مفجر ثورة المسلمين و باعث نهضتهم المجيدة... أما ثقافتنا فمنابعها الأساسية، القرآن الكريم و السنة المعصومة و الأحكام و الفتاوي الصادرة عن الفقيه مرجع التقليد عندنا...

---

[1] زهير هواري، الشيعة حالة سياسية أم طائفية...، مرجع سبق ذكره، ص 41.

يحدّد الحزب أهدافه بخروج إسرائيل نهائياً كمقدمة لإزالتها من الوجود و كذلك بخروج أميركا و فرنسا من لبنان و رضوخ الكتائبيين للحكم العادل و محاكمتهم على جرائمهم، و إتاحة المجال لأبناء شعبنا لإختيار شكل نظام الحكم الذي يريدونه، علماً أننا لا نخفي إلتزامنا بحكم الإسلام و ندعو الجميع إلى إختيار النظام الإسلامي الذي يكفل وحده العدل و الكرامة... لذا فإننا لا نريد نفرض الإسلام على أحد، و نَكره أن يفرض الآخرون قناعاتهم و أنظمتهم علينا، و لا نريد أن يحكم الإسلام في لبنان بالقوة... لكننا نؤكد أننا مقتنعون بالإسلام عقيدة و نظاماً و فكراً و حكماً، و ندعو الجميع إلى التعرف عليه و الإحتكام إلى شريعته كما ندعوهم إلى تبنيه و الإلتزام بتعاليمه على المستوى الفردي و السياسي و الإجتماعي، و إذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحرية شكل نظام الحكم في لبنان فإنه لن يرجح على الإسلام بديلاً.

في قراءة لهذين البيانين يظهر الفارق في التوجه و الرؤى بين كل من التيارين الشيعيين "أمل" و "حزب الله".

ب_ ثنائية "أمل" و "حزب الله" داخل الطائفة

لا "حركة أمل" و لا "حزب الله" جاءا من فراغ. كما أن عمريهما الزمني لا يختصرهما. فمنذ أكثر من ثلاثة عقود و نصف، صعد نجم "نبيه بري"، و بمجرد صعوده داخل "حركة أمل" و تحوّله إلى الرجل الأول فيها، تحقق صعوده داخل الشيعة، فأصبح القائد الأول في هذه الساحة الممتدة من جبل عامل إلى ضواحي بيروت و البقاع، و هذا ما أهّله خلال بضع سنوات أن يصبح أقوى شخصية سياسية في لبنان في مرحلة مقاومة غزو 1982 و تداعياته، و في لبنان الطائف و العلاقات السلطوية التي صيغت على أساسه.

بعد إختفاء "الإمام موسى الصدر"، كانت "حركة أمل" تمرّ بأزمة فراغ قيادي. و لكن منذ تولّي الرئيس نبيه بري رئاسة "أمل" عام 1980 إستطاع بسرعة كبيرة كسر الحواجز المنتصبة في وجه "الحركة". فعندما وافق على الدخول في ما سمّي لجنة الإنقاذ في آخر عهد الرئيس إلياس سركيس إلى جانب وليد جنبلاط و بشير الجميل، " فقد إستطاع أن يدفع بحركة أمل إلى آفاق وطنية لبنانية و رفضها الإنعزال في إطار مذهبي مناطقي. و حتى قبل غزو إسرائيل للبنان و إخراج منظمة التحرير إلى تونس، كانت "حركة أمل" بدأت توطد موقفها كفصيل لبناني وطني. و جاءت

مقاومة الغزو لتحولها إلى الرقم الأول ليس على مستوى الشيعة فقط، بل على الصعيدين اللبناني و العربي"[1].

" في هذه المرحلة كانت "أمل" أول مقاومة شعبية مدنية مسلحة عربية بعمق إسلامي واجهت إحتلالاً أجنبياً مباشراً منذ ثورة الجزائر (1954_1962)، و أنها قامت بدورها من دون إسناد مادي من نظام عربي أو إقليمي بإستثناء الدعم التي تلقته من الرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد"، الأمر الذي أسس لعلاقة بين "أمل" و سورية تقوم فعليّاً على التحالف الميداني و التوافق الإستراتيجي. هذا التحالف لعب دوراً متصاعداً في رسم مستقبل القوى السياسية في الساحة اللبنانية. في هذا الوقت كان عامل إقليمي مستجد يتحرك على الساحة اللبنانية في غير صالح إستراتيجية "أمل" و أحياناً كثيرة في تصادم معها، نعني بذلك عامل الثورة الإسلامية في إيران" [2].

على صعيدٍ آخر، دخل "حزب الله" المسرح السياسي اللبناني، و الذي كانت بدايته مع وصول طلائع الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان عشية الإجتياح الإسرائيلي عام 1982. و قد جرى في مراحل عدة من التأسيس، أن إنتقلت كادرات و عناصر من صفوف "أمل" نحو صفوف "حزب الله" و الدوائر المحيطة به، و ترافق ذلك أيضاً مع تفكك في "حركة أمل" عبرت عنه عملية الإنشقاق التي قادها مؤسّسو "أمل الإسلامية".

إستمر الحزب في الصعود حتى وصل إلى مرحلة الصدام مع "حركة أمل" في آواخر الثمانينيات، حيث تحول الصدام إلى معارك مسلحة و خاصة في الضاحية الجنوبية لبيروت و الجنوب (إقليم التفاح)، حيث دخل هذا الصراع إلى كل بيت و بلدة شيعية و حتى بين أفراد العائلة الواحدة. إلى أن كانت المبادرة السورية المتمثلة بالرئيس الراحل "حافظ الأسد"، لإنجاز المصالحة و تطويق الصراع الداخلي. يقول في هذا السياق الباحث "عبد الحسن الأمين" :" و مثل هذا الصراع، أي الصراع بين أمل و حزب الله، له موارد كثيرة كان يمكن أن تجعله قابلاً للإنفجار إذا ما تراخت صمامات الأمان التي تمنع وقوعه:

---

[1] عبد الحسن الأمين،جريدة الحياة، بتاريخ 2005/5/24.

[2] عبد الحسن الأمين، جريدة الحياة، المرجع أعلاه.

_ مورد مناطقي: جنوبي بقاعي، إذا لم تكن صدفة أن قيادة الصراع من جانب "حزب الله" كانت بقاعية، و عناصر الدفع من "أمل" نحو الصراع كانت جنوبية.

_ مورد إجتماعي: فحركة أمل ترسّخ وجودها في المدن الشيعية، في حين كانت عناصر "حزب الله" تأتي من البلدات الوسطى و الصغرى في البقاع و الجنوب. و ليس غريباً في ما بعد أن سجّل الحزب تفوّقاً في الضاحية الجنوبية في حين إستمرت مدينة صور حصن "أمل".

_ مورد فقهي– أيديولوجي، فقد إعتُبرت الخمينية أكثر ثورية من الصدرية، التي تذهب في لبنان إلى الإمام موسى الصدر في حين كانت تذهب في العراق إلى الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر.

_ مورد سياسي، لبناني و إقليمي. اللبناني تمثّل في أن "حزب الله" تأسس على رفض مزدوج للنظام اللبناني و للكيانية اللبنانية، في حين تأسست حركة الإمام الصدر منذ البداية على الإعتراف بلبنان وطناً نهائيّاً لأبنائه و على التعاطي مع النظام من منطلق إصلاحه و أخذ الدور الملائم للشيعة فيه. أما الإقليمي فتمثل بدايةً في رفض "حزب الله" سياسات النظام العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية في حين كانت "أمل" تزاوج بين التوافق مع الموقف العربي إنطلاقاً من بوابة دمشق و المبادىء التي غرزها الإمام الصدر في فتواه الشهيرة " إسرائيل شر مطلق ". و إنعكس ذلك في ساحة الجنوب: "أمل" تدعم وجود القوات الدولية و تطالب بتنفيذ القرار 425، و "حزب الله" يرى في هذه القوات حماية لإسرائيل و في القرار تنازلاً خطيراً أمام الإحتلال الصهيوني لفلسطين"[1].

الجدير ذكره، أنه و بالرغم من الخلاف و التصادم بين أمل و حزب الله، إلا أن التنظيمان لم ينأيا عن مقاومة الإحتلال و تنفيذ العمليات العسكرية النوعية ضدّ جنوده و عملائه. و في ذلك إشارة لافتة إلى عمق فكرة مشروع المقاومة ضد المحتل عند شيعة لبنان. و هذا ما تبيّن في السنوات اللاحقة من إحتضان معظم أبناء الطائفة الشيعية لمقاومة حزب الله للإحتلال و لقراراته و خياراته السياسية خاصة بعد التحرير عام 2000 مروراً بالأزمات السياسية في لبنان و حرب عام 2006 و تدخله العسكري المباشر في الحرب الدائرة في سورية.

[1]عبد الحسن الأمين، جريدة الحياة، بتاريخ 2005/5/24.

و يمكن أن نرصد تحوّل العلاقة بين "أمل" و "حزب الله"، من الصدام إلى التآلف عبر تطورين:[1]

_ الأول: مقتل إسحاق رابين، و تعثر عملية التسوية بين إسرائيل و سورية من جهة و بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية.

_ الثاني: إنتصار التيار الإصلاحي في الإنتخابات الإيرانية، حيث بدا أن الحركة و الحزب أخذا يعودان إلى جذرهما المشترك، دور الإمام الصدر الذي عمل الحزب على تظهير موقف متبنٍ لذلك الخط، و عمل على تبني قضية الكشف عن مصير الإمام المغيّب، و هذا ما عبّر عنه أمين عام "حزب الله" السيد حسن نصرالله في مناسبات عديدة".

مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن هذا الصراع بين "أمل" و "حزب الله" تجاوز مرحلة الحرب التي وسمت الساحة الشيعية في لبنان بسمات ما زالت تحكم الوضع الشيعي في لبنان حتى اليوم، بالرغم من التوافق في الإنتخابات البرلمانية و البلدية بين الطرفين.

اليوم، هناك من يجزم بوجود هيمنة شيعية على النظام السياسي في لبنان، فيما وتيرة الحساسيات الطائفية ترتفع إيقاعاً. وحده الرئيس نبيه بري يبدو مستقراً في رئاسة المجلس النيابي في ظل الشغور الرئاسي و حكومة عاجزة. و لا يقتصر الأمر على زعامة الرئيس بري بل يمتد إلى حركة "أمل" المطمئنة مثلها مثل "حزب الله" إلى مواقعهما الشيعية، في الضاحية الجنوبية و الجنوب و البقاع، ناهيك قبل كل هذه الأمكنة بساحة و مبنى البرلمان اللبناني و معادلات الكيان.

" البعض ينسب الوزن و الرسوخ الإستثنائيين هذين إلى المظلة العربية _ الإسلامية، فيما بعض آخر ينسبه إلى أسباب أخرى من بينها أيضاً: توزيع الأدوار بينهما على نحو جليّ و واضح. أحدهما للمناورة السياسية و إدارة العلاقات، و الآخر للمقاتلين و حشودهم، أو لمضاعفة الوزن الداخلي من خلال العدد و العديد بالتحالفات الإقليمية و لعب الأوراق الرابحة. الرئيس بري و حركته فتحا المؤسسات أمام أبناء الطائفة على نحو ملموس منذ توقيع إتفاق الطائف. و بات كل من يود أن يدخل إلى ملكوت السياسة و الإدارة مضطراً إلى المرور في عين التينة للحصول على

[1] عبد الحسن الأمين، جريدة الحياة، بتارخ 2005/5/24.

قرار أو مرسوم التعين. هناك مؤسسات باتت مفرزة للطائفة في عهده، فيما أخرى متقاسمة مع بقية الطوائف"[1].

"حزب الله" الذي لم يحصل على هذا الإمتياز إحتكر المقاومة في ظل ظروف مؤاتية إقليمياً و محلياً. المدّ الإيراني لم ينقطع و الإحتضان السوري في أصعب المفاصل كان حاضراً مما جعله عصياً على النقد، و قادراً على القول الآن: إن خياري هو الذي إنتصر في نهاية المطاف... مع ذلك لم يُعطَ ما أعطيَ الرئيس بري، و ظل محشوراً في تمثيله البرلماني و مؤسساته الإعلامية و غير الإعلامية من إجتماعية و سواها.

دوماً الساحة الشيعية كانت تراقب متغيرات العلاقات الإيرانية_ السورية، تنتابها خشية أن تدفع ثمن أي إهتزاز فيها. لكن الموضوع يتعدى بطبيعة الحال المعطيات الجيوسياسية و الإستراتيجية الإقليمية القديمة، خصوصاً في ضوء حضور الوزن الأميركي الكبير في معادلات المنطقة من بوابة الإحتلال الأميركي للعراق و محاولاته تسويق خارطة الطريق. الأسئلة المطروحة حول وزن الطائفة الشيعية، مطروحة على نحو دقيق منذ الإنسحاب الإسرائيلي في أيار من العام 2000، مروراً بحرب تموز 2006 و التدخل العسكري لحزب الله في سوريا، الآن باتت الأسئلة أشد حضوراً. أسئلة ملحة كثيرة مطروحة على الإجتماع الشيعي، و هي أسئلة تتجاوز الطائفة لتنطرح على لبنان و علاقات مكوناته في المدار السياسي و ما يتجاوزه أيضاً.

ج _ الشيعة و عقدة التقاطعات

دوماً بين الطروحات النظرية و الممارسة اليومية مسافة شاسعة. هذا في المبدأ، ثم الأهم أن الذين يطلقون هذه الطروحات ليسوا هم أصحاب القرار أو الحشود على الأرض. المسار الذي أوصل إلى الحالة الراهنة لجهة علاقات الطوائف بالكيان معقد. تتداخل فيه العوامل المحلية بالإقليمية. هذا يتغذى من ذاك و يغذيه.

وحدة الطائفة اليوم، إنتصبت في ميزان ثنائية "أمل" و "حزب الله". و لكل من القوتين طروحاتها بطبيعة الحال. " إحتفظت "أمل" بالكثير من المعادلات " الصدرية " كيانياً، و باتت جزءاً مكوناً

[1] زهير هواري، الشيعة حالة سياسية أم طائفية؟...، مرجع سبق ذكره، ص 32.

من مكونات السلطة، فيما "حزب الله" دخل إلى المحفل السياسي، لكنه ظل مشدوداً إلى جذره المقاوم باعتباره واحداً من التجليّات التي أبرزتها الثورة الإيرانية بعيد إنتصارها المدوّي" [1].

لا شك أن "حزب الله" غير من خطابه كثيراً، إذ أن ثلاثة عقود من عمره ليسا سنوات قليلة. حيث أن الحزب مرَّ بمرحلتين:

* في المرحلة الأولى، غلب على خطابه السياسي التشدّد في العمل لقيام الحكم الإسلامي و تطبيق ولاية الفقيه:

_ يسعى لتطبيق القوانين الإسلامية في لبنان إستناداً إلى أوامر الله الواردة في القرآن الكريم كما تنص عليها ولاية الفقيه.

_ إن حكم الأمّة و إدارتها لا بدّ من أن يكون من إمتياز المسلمين دون سواهم، و الشرعية للإسلام وحده و أي أمر غير ذلك هو حكم جاهلي. و قد إعتبر رئيس المجلس السياسي في "حزب الله" السيد إبراهيم أمين السيد أن المسلمين في لبنان لا يقبلون أن يكونوا جزءاً من المشروع السياسي للدولة اللبنانية، بل على الدولة اللبنانية أن تجد لها مكاناً في مشروع الإسلام. و في العام 1986 أوضح السيد علي خامنئي فتوى الإمام الخميني مشدّداً على أن يحكم المسلمون لبنان بما أنهم يشكلون الأكثرية.

في هذه المرحلة أكّد قادة "حزب الله" و القادة الإيرانيون أن:" إيران و لبنان شعب واحد في بلد واحد... لا نقول أننا جزء من إيران، بل نحن إيران في لبنان و لبنان في إيران"، " سندعم لبنان سياسياً و عسكريّاً كما ندعم إحدى مقاطعاتنا الإيرانية "، " نعلن للعالم أجمع أن الجمهورية الإسلامية في إيران هي أمّنا و ديننا و الكعبة و عروقنا "[2].

لكن "الوثيقة السياسية" التي أطلقها حزب الله في أيار 2009 ، تُظهر التغيير الكبير في الخطاب الأيديولوجي لحزب الله مقارنة مع الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين عام 1985.

---

[1] زهير هواري، الشيعة حالة سياسية أم طائفية...، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] عصام خليفة، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/1.

* في المرحلة الثانية : منذ مطلع التسعينات إعتمد الحزب سياسة واقعية و تعددية حيث دعا إلى الحوار و التسامح و قبول الآخر. و لا تذكر برامج الحزب للأعوام 1992 و 1996 و 1998 و 2000 و 2004 و 2005 و 2009 و 2010 تأسيس دولة إسلامية في لبنان أو تشير إليها أو تناصرها. هكذا إنتقل الحزب من سياسة الأسلمة إلى سياسة اللبننة و الإنفتاح.

و برغم تحفّظ الحزب عن إتفاق الطائف، إعتمد تغيير إستراتيجيته، السعي المستمر لإقامة الجمهورية الإسلامية في لبنان من طريق الكفاح المسلح إلى الإستعداد للمشاركة في النظام السياسي اللبناني.

و قد صرّح السيد "حسن نصر الله" :" إن حزب الله لا يأخذ قراراته من سفير إيران في بيروت، لكنه يفتخر بأن له علاقة بإيران..."، هكذا أخذ الحزب يوفق بين عوامل ثلاثة مختلفة: "إنه إسلامي و شيعي و لبناني"[1].

يلحظ السيد هاني فحص في هذا السياق، تطوراً في الخطاب اللبناني "لحزب الله"، مما جعله منذ التسعينات و حتى اليوم و أثر إنتهاء الفتنة مع "أمل" منافساً وطنياً و شيعياً للحركة. "خلال الفترة السابقة لم يكن هذا النصاب متحققاً. كان المشروع السياسي للحزب عابراً للمسألة الوطنية و يندرج في إطار الخطاب القومي _ الأممي المتعالي على الكيان. من هنا كانت المنافسة مع "حركة أمل" و تشيعها بخصوصيتها اللبنانية. و لبنان لا يتحمل مشروع دولة إسلامية، و أدبيات الإمام الصدر لا تشير إليها. و لا بد من الإنتباه هنا إلى أن الحزب ما دام يقدم نفسه كحزب إسلامي فمعنى ذلك أن التوجه إسلامي لا وطني"[2].

يقول أيضاً الدكتور عصام خليفة:" لقد أراد حزب الله أن يفرض النظام الإسلامي بالقوة عند إنطلاقته. ثم لم يلبث أن أكّد أنه لن يطبق النظام الإسلامي ما لم يحظ بموافقة غالبية اللبنانيين. و في المرحلة الواقعية البراغماتية إعترف الحزب أن غالبية اللبنانيين سيقولون لا للنظام

---

[1] عصام خليفة، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/1.

[2] زهير هواري، الشيعة حالة سياسية أم طائفية؟...، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الإسلامي، فأسقطه من برامجه مستمراً بالمطالبة بإلغاء الطائفية السياسية دون أن يوضّح البديل"[1].

أيضاً، في الوثيقة السياسية لحزب الله التي أقرّها عام 2009 ، أكّد على الإلتزام بلبنان " سيّداً حرّاً مستقلاً عزيزاً كريماً منيعاً قويّاً قادراً، حاضراً في معادلات المنطقة، و مساهماً أساسيّاً في صنع الحاضر و المستقبل كما كان حاضراً دائماً في صنع التاريخ". و من أهم الشروط لذلك _ بحسب رأيه _ " أن تكون له دولة عادلة و قادرة و قوية، و نظام سياسي يمثل بحق إرادة الشعب و تطلعاته إلى العدالة و الحرية و الأمن و الإستقرار و الرفاه و الكرامة. و هذا ما ينشده كل اللبنانيين و يعملون من أجل تحقيقه و نحن منهم"[2].

إن النجاح الواسع لحزب الله في الأوساط الشيعية لا يعود فقط إلى شعاراته الأيديولوجية. و إنما يعود بخاصة إلى التقديمات المالية الضخمة و الخدمات الإجتماعية التي لا نظير لها عند غيره من الأحزاب. و أنه برغم وجود دعم مادي للحزب من قبل المتمولين الشيعة اللبنانيين و وجود مصادر داخلية متفرقة، إلا أن السيّد "حسن نصر الله" إعترف بتلقي الحزب مساعدات مالية و تنظيمية و عسكريّة من إيران.

في موازاة "حزب الله" ، هناك تيارات عديدة في الوسط الشيعي من أبرزها:

_ "حركة أمل" و التي تختلف فكريّاً و عقائديّا مع "حزب الله"، و التي تمثل قسم كبير من الشيعة تُنافس به "حزب الله".

_ تيار الإمام محمد مهدي شمس الدين و السيد علي الأمين، و هو يدعوا إلى إندماج الشيعة إندماجاً كاملاً في بلدانهم و كياناتهم الوطنية. و يدعو إلى إقامة دولة مدنية عادلة و متوازنة تؤمّن الحرية و العدالة و الكرامة و المساواة للجميع و بين الجميع. و يرفض هذا التيار الوصاية الإيرانية و السورية و يدعو للولاء الوطني.

و هناك أيضاً تيارات كثيرة موجودة في وسط الطائفة الشيعية من أحزاب علمانية يسارية، و شخصيات أكاديمية و ثقافية، و قيادات نقابية و غيرها.

---

[1] عصام خليفة، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/1.

[2] عصام خليفة، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/1.

هذه المعطيات التي تحدثنا عنها، تدخل في الفكر و السياسة و الإجتماع، لكنها لا تختزل تلك المعادلات التي رسّخت من وزن الطائفة داخلياً ضمن رياح إقليمية مؤاتية.

ج _ الفقرة الثالثة: مستقبل "حزب الله" و سلاحه

إنَّ "حزب الله" حركة إيمانية إسلامية مقاومة، لها فكرها و ثقافتها و تطلعاتها. و تعيش داخل وطن متنوّع الطوائف، و في ظلّ دولة يحكمها نظام طائفي، و لا تُطبَّق فيها الشريعة الإسلامية، و تتفاعل داخلها الصراعات و التناقضات.

يمتلك "حزب الله" رؤية فكرية/ سياسية لقضايا المجتمع و الدولة، و يقدّم هذه الرؤية تارةً في قالب نظري من خلال دراسات و وثائق سياسية، و طوراً من خلال برامج عمل و أداء ميداني.

تُطرح أمام "حزب الله" إشكاليات حول طبيعة دوره في لبنان و المنطقة، و رؤيته للدولة التي يعيش في ظلّ قوانينها، و للوطن الذي يدافع عنه. و أصبحت هذه الإشكاليات شائكة بعدما تحوّل إلى قوة مؤثرة في مسار التحوّلات الإقليمية، بفعل مشاركاته الفاعلة خارج حدود وطنه و دولته.

لا تستقيم معالجة ما هو مطروح أمام حزب الله من دون العودة إلى الأصول التي يستقي منها رؤيته للوطن و الدولة، و هل تتيح له التعايش مع دولة لا تطبق فكره الديني و السياسي؟ و هو المؤمن بمبدأ ولاية الفقيه العابر للحدود.

تقودنا مثل هذه المقاربة إلى تعميق الإشكالية التي تواجه حزباً مقاوماً مثل حزب الله. إذ كيف يمكن له الجمع بين توليه بنفسه مسؤوليات من إختصاص الدولة (الدفاع عن الوطن و حمايته) من خلال ما يمتلكه من سلاح، و إيمانه بمفهوم الدولة، بما هي الكيان المسؤول حصرياً عن الدفاع عن سيادة الوطن و حماية إستقلاله؟

إنطلاقاً مما طرحناه من تساؤلات، سنناقش في هذه الفقرة علاقة الحزب بالدولة و إشكالية سلاحه.

1 _ المبحث الأول: "حزب الله" و الدولة في لبنان

تحتاج مقاربة فهم "حزب الله" للوطن و الدولة إلى البحث عن الجذور الفكرية المؤسّسة لهذا الحزب، المستندة إلى مدرسة عقائدية لها قواعدها و و مبانيها و أصولها. فهذه المدرسة ليست نتاج مرحلة زمنيّة أو رؤية سياسية مفصولة عن سياقها التاريخي المرتبط بهذه القواعد و الأصول، و هي أيضاً لها ولادتها الطبيعية من رحم جماعتها التاريخية.

نستكشف في هذا المبحث، الفكرة التي يستقي منها حزب الله ثقافته حيال الوطن و الدولة ألا وهي ولاية الفقيه، و سنستعرض نشأته في ظروف الحرب اللبنانية، و من ثم علاقته بالإجتماع السياسي اللبناني.

أ _ فكرة الدولة لدى "حزب الله"

" تتربَّع على رأس الهرم في الفقه الإسلامي الشيعي بعد الغيبة الكبرى للإمام المهدي المنتظر قاعدة مركزية، و هي مرجعية الفقهاء في المجتمع، و مسمّاها المتداول المرجعية الدينية. و هي إمتداد في الإيمان الإسلامي الشيعي لفكرة الإمامة نفسها، و التي تُعتبر عماد هذا المذهب الإسلامي. و هذه المرجعيّة ليست وليدة الحقبة التاريخية المعاصرة، و لا نتاج الدولة الإسلامية في إيران، فهي ممتدة على إمتداد حقبة ما بعد عهد الإمامة الظاهرة، و سبقت نشأة الدولة الحديثة بقرون و إستمرت معها"[1].

تُطرح إشكالية هنا حول سلطة المرجعية، ما هي الجهة التي تحدّد التكليف في زمن الدولة الحديثة، و زمن الأوطان المسيّجة بقوانينها الخاصة.

ألا يعني هذا تعارضاً بين الإنتماء إلى وطن و دولة، و إتّباع تعاليم خارجية ؟ و ماذا لو تصادمت هذه التعاليم مع قوانين و تشريعات الدول التي يعيش فيها المكلفون؟

تنتفي هذه الإشكالية في القضايا الدينية المتعلقة بسلوك الأفراد في حياتهم الخاصة، لأن قوانين الدول لا تدخل في الحياة الخاصة للأفراد، و أغلبها بات يُقر بحرية الإعتقاد و ممارسة الشعائر الدينية و خاصة في لبنان حيث هناك قانون خاص بالأحوال الشخصية للطوائف. لكن هذه الإشكالية تظلّ مطروحة في شؤون الحياة العامة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية. فكيف يمكن معالجتها؟

" جرى إعتماد قواعد أساسية لمعالجة هذه الإشكالية، و من بينها:

_ إحترام خصوصيات كل مجتمع في إطار الدولة الناظمة لشؤونه، بخاصة في القضايا التي لا تمس العقيدة، و لا تتعرض للقواعد الدينية الفردية.

---

[1] حسن فضل الله، **حزب الله و الدولة في لبنان، الرؤية و المسار**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2015، ص 32.

_ الإسهام من داخل المجتمع نفسه في تطويره نحو الأفضل، و تقديم النموذج الصالح للرقي به.

_ التكيّف مع متطلبات أيّ مجتمع _ وفق ظروف المكان و الزمان _ في القضايا العامة التي تعود بالنفع على المجتمع نفسه، و هذا ما يساعد على تلافي التصادم بين التكاليف الشرعية و القوانين العامة في أيّ مجتمع.

_ تحديد طبيعة هذا التكيّف تعود لأهل البلد، لأنّهم أدرى بواقعهم و التطبيقات تكون عادة من خلال وكلاء المرجعية العارفين بهذه الظروف"[1].

يقول النائب حسن فضل الله: "يلتزم "حزب الله" بهذه القواعد إنطلاقاً من إيمانه بالإسلام، و ما يحدده من تكاليف على يد المرجعية الدينية العليا، و التي تمتاز وفق مدرسة ولاية الفقيه بوضعها إطاراً شاملاً للعلاقة بالدولة التي لا تحكم بالشريعة الإسلامية، أو التي تتشكّل من مجموعات متنوّعة في بلد متنوّع كلبنان مثلاً" [2].

لقد بدأ إلتزام "حزب الله" بهذه المبادئ منذ ولادته، و رافق تطوّره مع الزمن. ففي وثيقته التأسيسية لم يخفِ إيمانه بالإسلام، كشريعة يمكن لتحكيمها أن يعالج مشاكل الناس، و أنه يؤمن بالدولة الإسلامية، لكنه قدمها كفكرة تتحكم بتطبيقها ظروف المجتمع، و قدرته على الإختيار، إما عن طريق الإقتناع، و إما عن طريق الوسائل المتعارف عليها، كالإستفتاء، و غيره من الطرق المعتمدة في عالم اليوم.

وجد "حزب الله" أن هذه الظروف الموجودة في لبنان لا تسمح بتطبيق فكرة الدولة الإسلامية نتيجة التنوّع الطائفي و السياسي القائم، و لهذا إحتاج إلى العمل بمبادئ أخرى، إستمدها من الأصول الدينية التي يستلهم منها فكره، و هي تتلائم مع طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه. و من هذه المبادئ _ حسب ما تقرّه مدرسة ولاية الفقيه _ القبول بالحدود الكيانيّة للأوطان، و الإقرار بالصيغ المنظِّمة للدول. و الحفاظ على سلامة المجتمع، و حماية حريته و إستقلاله، و الإلتزام بقوانينه العامّة، و الحفاظ على تنوّعه و التعايش مع فئاته، و غيرها من المبادئ العامة.

---

[1] حسن فضل الله، حزب الله و الدولة...، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] حسن فضل الله، المرجع أعلاه، ص 38.

" وجدت هذه القواعد الأساسية تطبيقاتها عند "حزب الله" منذ نشأته، فهو جاء بداية من مشارب ثقافية متنوّعة، و بقيت هذه الثقافة متشرّبة في الخطاب الأيديولوجي لحقبة من الزمن، لكن تلك الثقافة ما لبثت أن إنصهرت كلُّها في إطار الثقافة العامة التي أشاعتها مدرسة ولاية الفقيه، بحيث دفعت الحزب قيادةً و كوادر و جماهير بإتجاه العمل من داخل منظومة الدولة اللبنانية. و تلاشت مع الزمن الأفكار المحمّلة من مرحلة ما قبل ذلك الإنصهار. فتطوّر خطاب "حزب الله" و أدائه بين مرحلة التأسيس و المراحل اللاحقة مرتبط في بعض جوانبه بهذا البعد الفكري"[1].

و هكذا سارت العلاقة مع الولي الفقيه على هذا النسق التاريخي، و شهدت تطوّراً بين حقبتين:

الأولى: بعد الولادة مباشرةً حين كانت الظروف تحتّم التشاور في الخطوط العامة، و في بعض تطبيقاتها. لكن العمل المباشر على الأرض، هو من مهمات اللبنانيين.

الثانية: بعد نضوج التجربة، و تراكم الخبرة، و تبدّل الظروف و إنخراط حزب الله في الحياة السياسية أكثر. فصارت مرجعيّة القرار في لبنان _ لكلّ المنضوين تحت عباءة مرجعيّة الوليّ الفقيه _ بيد شورى حزب الله.

أدّى هذا التطور بين مرحلتين إلى سلوك "حزب الله" الطريق المؤدّي إلى العمل من داخل دولة التنوّع، و تطوير مقارباته حيالها، بما فيها القبول، بحدودها الجغرافيّة و نظامها السياسي.

يمكن بعد هذا الشرح ببعديه الثقافي و التاريخي تسجيل مجموعة خلاصات منها[2]:

_ العلاقة بالوطن كبقعة جغرافية محددة و مساحة إنسانيّة، ليست علاقة عابرة، إنّما لها جذورها الدينيّة المستمدة من عمق الثقافة التي يؤمن بها المنتمون إلى المدرسة العقائدية "لحزب الله"، و قد ترجمها هؤلاء المنتمون من خلال سلوكهم إتجاه وطنهم، بالتشبّث به، و الدفاع عنه، و حمايته، و هو ما بيَّنته وقائع التاريخ.

---

[1] حسن فضل الله، حزب الله و الدولة...، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] حسن فضل الله، المرجع أعلاه، ص 42، 43.

_ إن أي وطن يحتاج إلى ناظم للعلاقة بين المقيمين على أرضه، و عندما لا يتمكّن أبناؤه المنتمون إلى هذه المدرسة العقائدية من تحكيم الشريعة الإسلامية، فهذا لا يعني ترك وطنهم للفوضى، بل لا بدَّ من قانون يلجأ إليه الناس لتنظيم شؤونهم.

_ يؤمن "حزب الله" إنطلاقاً من فهمه للإسلام، بطرح آرائه و أفكاره من دون فرضها بالقوة أو إكراه بالعنف. و إنطلاقاً من هذا الفهم فإنَّ "حزب الله" يؤمن بالعيش الواحد في بلد متنوّع ضمن إطار دولة توفّر الحد الأدنى من حريّة التعبير و الإعتقاد، و هو الإيمان نفسه الذي يدفعه إلى إعتبار سلامة الجميع، و الإنتظام العام للدولة من الأولويات التي لا يجوز التهاون بها، أو تعريض هذه السلامة، أو الإنتظام العام لأيّ خلل.

ب _ نشأة "حزب الله"

قد تكون إحدى ميزات "حزب الله" أنه لم يولد على النمط التقليدي المعروف لنشأة الأحزاب. فلا يمكن إسقاط النظريات التقليدية حول نشاة الأحزاب على المقاومة، فتلك النظريات تُطبّق على الأحزاب التي تولد بالشكل المتعارف عليه من تشكّل الهيئات المؤسّسة و صياغتها الأفكار التأسيسية، و تنظيم الإستقطاب، و إعداد البرامج السياسية.

لم تكن نشأة "حزب الله" على هذا النمط، صحيح أنّه يحمل إسم حزب بما هو المصطلح المتداول، لكن هذا لا يعني أن نشأته تشابه ما هو متعارف عليه لدى بقية الأحزاب. فهو وُلِدَ في الميدان، و بدأ كمقاومة مسلّحة ضد الإحتلال، و لذلك لا يمكن البحث عن هذه النشأة خارج هذا الإطار، و وضعها في سياق التفاعلات الفكرية و السياسية التي عصفت بالساحة الإسلامية قبل الإجتياح بسنوات طويلة. " نعم لم تكن هذه الولادة مفصولة عن البيئة الشعبية، و لا عن ثقافتها و إنتمائها التاريخي، و ربما يقع الإلتباس في الخلط بين وجود الفكر المحرّك للحزب، و وجود الإطار السياسي لهذا الفكر. فالفكر كان موجوداً قبل الإجتياح الإسرائيلي في العام 1982، و كانت هناك إعتداءات إسرائيلية على لبنان، و من بينها إجتياح العام 1978، و مع ذلك لم يتبلور هذا الفكر لإنشاء حزب مثل " حزب الله"، و لا مقاومة كالتي أطلقها في العام 1982. لكن التغيّرات السياسية و الثقافية و الوقائع الميدانية قد أدّت دورها في هذا المجال، و أسهمت جميعها في

تأسيس المقاومة الإسلامية" [1]. يقول النائب اللبناني "حسن فضل الله" :" لقد بدأ حزب الله مقاومة مسلّحة، لا تنظيماً سياسيّاً له جناح عسكري، و إنّما كان قوة مقاتلة نشأ عنها تنظيم سياسي، و هذا ما جعلها تتكيّف مع الظروف و الأوضاع... و هذا ما يظهر التمايز بين الأحزاب السياسية، و التجربة العسكرية للمقاومة الإسلامية و إطارها السياسي "حزب الله". فالأحزاب السياسية اللبنانية لم تتشكّل في الأصل لمقاومة الإحتلال، و إنما هي قد شكّلت ميليشيات مسلّحة خلال الحرب الأهلية "[2].

لم تكن فكرة المقاومة من نتاج "حزب الله"، فهي كانت موجودة و سبق أن أطلقها الإمام الصدر، و كانت تتفاعل داخل البيئة الشعبية "لحزب الله"، و ذلك من خلال المشاركة الفاعلة للطلائع الأولى في حركة أمل بقيادة مصطفى شمران. كما أنها كانت موجودة لدى بعض الأحزاب و الفصائل الفلسطينية، لكن تلك المقاومة كانت لها أطرها الحزبية، فهي تأسست كأحزاب تمارس عملاً سياسياً و شاركت لاحقاً في العمل المسلّح، أما بالنسبة "لحزب الله" فالأمر مختلف كليّاً، فولادته في الميدان كمقاومة مسلحة أعطته ميزات مغايرة عن تلك الأحزاب، فهو عمل طوال المراحل الأولى كمقاومة و لم تكن لديه مهام أساسيّة خارج هذا الدور.

من جهة ثانية، يقول الأمين العام لحزب الله السيد "حسن نصر الله" :" لو لم يتخذ العدو الإسرائيلي هذه الخطوة (إجتياح عام 1982) لا أدري ما إذا كان شيء إسمه "حزب الله" سيولد"[3]. فلقد كان هدفه الأول قتال المحتل الإسرائيلي، ثم العمل على إستبدال النظام القائم في لبنان بنظام إسلامي، و هذا ما جاء في نص الرسالة المفتوحة التي وجهها "حزب الله" إلى المستضعفين في لبنان و العالم.

" في بداية ثمانينيّات القرن الماضي، ناقش الإسلاميون اللبنانيون الذين يعملون على الساحة الإسلامية سياسيّاً و إجتماعيّاً و دينيّاً، كيفية الإستفادة من إنتصار الثورة الإسلامية الإيرانية ضمن أطرهم، لمواكبة حركة النهضة الإسلامية السياسية في المجتمعات العربية و الإسلامية، فوجدوا أن التشكيلات التنظيمية التي ينشطون من خلالها (أمل، حزب الدعوة، لجان إسلامية و شخصيات

[1] حسن فضل الله، حزب الله و الدولة...، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] حسن فضل الله، **حرب الإرادات**، دار الهادي، بيروت، 2001، ص 83.

[3] جريدة العهد، بتاريخ 21 تشرين الأول 1997.

مستقلة)، لا تلبّي الأهداف و الطموحات التي يسعون إليها، و هي لا تحمل قابلية ذاتية للتعديل و التطوير و التغيير، و لا إمكانية لإيجاد صيغة جامعة بينها إذ حافظت على خصوصيتها"[1]. و لكن مع تتابع الأحداث و آخرها الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، و بالتزامن معه، " عقد في طهران مؤتمر للحركات التحررية، حضرته بعض القوى الإسلامية اللبنانية، حيث كان هذا المؤتمر مناسبة للتواصل فيما بينها"[2]. " هذا الأمر أدّى إلى أن تنبري مجموعة ممّن يمثلون القوى السياسية الإسلامية الرئيسية لمناقشة الأفكار حول رؤيتهم للعمل الإسلامي في لبنان، تمّت صياغتها في ورقة نهائية، " ثم إنتدبوا تسعة أفراد ممثلين عنهم، بعدها قدّم المجتمعون ورقة نهائية عُرفت فيما بعد " بوثيقة التسعة"، و التي تضمنت عدة أهداف و تمّ رفعها للإمام الخميني فوافق عليها، فاكتسبت مشروعية تبنّي الولي الفقيه لها. هذه المشروعية الدينية، كانت كافية لكل أبناء التيار الإسلامي العامل في لبنان. عندها قررت المجموعات الإسلامية الموافقة على الوثيقة، و حل تشكيلاتها التنظيمية القائمة، و إنشاء تشكيل واحد سُمي لاحقاً بإسم "حزب الله" "[3].

يقول في هذا السياق، الدكتور حسين أبو رضا :" كان على المجوعات الإسلامية السياسية، التجاوب مع طرح الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حتى لا تبقى مشتّتة الجهد، و محكومة بإمكانياتها الذاتية، فهي و إن إنتمت إلى مدارس فقهية و فكرية عديدة، فإنها كانت معنية بوضع حد لأي إلتباسات، في فهمها الفقهي أو السياسي بالإندماج في منهج واحد يشكّل غطاءً لكل حركتها و مشروعها، فكان إتفاقها على الإلتزام بولاية الفقيه، أي الإنتماء إلى فكر الإمام الخميني و ثقافته، و الإلتزام بقيادته"[4].

لقد كانت هناك أساسيّات فكرية و عملية، تمّ الإنطلاق منها في تشكيل "حزب الله" و هي:

---

[1] نعيم قاسم، **حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل**، الطبعة السادسة، دار الهادي، بيروت، 2009، ص 23.

[2] حسن فضل الله، **الخيار الآخر: حزب الله_ السير الذاتية و الموقف**، الطبعة الأولى، دار الهادي، بيروت، 1994، ص 12

[3] نعيم قاسم، المرجع أعلاه، ص 25_ 26.

[4] حسين أبو رضا، **التربية الحزبية الإسلامية (حزب الله نموذجاً)**، الطبعة الأولى، دار الأمير، بيروت، 2012، ص 323

_ قيام حركة واحدة تنظيميّاً، و ليس إقامة جبهة أو قيادة مشتركة لعدة مجموعات، فالطموح هو تشكيل حركة إسلامية واحدة، و تنظيم واحد، و قيادة واحدة، و تشكيلات واحدة، في أطر جهادية واحدة، و هذه النقطة تم حسمها.

_ تحديد البعد العقائدي للحركة، و هو هنا الإسلام، فهو الذي يحكم الحركة عقيدة، و أيديولوجيا، و أحكاماً شرعية. فالممارسة، و المواقف، و الطروحات السياسية و الفكرية كلها إسلامية، و هذه النقطة لم يجر حولها نقاش.

_ تحديد القيادة، حيث أجمع الكل على الإلتزام بمبدأ ولاية الفقيه، و أنّ هذه الصيغة هي الصيغة الإسلامية الشرعية، التي تُعطي المشروعية لأي حركة إسلامية، أو دول إسلامية، أو نظام إسلامي.

_ ولاية الفقيه تتجسّد بالإمام الخميني، و بالتالي فإن التوجيهات التي سيعطيها ستكون مُلزمة لهذه الحركة.

_ المهّمة الرئيسية لهذه الحركة هي مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، و هي مهمّة جهاديّة، بمعني أننا نريد مقاومة، و لم نأتِ لتأسيس حزب سياسي، لأنه ليس لدينا خيار لإزالة الإحتلال سوى خيار المقاومة، و هذا ما قاله السيد حسن نصر الله[1].

و قد تزامن هذا التشكيل أيضاً، مع حصول إنشقاقات في صفوف "حركة أمل"، من قبل مجموعة عُرفت فيما بعد بحركة أمل الإسلامية، إحتجاجاً على السياسة التي إتبعتها القيادة بمعالجة الإجتياح الإسرائيلي، مع المكوّنات السياسيّة الأساسيّة في لبنان و " إنضم هؤلاء المنشقّون إلى التشكيل السياسي الجديد، فأسس "حزب الله" مشروعه السياسي، على أساس طموح سياسي إسلامي، و هو مشروع بناء "الجمهورية الإسلامية"، و العمل المسلّح كآلية لمواجهة الإحتلال الإسرائيلي بعنوان المقاومة الإسلامية" [2].

و الجدير ذكره هنا، أن "حزب الله" كان تشكيلاً لبنانيّاً بالدرجة الأولى، ذلك أنّ ظروف تشكيل هذا الإطار الجديد، كانت موجودة قبل الإجتياح الإسرائيلي. لكنّ الغزو سرّع آلية تضافر مكوّنات هذا

---

[1] أمين مصطفى، **المقاومة في لبنان 1948_2000**، دار الهادي،بيروت، 2003، ص 434_435.

[2] حسين أبو رضا، التربية الحزبية...، مرجع سبق ذكره، ص 323.

التشكيل، بإرادة لبنانية محليّة، و دعم من الثورة الإسلامية. يقول في هذا الإطار السيد حسن نصر الله :" فأُنشأ حزب الله بقرار لبناني، خلافاً للإتهامات القائلة إنه حزب إيراني. فالقرار كان لبنانيّاً، و قد أسسته مجموعة من اللبنانيين بقيادة لبنانية، و كانت الجذور لبنانية و القاعدة لبنانية و المقاتلون من أجل التحرير هم لبنانيون. و منذ إنطلاقته، كان حزب الله بأفكاره و عقله و ضميره و مشاعره و مشروعه مركّزاً على مقاومة الإحتلال"[1].

ج _ " حزب الله " و الكيان اللبناني:

كان "حزب الله" منذ بداية تأسيسه، يعتبر النظام السياسي اللبناني نظاماً غير شرعي و غير إسلامي، و يطالب بتقويضه. لكنّ الأحداث السياسية في بداية تسعينيّات القرن الماضي، حتّمت على "حزب الله" الولوج أكثر في الإجتماع السياسي اللبناني من خلال المشاركة بشكل أكبر في الحراك السياسي.

و في هذا السياق، " و كمصداق على تجليّات الواقعية السياسية عند "حزب الله"، نجد إبتعاده عن اللون و المذاق الإيراني في الممارسة السياسية الداخلية، و ذلك من خلال المسار الجديد الذي إعتمده قادة "حزب الله" في تسعينيّات القرن الماضي. و ظهر مصطلح اللبننة في فضاء الإجتماع السياسي اللبناني، للإشارة إلى بدء ممارسة "حزب الله" لأفكاره و رؤاه السياسية و الإجتماعية من خلال البعد اللبناني، و ليس من خلال البعد الإسلامي البحت. و بعبارة أوضح عدم التصرّف على أنه حزب له دعاماته الإقليمية فقط، بل هو حزب منخرط في الإجتماع السياسي اللبناني" [2].

هذا الأمر تطلّب من "حزب الله"، في بداية ولوجه في الإجتماع السياسي اللبناني، مراجعة نقدية شاملة لطروحاته و تجربته السياسية في لبنان، للعمل على الخروج من أسر الشعارات، التي كانت مشبعة بالأيديولوجيا الإسلامية نظريّاً، و التي كانت بحاجة إلى التغيير في الواقع الموضوعي اللبناني. الأمر الذي إستلزم من "حزب الله"، العمل بسياسة الإنفتاح، و ذلك من خلال الإندراج في السياق التاريخي الحديث للطائفة الشيعية في الكيان اللبناني، من دون أن يكون هذا الإندراج على حساب العلاقة الدينية مع ولاية الفقيه و الثورة الإسلامية الإيرانية. فإن حزب الله جسّد في تلك المرحلة، التداخل الدقيق و الحسّاس، بين الإلتحاق بالكيان و الإرتباط بالمرجعية الدينية.

[1] حسين أبو رضا، التربية الحزبية...، مرجع سبق ذكره، ص 329_330.

[2] حسين أبو رضا، المرجع أعلاه، ص 380.

من هنا خفّف قادة "حزب الله" تدريجياً، من الحديث عن العلاقة العضوية مع إيران، و أصبح العلم اللبناني يُرفع في الإحتفالات و البرامج التي يقيمها "حزب الله"، و كذلك إستُعيض عن العلم الإيراني بالعلم اللبناني، في مؤسّساته الإعلامية و الإجتماعية و الخدماتية، و حتى في مقر قيادته. و " كذلك أصبح عزف النشيد الوطني اللبناني، من المسائل التي تُعَدّ أساسية في الإحتفالات و المناسبات المختلفة. و هذا يدل على مدى موافقة حزب الله على التعاطي مع لبنان كوطن"[1].

على صعيد آخر، يعتبر "حزب الله" نفسه، من أكثر الحركات و التنظيمات اللبنانية وطنية، بسبب إستعداده للتضحية بالنفس من أجل الوطن. يقول في هذا السياق السيد حسن نصر الله: " كما يجسّد ذلك شهداء المقاومة الإسلامية و مقاتلوها الذين يخاطرون بحياتهم و يضحّون بها في سبيل تحرير الأرض الوطنية. و لهذا السبب، ليس من إختصاص الآخرين قياس وطنية حزب الله، بل إن من إختصاص الحزب قياس وطنيتهم "[2].

يصف السيد حسن نصر الله، الواقع الإجتماعي العربي و تبريره الإعتراف بالكيانات القومية المستحدثة، بقوله: " هناك معاهدة سايكس_بيكو التي قسمت العالم العربي و العالم الإسلامي، إلى دول و أنظمة و كيانات. هذه الكيانات كانت وليدة ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى، ثم أخذ كل شعب داخل كل كيان يتباهى بأنّ الكيان كيانه، يريد العيش فيه و هذا هو الواقع. و حتى نكون نحن منسجمين مع أنفسنا و مع تاريخنا، و مع فكرنا، نتمنّى أن يأتي اليوم الذي تزول فيه هذه الخارطة، لأنها لم تكن من صنع الأمة، بل من صنع المستعمرين, لكنّه حلم أن نرجع في يوم من الأيام دولة واحدة "[3].

إن إدراك هذا الواقع أدّى إلى تغييرات واضحة في مواقف حزب الله و خطاباته، و قد أظهر الحزب تعاوناً و تفهماً أكبر، لخصوصيّات المجتمع اللبناني. هذه التغييرات الحاصلة على مستويات عدّة، تنظيمية و سياسية، تندرج كلها في إطار " للبننة" حزب الله.

---

[1] حسين أبو رضا، التربية الحزبية...، مرجع سبق ذكره، ص 380.

[2] أمل سعد، **حزب الله، الدين و السياسة**، ترجمة حسن الحسن، دار الكتاب العربي، بيروت 2002، ص 98.

[3] جريدة النهار، بتاريخ 1995/10/4.

" إن مسار هذه "اللبننة" لحزب الله، و تحوّله إلى حركة إسلامية لبنانية، هو إحدى المراحل الشائكة التي إجتازها الحزب في مسيرته السياسية، و قد ظهرت قدرة الحزب على تكييف نفسه مع الواقع المجتمعي اللبناني التعددي. فلقد أظهر حزب الله في مسيرة "اللبننة"، مقدرته الكامنة في إنتهاج الواقعية، و التحرّك على خيط رفيع وسط برامج متناقضة. لقد تمكّن حزب الله، بتخفيفه من نهجه الثوري في إطار النظام السياسي اللبناني، أن يُظهر مرونة أكثر و إنعطافاً تجاه الطوائف غير الشيعية، و أن ينال إحتراماً زائداً من الأطراف الأخرى"[1].

و بكلام آخر، فإن حزب الله لم يعد يعتبر نفسه حركة ثورية تريد إسقاط النظام اللبناني و إقامة حكم إسلامي مكانه، كما ورد في "الرسالة المفتوحة"، بل أصبح حركة مقاومة إسلامية _لبنانية تريد تحرير وطنها من الإحتلال الإسرائيلي هدفاً مركزياً، مقابل إعتمادها الوسائل السياسية المرنة، في التعاطي مع الواقع اللبناني.

و مع دخول حزب الله بفعاليّة في المجتمع اللبناني، برزت أزمة خطاب الحزب البنيوية، بسبب عدم التطابق بين شعاراته الأيديولوجية، و الممارسة العملية المغايرة لتلك الشعارات. و في إطار إعادة دراسة الخطاب، و تصويبه بما يتناسب مع الواقع المجتمعي اللبناني، راحت تتسرّب من و إلى خطابه و أدبيّاته و إعلامه و حواراته، "اللغة اللبنانية". و بالتالي الخروج شيئاً فشيئاً من أسر الشعارات الأيديولوجية، التي لا يمكن تطبيقها في الواقع الموضوعي اللبناني.

و بغض النظر عن الظروف و الأحداث التي أثّرت على حزب الله لكي يسحب من التداول بعضاً من شعاراته الأيديولوجية، فإنّه حقّق من دون شك إندفاعاً نحو مزيد من الواقعية، في القراءة السياسية و الإجتماعية للمجتمع اللبناني. و قد قام بمراجعة نقدية شاملة لطروحاته الفكرية و تجربته السياسية في لبنان، و أعلن نتائج هذه المراجعة للرأي العام اللبناني، أي الإعتراف بالنواقص و الأخطاء التي وقع فيها، حتى لو شكّل ذلك تراجعاً عن مبادئ و أهداف ثبُتَ عدم إمكانية تطبيقها، و بالتالي عدم صلاحيتها في الإستعمال السياسي الإجتماعي اللبناني، و ذلك للحفاظ على مصداقية الحزب.

[1] حسين أبو رضا، التربية الحزبية...، مرجع سبق ذكره، ص 382.

و بناء على ما تقدّم، أصبح لزاماً على حزب الله المشاركة في مؤسسات النظام اللبناني، من خلال المشاركة في الإنتخابات النيابية و البلدية، المشاركة في الحكومة، و المشاركة في وظائف الدولة، مع ما رافق هذه المشاركات من إشكاليّات.

2 _ المبحث الثاني: سلاح "حزب الله"

بات الحديث حول نزع سلاح "حزب الله" يطفو على السطح بعد التحرير عام 2000 ، و خاصة في لائحة المطالب التي حملها وزير الخارجية الأميركي كولن باول بعد سقوط نظام صدام حسين عندما زار لبنان و سوريا. و إزداد الحديث و المطالبات أكثر بعد إغتيال الرئيس رفيق الحريري، و وصل إلى ذروته اليوم في ظل التدخل العسكري لحزب الله في سوريا.

الجميع يُدرك أن سلاح "حزب الله" أثبت فعاليته في الحرب ضدّ إسرائيل من 1982 و حتى اليوم، و أن هذا السلاح حمى لبنان و منع التهجير و إفراغ الجنوب من أهله (حسب ما كانت إسرائيل تخطط له)، و ذلك في الوقت التي كانت فيه الدولة قد أهملت الجنوب نهائياً، حيث كان أهله يعيشون بين مطرقة الإحتلال الإسرائيلي و سندان الكفاح المسلح الفلسطيني، بالإضافة إلى حرب تموز 2006 و التي تعتبر من المحطات المهمة و البارزة في تاريخ الصراع العربي _ الإسرائيلي حيث أثبت "حزب الله" عن مدى قوته و ثباته و صموده في وجه إسرائيل، إلى أن وصلنا ليومنا هذا. و بعيداً عن المواقف المؤيدة و المعارضة، فقد حمى سلاح هذا الحزب الحدود الشرقية و الشمالية للبنان من الخطر الإرهابي التكفيري.

في الحقيقة لا يمكن القول إلا أن إشكالية سلاح الحزب حسّاسة و لا تُفهم إلا في سياق الفعل و رد الفعل، فالبعض يعتبره سلاح طائفة و أن الشيعة في لبنان مازالوا يعيشون هاجس الإضطهاد و الظلم التاريخي و عليهم أن يتمسكوا بهذا السلاح لحماية وجودهم. و البعض الآخر يذهب بعيداً في هذا السياق و يعطي السلاح صفة دينية أيديولوجية و يربطه بظهور الإمام المهدي المنتظر، و البعض الآخر ينظر إلى الموضوع نظرة سياسية على خلفية العلاقات الإيرانية _ السورية، و الدور السوري الذي أبقى على هذا السلاح بيد فئة معينة دون غيرها، و أن إيران و سوريا تحاربان إسرائيل من بوابة لبنان و أنَّ "حزب الله" هو الآداة العسكرية، و الكثير من الآراء و الأفكار حول هذا الموضوع.

اليوم غير الأمس و السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يجوز الإبقاء على هذا السلاح في ظل الحالة و الواقع الذي نعيشه ؟

الإجابة على هذا السؤال تبقى رهن الوقت و الظروف و المتغيرات الإقليمية و الدولية، لكن هدفنا هنا هو معرفة إلى أي مدى هذا السلاح هو وطني أو تابع لمشروع خارجي، و من هو المستفيد الأول من نزع هذا السلاح ؟

أ_ الردع المتبادل بين "حزب الله" و إسرائيل

مرّت مقاومة "حزب الله" بمحطات مفصلية منذ تأسيسها، أسست للتحرير عام 2000 و إلى صموده و ثباته و عدم تصفيته في حرب تموز 2006 و ما نتج عنها من مفاعيل في لبنان و المنطقة. من ضمن هذه المحطات عدوان نيسان عام 1996 الذي حمل إسم "عناقيد الغضب" و ما ترتب عليه من نتائج. فمحطة عدوان نيسان لها خصوصيتها و سياقاتها كجزء من المواجهة مع إسرائيل التي كانت تحتل في حينه منطقة الشريط الحدودي، و أيضاً لجهة نتائجها التي أرست معادلات قيّدت إسرائيل و وفرت للمقاومة مظلّة سمحت لها بمواصلة مسارها التصاعدي، وصولاً إلى التحرير عام 2000.

راهنت إسرائيل في عدوان نيسان 1996 أن القدرات التكنولوجية و العسكرية لجيشها كفيلة بتحييد منصّات إطلاق صواريخ الكاتيوشا، و ذلك يضع "حزب الله" و جمهوره أمام خيار تلقّي الضربات من دون القدرة على توجيه ردود موازية رادعة، وصولاً إلى فرض معادلة جديدة تمنع المقاومة من مواصلة عملياتها في الشريط الحدودي. و "إعتمدت إسرائيل لتحقيق هذه الغاية إستراتيجية إستهداف البيئة الحاضنة لحزب الله و تهجير سكانها لتكوين حالة شعبية ضاغطة على "حزب الله". في المقابل، إعتمد "حزب الله" إستراتيجية الردّ الصاروخي ضد المستوطنات الشمالية في مقابل إستهداف المناطق المدنية اللبنانية، و من هنا نشأت معادلة الردع المتبادل بين "حزب الله" و إسرائيل و التي نجحت في حصر المواجهة بعيداً عن العمق اللبناني"[1].

لقد أدّى فشل إسرائيل في توفير حلّ جذري للصواريخ التي إستمرت بالتساقط على المنطقة الشمالية في فلسطين المحتلة حتى اليوم الأخير من عدوان 1996، إلى تسليم الحكومة الإسرائيلية

[1] حسن فضل الله، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 13 نيسان 2016.

بمعادلة الردع المتبادل، التي تجسّدت بتفاهم نيسان أنذاك. و "نجح "حزب الله" في تحويل مستوطنات الشمال إلى قيد على حركة الجيش الإسرائيلي الذي بات مضطراً إلى أن يأخذ في الحسبان إمكانية إستهدافه كلما طُرِحَ خيار الردّ على عمليات المقاومة بإستهداف العمق اللبناني"[1].

" إنتزع "حزب الله" في حينه إقراراً دوليّاً بشرعية المقاومة في إستهداف جنود الإحتلال، عبر اللجنة التي تشكّلت للإشراف على تنفيذ التفاهم (تفاهم نيسان)، بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية و فرنسا إلى جانب سوريا و لبنان، و أجبرت اسرائيل على التكيّف مع الواقع الذي فرضه "حزب الله" بإستهداف جنودها المحتلين، من دون أن يكون لها الحق بالردّ في إستهداف العمق اللبناني و المدنيين"[2]. هنا نجح "حزب الله" بتأمين مظلّة حماية للمدنيين اللبنانيين تقوم على أساس الردّ على المنطقة الشمالية في مقابل أي إعتداء إسرائيلي، و نجح في حصر ساحة المواجهة بمنطقة الشريط الحدودي بعيداً عن العمق اللبناني.

هكذا، حوّلت الإستراتيجية الصاروخية التي إتبعها "حزب الله"، الإحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي إلى سبب لتدهور أمن مستوطنات الشمال، بدلاً من أن يكون عنصر أمان له.

على صعيدٍ آخر، يمكن " الإعتقاد أن معادلة الردع المتبادل، القائمة حالياً في جنوب لبنان، تشكّل إنجازاً لكلّ من "حزب الله" و إسرائيل. لكن بنظر موازين القوى و الظروف الإقليمية، و كون هذه المعادلة وفّرت مظلّة مكّنت "حزب الله" من تطوير قدراته العسكرية و الصاروخية، و أسَّست لإنجازات لاحقة تتصل بالساحتين اللبنانية و الإقليمية، تصبح حالة الردع التي تبلورت في أعقاب حرب تموز 2006 إنجازاً إستثنائيّاً لحزب الله" [3].

لا شكَّ في أن نتائج حرب تموز 2006، كان و سيكون لها حضورها و مفاعيلها في حسابات صنّاع القرار السياسي و الأمني لدى كل الجهات، بمن فيهم "حزب الله". مع ذلك، ينبغي القول إن إسرائيل قبل الحرب و بعدها تملك قدرة ردع فعّالة. أولاً، لإمتلاكها قدرات عسكرية و تدميرية هائلة. و ثانياً، لإمتلاكها إرادة تفعيل هذه القدرات، و هذا ما تؤكّده مختلف مراحل الصراع مع إسرائيل خلال نحو سبعة عقود.

[1] حسن فضل الله، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 13 نيسان 2016.
[2] حسن فضل الله، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 13 نيسان 2016.
[3] عمار نعمة، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 12 تموز 2016.

هنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الردع يستند إجمالاً إلى عنصرين أساسيين. الأول، هو إمتلاك القدرة العسكرية المطلوبة. و الثاني إمتلاك الإرادة و التصميم على تفعيل هذه القدرة متى ما كان هذا الأمر مطلوباً. و في حال فقدان أي من العنصرين، تفقد الجهة، دولة كانت أو مقاومة، قدرة الردع. فلا إمتلاك القدرة وحده ينتج الردع، لأن هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على إرادة صانع القرار في تفعيل القدرة. و بطبيعة الحال، لا يحقق توفر الإرادة دون القدرة، الردع أيضاً.

" في ضوء ذلك، إن إمتلاك إسرائيل قدرة ردع فعّالة حاضرة على طاولة صنّاع القرار الإقليمي و الدولي، أمر مفهوم. و نتيجة تتناسب مع ظروف إسرائيل و قدراتها و توجهاتها. لكن الجديد أن حالة الردع القائمة على الحدود مع لبنان متبادلة. و الجديد أيضاً أن إسرائيل سعت على الدوام، طوال تاريخها، إلى أن تكون رادعة غير مردوعة، و من موقع التفوّق لا التوازن. أما الآن فهناك حالة ردع متبادل تقرّ به كل إسرائيل و مؤسساتها و شخصياتها. و بالنتيجة باتت إسرائيل رادعة و مردوعة، مع الإشارة إلى أن للردع مستويات و أنواع" [1]. و في هذا الإطار، إن الهدوء السائد النسبي على جانبي الحدود اللبنانية_ الفلسطينية مشروط أيضاً لدرجة أن أي إهتزاز على الساحة اللبنانية سيقابله إهتزاز على الساحة المقابلة. و لا يُخفى أن توفير الهدوء و الأمن للشعب اللبناني هو مطلب و أولوية لحزب الله.

أيضا، مما يميّز حالة الردع المتبادل، أنّه بين طرفين غير متكافئين على مستوى القدرات العسكرية و التكنولوجية و السياسية. لكن أكثر ما تجلّت فيه محدوديّة قوّة الردع الإسرائيلية، في مقابل تعزيز قدرة الردع لدى حزب الله، أن الأخير إستطاع أن يبني و يطوّر قدراته الصاروخية و العسكرية طوال السنوات العشر الماضية بعد حرب تموز 2006، و التي تبلور خلالها حزب الله كجزء من معادلة إقليمية يصل مداها إلى طهران[2].

في المقابل، شكّل الحدث السوري مستجداً كان له أثر على معادلة الردع الإقليمية في مواجهة إسرائيل. لكن مفاعيله كانت ذات بعدين. الأول، مكّن إسرائيل من إحداث إختراق محدود يتصل بالساحة السورية، و الثاني تجلّت فيه بشكل صريح فعالية قدرة الردع لدى حزب الله. و " هكذا إستطاعت إسرائيل أن تُحدث خرقاً في المعادلة، عندما إستغلت المواجهة التي يخوضها الجيش

[1] عمار نعمة، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 12 تموز 2016.

[2] عمار نعمة، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 12 تموز 2016.

العربي السوري في مواجهة الجماعات المسلحة و المجموعات الإرهابية، عبر تنفيذ هجمات محددة و موضوعيّة تستهدف ما تقول إنها عمليات نقل أسلحة كاسرة للتوازن إلى حزب الله في لبنان. لكن في المقابل، إستطاع حزب الله رغم إنشغاله في المعركة على الساحة السورية، و على حدود لبنان الشرقية، أن يعزّز قدرة ردعه في مواجهة إسرائيل، و هذا ما تجلّى في الرسائل التي وجهها أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، عندما توعّد إسرائيل بأن أي إعتداء إسرائيلي على لبنان، سيقابل بردٍّ قاسٍ و مؤلم خارج مزارع شبعا" [1].

و الأمر البالغ الأهمية اليوم، يتمثل في أن هذه المعادلة تمظهرت في شكل واضح في لجم الإندفاعة الإسرائيلية "النفطية" بعد أن قررت إسرائيل في الآونة الأخيرة تجميد عمليات الإستثمار في المكامن النفطية المشتركة مع لبنان. و " قد أثبت سلاح حزب الله أن لبنان يمتلك أوراق قوة لحماية حدوده البحرية و ثروته النفطية، بعد أن كان حزب الله قد فرض بسلاحه التوازن البرّى مع إسرائيل، و قد جاء هذا السلاح نفسه ليحمي الحقوق اللبنانية البحرية في منطقته الإقتصادية الخاصة، ما وفّر "مظلّة أمان للبنان و لثرواته الطبيعية" "[2].

في كل الأحوال، تبدو المعادلة التي فرضها حزب الله بعد عشرة أعوام من حرب تموز 2006 ذات وجهين: أحدهما يتمثّل في الجهوزية الكاملة لمواجهة إسرائيل، و الآخر يتلخص في الجهوزية أيضاً لمقاتلة الإرهاب التكفيري. و إذا كان حزب الله قد تمكّن من فرض التوازن مع إسرائيل جنوباً، فإنه قد تمكّن من ذلك أيضاً على حدوده الشمالية و الشرقية. و بإنخراطه العميق في القتال الدائر في سورية، فإن حزب الله قد قلب المعادلة الميدانية السورية و خاصة على حدود لبنان (جبال القلمون و منطقة القصير). بالإضافة إلى أنه أصبح أكثرة خبرةً و تمرّساً، و هو الأمر الذي تعلمه إسرائيل و ترصده على مدار الساعة.

ب _ مركزية "حزب الله" في الصراع مع إسرائيل

لا بُدّ من التذكير بما قاله السيد "حسن نصر الله" في مهرجان التحرير (26 أيار 2000) عندما وصف إسرائيل "ببيت العنكبوت". إذ قال :" لقد إنتهى العهد الذي يُخيف فيه الإسرائيليون اللبنانيين و العرب... الكيان الصهيوني يعيش في خوف بعد الهزيمة التي مُنِيَ جيش الإحتلال بها على

---

[1] عمار نعمة، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 12 تموز 2016.

[2] جريدة السفير، بتاريخ 2016/8/20.

أيدي مقاتلي "المقاومة الإسلامية في لبنان"... و هذا الخوف لا يسري فقط في شمال فلسطين و إنما في قلب تل أبيب في عمق فلسطين المحتلة... و إسرائيل التي تمتلك أسلحة نووية و سلاح جوّ هو الأقوى في المنطقة، هي إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت".

هنا لا بدَّ من التشديد على أمرين في هذا السياق، سياق إنجاز "حزب الله" في مواجهة إسرائيل. " الأمر الأول، و يتعلق بأن "حزب الله" أفلح في أن يُظهر أنه عندما ننظر إلى إسرائيل و علاقتها بالعالم العربي، فإنها نجحت ظاهرياً في أن تغرس في الدول العربية مفهومين: الأول، لا وجود لمقاومة داخل دولة أو إلى جانب دولة سيادية. عليك أن تقرر إذا كنت تريد أن تكون دولة أو تسمح لمقاومة بالتواجد في داخلك. و هذه هي المعضلة التي واجهت الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" في العام 1956 و رأينا ما فعله بعد ذلك. و هذه هي المعضلة التي واجهها الملك "حسين بن طلال" في أيلول العام 1970. و هي نفسها المعضلة التي واجهت السوريين حيث ساد الهدوء منذ العام 1974 على طول الحدود.

و الفهم الثاني، هو أنك إذا كنت تريد الحصول على الأراضي التي تؤمن بأنها تعود إليك، و تريد أن تكون مقبولاً في العالم و تتقدم، عليك أن تصنع السلام مع إسرائيل.

و هذان المفهومان، أو هاتان الفرضيتان الأساسيتان، اللتان أسّست عليهما إسرائيل علاقتها بالعالم العربي، نجح "حزب الله" في ضعضعتهما، لأنه أفلح في أن يثبت مقولة أو نظرية " ها هي مقاومة داخل دولة و لا يحدث أي شيء".

و الأمر الثاني هو النظرة. و هي أن "حزب الله"، و هو يؤمن بأنه لا حاجة لصنع السلام مع إسرائيل. و بالوسع الحصول على الأراضي و من دون سلام. و بالوسع تحقيق الدولة و نيل إعتراف دولي حتى إذا لم نقم سلاماً مع إسرائيل. و هذا لا يعني أن علينا خوض الحرب، و لكن لا للتطبيع و لا لإتفاقيات السلام. و هذه هي النظرة لدى "حزب الله" "[1].

على صعيدٍ آخر، عندما وقعت عملية أسر الجنديين الإسرائيليّن في 12 تموز 2006، عقد السيد "حسن نصر الله" وقتها مؤتمراً صحفيّاً قال فيه :" إن الزعماء الإسرائيليين القائمين في السطة هم

---

[1] المراجعة الإسرائيلية لحرب تموز، معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، العدد السبعون، آب 2009، ص 40_41.

قادة جدد: أولمرت قائد جديد، و وزير الدفاع جديد. و لذلك أودّ أن أنصحهم عندما يدخلون إلى الإجتماع في الساعة الثامنة مساءً لتقرير ردّ الفعل الإسرائيلي، أن يستشيروا رؤساء حكومات سابقين، و وزراء سابقين حول تجربة هؤلاء في لبنان. إذ بالوسع خداع من هو جديد. و لذلك و من أجل أن لا يتعرضوا للخداع يجدر بهم أن يسألوا و أن يستشيروا و أن يتأكدوا قبل إتخاذ قراراتهم".

يقول في هذا السياق "إيال زيسر" (باحث كبير في مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط، جامعة تل أبيب) :" إن هذه العمليات (عمليات حزب الله)، و أنا لا أريد تسميتها عمليات إستعراضية، لأن جنوداً لنا قتلوا فيها أو إختطفوا فيها أيضاً، و لكن هذه عمليات كانت ترمي لتذكير الجميع بأننا هنا (أي حزب الله) و أننا لا نزال نحتفظ بحقنا في الكفاح ضد إسرائيل..." و يتساءل الباحث "زيسر"، أنه " كيف ينشأ وضع توافق فيه إسرائيل على قواعد لعبة كهذه تسمح بأنه كل مرّة كل بضع أسابيع تقع عملية موضعية ضد جنودنا على طول الحدود بغطاء من إثني عشر ألف صاروخ يملكها "حزب الله"... و قد سبق لنا أن مررنا بمثل هذه المداولات مراراً في الماضي. و في كل مرّة سألنا فيها أنفسنا: هل ينبغي الردّ على قتل جندي إسرائيلي على طول الحدود بحرب و إدخال مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين إلى الملاجئ؟... و من دون ريب، و لا أدري أنه لحسن الحظ أم لسوئه، قررت الحكومة و ربما كانوا يعلمون أن لدى "حزب الله" 12 ألف صاروخ، و ربما أن بعض الوزراء فهم معنى هذا القرار (أي القرار بالردّ على حزب الله)، و لكن معظم الوزراء على ما يبدو لم يفهموا الأمر " [1]. و على هذا النحو بدأت حرب تموز 2006 أو "حرب لبنان الثانية" كما يسميها الإسرائيليون و التي إستمرت 33 يوماً.

مرّة أخرى علينا أن نتذكر و من الضروري التذكير بما قاله السيد "حسن نصر الله" في 23 أيلول من العام 2006 بعد حرب تموز 2006 و ذلك في ما سُمّيَ خطاب النصر الإلهي، و ذلك في سياق مدى قوّة "حزب الله" في الصراع مع إسرائيل :" إننا نحتفل اليوم بالنصر الإلهي التاريخي و الإستراتيجي. و بالإجمال هل ثمة بيننا من خطر بباله أن بضعة آلاف من أبنائكم رجال المقاومة اللبنانية سيفلحون في الصمود طوال ثلاثة و ثلاثين يوماً على أرض عارية و مكشوفة تحت السماء في مواجهة سلاح الجوّ الأقوى في المنطقة و الوقوف مقابل أربعين ألف ضابط و جندي

[1] المراجعة الإسرائيلية لحرب تموز بعد ثلاث سنوات...، مرجع سبق ذكره، ص 41.

و في مواجهة أربعة ألوية النخبة و ثلاث فرق إحتياطية مسلّحة بالدبابة الأفضل في العالم مقابل الجيش الأقوى في المنطقة. هل خطر ببال أحدكم أن بضعة آلاف من أبنائكم سيقفون و يحاربون العدو في ظروف صعبة كهذه و يفلحوا في طرد السفن الحربية الإسرائيلية من المياه الإقليمية اللبنانية و تدمير دبابات الميركافا التي تُعتبر فخر الصناعة العسكرية الإسرائيلية و المروحيات الإسرائيلية، و في النهاية تحويل جنود وحدات النخبة الإسرائيلية إلى فئران مذعورة. هل خطر ببال أحد كل هذا و خاصة في العالم العربي في الوقت الذي فيه لبنان منقسم و مشتَّت و لا يقف موحّداً خلفنا ".

أولاً، و قبل كل شيء و بعد هذه الحرب، "حزب الله" إجتاز التهديد الإسرائيلي الذي أراد تصفيته أو المساس به بشكل قاتل. و الأمر الثاني، الذي يتبدّى في الأدبيات و التصريحات التي يطلقها قادة "حزب الله"، إلى جانب محافظة الحزب على بقائه، و هو لم يبق فقط بالمستوى الفلسفي و إنما ظلَّ قائماً طوال الحرب في منظومته القيادية و أدوات سيطرته التي بقيت تعمل، و " على سبيل المثال عندما كان يخطب السيد "حسن نصر الله" و أثناء خطابه يوجّه سكان بيروت للنظر إلى البحر كيف تصاب البارجة الحربية الإسرائيلية. بالإضافة إلى أن المنظومة الإعلامية لحزب الله ظلّت قائمة، فتلفزيون المنار التابع لحزب الله واصل بثّه حتى اليوم الأخير من الحرب و إستمر في البث من جميع المناطق"[1].

كما أن إطلاق "حزب الله" للصواريخ تواصل حتى اليوم الأخير، و بلغ عدد الصواريخ التي سقطت على فلسطين المحتلة أربعة آلاف صاروخ. و أن خطر هذه الصواريخ كان ناجحاً، و هنا البعض من كلام السيد "حسن نصر الله" و فيها يتحدث عن كيف أن إسرائيل قد خفضت يوماً بعد يوم من سقف توقعاتها، :" في البداية قالوا إنهم سيجرّدون "حزب الله" من سلاحه، بعد ذلك تحدثوا عن إكتفائهم فقط بتدمير قدرة الحزب الصاروخية، و ليس بتصفية كل بُنيتنا التحتية، و كل يوم يخفضون سقف توقعاتهم. و حالياً يعترفون بأنهم في المواجهات عاجزون عن تصفية القوة العسكرية لحزب الله، و أن كل ما يفعلونه هو إيذاؤنا و إيلامنا و إبعادنا عشرة إلى عشرين كيلومتراً عن الحدود" [2] .

---

[1] المراجعة الإسرائيلية لحرب تموز بعد ثلاث سنوات...، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] المراجعة الإسرائيلية لحرب تموز بعد ثلاث سنوات...، المرجع أعلاه، ص 42.

إن "حزب الله" قد تلقّى ضربة قاسية في حرب تموز 2006، و لكن السبب الذي لأجله جمع 12 ألف صاروخ أثبت هذا الهدف. و قد حقق هدفه لأن إسرائيل خفضت سقف توقعاتها. فالحقيقة أن الحكومة الإسرائيلية هي أول من تراجع، و لم يكن بوسعها تحمّل وضع يبقى فيه مليون و نصف مليون إسرائيلي طوال 33 يوماً في الملاجئ. و من هذه الناحية فإن مفعول الصواريخ كان ناجحاً.

اليوم، "حزب الله" يمتلك 100 ألف صاروخ و قادر على ضرب أية نقطة في الكيان الصهيوني على أرض فلسطين المحتلة، مهدداً بذلك عمق الكيان الصهيوني من نقاط إستراتيجية و مطارات و مرافئ و مدن بأكملها، و يشكّل أداة رادعة و قوية، تحمي لبنان و المنطقة و تكبح جماح إسرائيل. فهل يجوز التفريط بهذا السلاح أو المساومة عليه؟

ج _ سبل حماية الوطن و الدولة

تُعتبر حماية لبنان من التهديدات الوجوديّة، من القضايا الرئيسية المقوِّمة لبقاء الوطن و الدولة، لما تشكّله من خطر دائم على بنية الدولة، و جغرافيا الوطن، و كلتاهما عرضة للإستهداف، بخاصة في ظل الأطماع الإسرائيلية بأرضه و ثرواته، و نموذجه التعايشي، و بعد ظهور التهديد الجدّي من قِبَل التيارات التكفيرية الآتية بمشروع تغيير الكيانات الجغرافية، و إنشاء إماراتها الخاصّة.

1_ الخطر الإسرائيلي

يشكّل الخطر الإسرائيلي تهديداً وجوديّاً دائماً للبنان، وفق الرؤية الإستراتيجية لحزب الله، و قد وصل هذا التهديد في محطّات تاريخية كثيرة إلى تحوّله إلى عامل مقوّض للدولة، و مغيّر للمعادلات السياسيّة الداخلية كما حدث بعد إحتلال بيروت، و إقتطاع جزء من الجغرافية اللبنانية، و إلحاقها بمنظومة إسرائيل الأمنية و الإقتصادية. و لطالما إستفادت إسرائيل من عناصر الضعف اللبنانية، لتنفيذ مخطّطاتها ضد لبنان، و من أبرز عناصر الضعف عدم وجود دولة حقيقيّة قادرة على جبه الخطر الإسرائيلي الدائم.

" إنطلق "حزب الله" من مجموعة قواعد، للبحث عن عناصر القوّة لرسم إستراتيجية حماية الأمن الوطني، و لاحقاً الأمن القومي، و لسدّ الفجوات التي تتسلل منها إسرائيل لإستضعاف لبنان، و من هذه القواعد تحديد العيوب و المزايا"[1].

أهم العيوب:

_ النظام السياسي الطائفي الذي أنتج دولة مركزيّة ضعيفة، قاصرة عن فرض إرادتها على القوى المحلية السياسية و الطائفية، و قائمة على توازنات و حسابات لا تتيح لها أن تدافع حتّى عن أبسط قراراتها في مواجهة تلك القوى.

_ الإنقسامات التاريخيّة في بنية الدولة و المجتمع، و المتوارثة منذ نشأة الكيان اللبناني. و من بين عوامل هذا الإنقسام عدم الإتفاق بين القوي السياسيّة على مواضيع حيويّة و في مقدَّمها العداء لإسرائيل.

_ الخلل البنيوي في سياسة الدولة الضعيفة، و من مظاهره إعتماد إستراتيجية القوّة في الضعف. إذ لم تكن للبنان سياسة دفاعية توفّر الحماية اللازمة، و لهذا لم تسمح السلطات المتعاقبة بتسليح الجيش الوطني، ليكون قادراً على مواجهة التهديد الإسرائيلي، و هو ما أدّى إلى تأسيس جيش ضعيف الإمكانات.

بموازاة هذه العيوب الإستراتيجية، فإنّ كلًّا منها قد يحمل معه مزايا إستراتيجيّة، يمكن الإستفادة منها إذا ما أُحسن إستثمارها.

أبرز هذه المزايا:

_ وجود إرادة شعبية لبنانية (و خاصّةً عند بعض شباب الطائفة الشيعية)، للتضحية دفاعاً عن الأرض، و الشعب و الكرامة الوطنية.

_ وجود جيش وطني بعقيدة قتالية واضحة تُحدد العدو و الصديق، و لديه مهمّة وطنيّة، و هي الدفاع عن البلد و حمايته.

[1] حسن فضل الله، حزب الله و الدولة...، مرجع سبق ذكره، ص 217.

_ تراكم تجربة تاريخية ناجحة لمقاومة شعبية، تمكّنت من تحرير الأرض، و إلحاق الهزيمة بالجيش الإسرائيلي، و صمدت في وجه حروبه المتكرّرة على لبنان، و تمتلك إمكانات جيدة، و بلورت نظرية قتال أثبتت جدواها في توفير الحماية للبنان.

_ القدرة على التحديد الدقيق لعيوب إسرائيل الإستراتيجية، و على الإستفادة منها لإقامة توازن ردع معها (إستهداف العنصر البشري كأحد أهم عناصر الضعف، و الضغط على عمقه الحيوي، و القدرة على إستهداف مراكز ثقله العسكرية و الإقتصادية).

2 _ معادلة الحماية:

لم تصل الدولة على مدى مسارها التاريخي إلى مرحلة تعزيز مزاياها، و تقليص عيوبها، و هذا المسار لم يصل أيضاً إلى مرحلة بناء الدولة الحقيقية، القائمة على الشراكة التوافقية الداخلية، و على توفير سبل الحماية لسيادتها و إستقلالها. لقد حتَّم هذا المسار، و ما أفرزه من وقائع، البحث عن معادلة أخرى تواجه التهديد الإسرائيلي للبنان. فنشأت مع مرور الزمن معادلة التكامل بين الجيش و الشعب و المقاومة، و صارت توفّر مظلَّة الحماية للوطن، و الحماية للدولة أيضاً[1].

أصبحت قوَّة الدولة من قوة هذه المعادلة، و ركيزتها وجود مقاومة قويّة مقتدرة، تُسخّر إمكانياتها لمصلحة الدولة و الوطن من دون أن تكلّف الدولة تبعاتها. فهي تُوظف قدراتها الكاملة للدفاع عن سيادة الدولة الوطنية، و عن أمنها القومي.

قد تُساق هنا إشكالية حول الحرب و السلم، هل الأمرة للدولة أم لمن يملك قرار المقاومة؟

يُجيب النائب اللبناني حسن فضل الله، " إن مثل هذه الإشكالية تصحُّ عندما توجد الدولة بمواصفاتها المتعارف عليها، فلو كانت موجودة و قويّة و قادرة، لما نشأت المقاومة، و لما كان هناك حاجة لتوظيف طاقة غير رسمية لمصلحة الدولة، و هذه المعضلة تحتاج إلى حلّ و هو إيجاد الدولة الحقيقية. و بإنتظار تلك المرحلة غير المرئية، فإن قدرات المقاومة، تُصبح حاجة

[1] حسن فضل الله، حزب الله و الدولة...، مرجع سبق ذكره، ص 218.

ضرورية، تتكامل مع الإمكانات الأخرى في الدولة من ضمن إستراتيجية دفاع وطني كي يأخذ لبنان موقعه الطبيعي، و دوره الإقليمي، بما فيه القدرة على حماية أمنه القومي"[1].

3 _ الخطر التكفيري

" تكرَّر المشهد أمام المقاومة في زمن التحوّلات في المنطقة على ضوء الصراع داخل دولها بدءاً من سورية، فكانت حماية الأمن القومي، تعني منع وصول التهديد إلى داخل حدود الوطن، و منع تقويض بنيان الدولة. و ذلك بالتصدّي للإمارات التي بدأت تنشأ على الحدود الشمالية و الشرقية، و التي كانت تخطط لإزالة الحدود مع لبنان، و إزالة السكّان الذين لا يوالونها، و من ثمَّ فرض إمارتها على اللبنانيين، تمهيداً لإحداث تغيير جوهري في حدود الوطن، و طبيعة الدولة"[2].

كان هذا التهديد يطرق الأبواب اللبنانية من الحدود الشمالية و الشرقية في الوقت الذي تُفتَح فيه هذه الأبواب أمام القوى المشاركة في الحرب على سورية، بدعوى مساندة المعارضة. و كُفّت يد السّلطة الرسمية بقرار من بعض أركانها، و مُنِعَ الجيش الوطني من القيام بمسؤولياته في مناطق الشمال اللبناني و البقاع الشمالي، و جُعِلَت الحدود البريّة و البحريّة معبراً لتهريب السلاح و المسلَّحين، و بدأت تلك المناطق تخرج تدريجيّاً من تحت السيطرة الرسمية اللبنانيّة، بحيث صار جنود الجيش الوطني عُرضة للإستهداف لتقويض سيطرة الدولة على تلك المنطقة.

بقيت تلك الجماعات تتحيَّن الفُرص لفرض وجودها كأمر واقع في لبنان، و نفَّذت سلسلة عمليات تفجير و إغتيال، و وجدت في إندلاع الأزمة في سورية الفرصة المؤاتية للبدء بسلسلة خطوات عسكرية على الحدود من الشمال إلى البقاع. كانت هذه الخطوات جزءاً من مشروع كبير يُحَضَّر للبنان، و مرَّة أخرى إنتظر "حزب الله" الدولة لدرء الخطر، و حثَّها على تحمُّل مسؤولياتها، لكنها غابت أو غُيِّبَت عن القيام بوظائفها.

بقيَ هذا الإنتظار سنة و بضعة أشهر، و بقيت الدولة غائبة، و حين لامس الخطر الحدود الممنوعة، لم يعد بإمكان المقاومة الإنتظار، فأخذت قرار الدفاع عن مشروعها، و عن وجود بلدها.

---

[1] حسن فضل الله، حزب الله و الدولة...، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2] حسن فضل الله، المرجع أعلاه، ص 221.

الخاتمة

هذا هو لبنان بعد مئة عام من حكم الطوائف الذي بلغ مرحلة من إنسداد الأفق، بحيث بات يعيش في إنفصام تام مع نصوص الدستور و القوانين و مع مقتضيات الشرعية الأخلاقية. و يشعر المواطن فيه بأنه فاقد للأمان الإجتماعي و السياسي و الإنساني. مئة عام من الخيبات و التراجع و الفوضى و الأزمات المتلاحقة. لبنان ليس وطناً لجميع أبنائه. فأوطان اللبنانيون كثيرة عابرة للحدود طائفياً و منغلقة داخلياً، كلٌّ في طائفته و منطقته. لعلّ البناء اللبناني للكيان كان على قوائم غير متسقة، أو لعلّ العيب في قادته، أو لعل النقصّ في جغرافيته أو ربما لهذه الأسباب مجتمعة أو لغيرها.

ظلّت فكرة الدولة_الأمّة ناقصة في لبنان، و لم تجد لها أرضيّة صلبة تبني عليها مرتكزاتها الدستورية و القانونية و الثقافية، لا بل لم ينشأ لبنان على أساس فكرة الدولة_ الأمة. فالإنتماء للوطن، و بعد مرور مئة عام على ولادة هذا الكيان، و للأسف، يمرّ عبر الطائفة. و العقبة الأساسية الكبرى أمام اللبنانيين ما زالت رغم تنبّه اللبنانيين لها في إتفاق الطائف عام 1989 هي إلغاء الطائفية السياسية، و التي هي بمثابة المعضلة الأساسية في تركيبة النظام السياسي و الدستوري اللبناني.

لبنان وُلد ضعيفاً بدون سلطة قوية ولا دولة. لبنان كيان سياسي له الإعتراف الدولي و لكنه ليس دولة بمفهوم الدول الدول الحديثة أو الدولة القومية. و لأنه ضعيف أسّس إستراتيجيته على قاعدة " قوة لبنان في ضعفه". فهو لم يكن قادراً على حماية أرضه و سيادته من الإعتداءات الخارجية، فترك أهله في الجنوب منذ ما قبل العام 1948 عُرضةً للإعتداءات الوحشية الصهيونية و ما تبعها من تهجير و تدمير و قتل و خطف. و لأنه كان ضعيفاً لم يُحارب إسرائيل بل حارب نفسه و تحاربت الدول العربية فيه. و لأنه كان ضعيفاً أيضاً كان يطلب من الأمم المتحدة إنصافه أمام التعديات الإسرائيلية. و لأنه ضعيف نظامه قائم على التسوية الدائمة على جميع الأصعدة، و إرضاء هذا الزعيم أو ذاك.

تولّت المقاومة بقيادة حزب الله و دعم إيران لها محاربة الإحتلال الصهيوني على مدى 18 عاماً من القتال و التضحيات. حصل التحرير عام 2000 ، و لم يحتفل كل لبنان بالتحرير. إنقسم

اللبنانيون بين من يريد من حزب الله تسليم سلاحه، و بين من رأى المقاومة مشروعاً لبنانياً و إقليمياً و حامياً للبنان من أي عدوان إسرائيلي.

الفساد و الطائفية في هذا الكيان صنوان. الفساد من أصل النظام كما الطائفية. إذا أردت محاربة الفساد في لبنان، عليك بتغير نظام الحكم. الطائفية تحمي الفاسدين، تُجيّر لهم الصفقات و المشاريع و الإلتزامات. قد بلغ الأمر بالفساد لإنعدام المسائلة و المحاسبة، حيث قبضت الطائفية على كل مفاصل الحياة، في الإقتصاد، الصحة، البيئة، التربية، الأخلاق، مصادر الطاقة و الإعلام و غيرهم، حتى أنها قبضت على الهوية. دولة الإنتماء للطائفة أقوى من الإنتماء للوطن، و سلطة الزعيم أعلى من سلطة القانون، سلطة ينخرها الفساد، و الهدر، و الإستيلاء على المال العام ، و يتفشّى فيها السلاح و الحمايات الخاصّة، و تتآكلها الصراعات الداخلية و الخارجية.

على صعيدٍ آخر، إن الطائفة الشيعية جزء لا يتجزأ من هذا الوطن، بتركيبته الحالية و بصيغته و تنوّعه، و بطبيعة نظامه. لقد وُلد من رحم هذه الطائفة نواة المقاومة ضدّ العدو الصهيوني المحتل في ظل غياب كامل لسيادة و سلطة الدولة ("حركة أمل" و من ثم "حزب الله"). فلبنان هو الوطن الذي ضحّت هذه المقاومة في سبيله. و الدولة اللبنانية، هي الدولة التي تعيش هذه الطائفة في ظلالها. و لذلك فإنّ لبنان وفق هذه الصيغة هو الكيان النهائي، و الوطن الأمثل للعيش بحريّة و كرامة و مشاركة و تعاون.

لم يدع الشيعة يوماً إلى مشروع "شيعي" كياني أو "كانتوني" مستقل، على الرغم من كل التحولات الحديثة التي شهدها لبنان، و من كل المحاولات الفرنسية في العشرينات لتقسيم المنطقة إلى كيانات طائفية و مذهبية. فقد تمسّك قادة الشيعة و علماؤهم في لبنان بالوحدة العربية قبل أن يقبلوا الإلتحاق بدولة " لبنان الكبير ". لذا رفضوا الإنفصال عن سوريا، بعد أن إندفعوا إلى المشاركة في الثورات العربية و الفلسطينية بحيث تحوّل "جبل عامل" في تلك الفترة إلى أحد معاقل دعم المقاومة في فلسطين ضد الإحتلال البريطاني _ اليهودي.

لا يحمل الشيعة عبىء مشروع بناء الدولة بمفردهم، و ربما ليس الأمر أولوية بالنسبة إليهم. و ليس من المؤكّد أنه كذلك بالنسبة للطوائف الأخرى، لكن تنبغي الإشارة إلى أن الشيعة تقدموا خطوة مهمة في هذا المجال من خلال دعوتهم إلى إلغاء الطائفية السياسية. بدءاً من الإمام

الصدر الذي أكّد على ذلك مبكراً في ميثاق حركة أمل، إلى العلامة الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي دعا إلى دولة مدنية و مجتمع متدين، إلى "الوثيقة السياسية" لحزب الله في العام 2009 التي كررت التأكيد على إلغاء الطائفية السياسية، وصولاً إلى محاولة الرئيس نبيه بري تشكيل لجنة رسمية للبحث في إلغاء الطائفية السياسية. و هي أطروحات جديّة و تعبّر عن تحوّل تدريجي في المزاج السياسي و الفقهي الشيعي في التعامل مع قضية الدولة و نظامها السياسي. و لكن لم يتلقف قادة الطوائف الأخرى هذا التحوّل الشيعي، و لم يأخذوا على محمل الجدّ مثل هذه الدعوات و الأفكار من علماء الشيعة و قادتهم السياسيين لفتح النقاش حولها. بل إستُقبِلت بالشكّ و سوء الظن، بمعنى أن الشيعة يريدون إلغاء الطائفية السياسية ليهيمنوا على البلد بأكثريتهم العددية أو ليمنعوا النقاش حول سلاح المقاومة.

لقد تغيّرت نظرة الشيعة إلى أنفسهم و إلى وطنهم لبنان بعد كل التحولات التي عرفوها في العقود الماضية، أي بعدما باتوا أكثر وعياً في التعامل مع التهميش السياسي و التنموي و الدفاعي الذي فُرض عليهم قي القرن الماضي. كما تغيّرت بطبيعة الحال نظرة الآخرين إلى الشيعة. لكن التفاوت بين هاتين النظرتين، أي نظرة الطائفة إلى نفسها و نظرة الطوائف الأخرى إليها و إلى التحولات التي تجري في داخلها، و إلى أدوارها المفترضة في تركيبة النظام و في مواقعه السياسية و الإدارية و الإجتماعية، سيترك باب التهم المتبادلة مفتوحاً، عقوداً أخرى، عن مسؤولية فشل مشروع الدولة، في حين ستنصرف كل طائفة إلى المزيد من الإهتمام بشؤونها كافة. (إن شكل النظام السياسي اللبناني، و الذي أنتج الهوية الطائفية المتقدمة على الهوية الوطنية الجامعة، أدّ بالطائفة الشيعية إلى سلوك الطريق عينه الذي تسلكه الطوائف الأخرى فيما يتعلق بالإرتباطات الخارجية و الإستقواء بتلك الإرتباطات).

و أخيراً، فإذا كانت الشعوب قد إستفادت من تجارب بعضها البعض، فإننا نحن اللبنانيون على ما يبدو لم نتعظ من الماضي و خيباته المتكررة، نقف على أطلال ذلك الماضي البعيد، نجني الإخفاقات المتتالية، غير قادرين على بناء وطن و دولة، و هذا مردّه ربما إلى الجماعات المذهبية المتنوعة التي تتعايش على أرض لبنان، أو عدم قناعة بعض هذه الجماعات أنّ لبنان فعلاً وطن نهائي لجميع أبنائه. و على العكس من ذلك، إن هناك جماعات تدغدغ أحلامها قيام

كيانات مذهبية خاصّة بها. و ذلك بسبب أن اللبنانيين قيّدوا أنفسهم كجماعات مذهبية بإرتباطات خارجيّة، جعلت منهم تجمّعاً لطوائف لم ترتقِ بعد إلى مستوى المجتمع.

قائمة المراجع

1- الدستور اللبناني

2- الموسوعات:

- **موسى الصدر: حوارات صحفية**، الوحدة و التحرير، مركز الصدر للأبحاث و الدراسات، بيروت، 2000.
- ضاهر (يعقوب)، **مسيرة الإمام السيد موسى الصدر**، الطبعة الأولى، دار بلال، بيروت، 2000.

3- الكتب:

- أبو خليل (جوزيف)، **لبنان و سوريا مشقَّة الأخوة**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 1991.
- أبو رضا (حسين)، **التربية الحزبية الإسلامية (حزب الله نموذجاً)**، الطبعة الأولى، دار الأمير، بيروت، 2012.
- بدر الدين (غسان)، عواضة (علي)، **المؤسسات السياسية و القانون الدستوري**، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، 1997.
- بشير (اسكندر)، **إلغاء الطائفية السياسية، دراسة تحليلية لتطور الطائفية السياسية و مستقبل إلغائها**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1993.
- بولس (جواد)، **لبنان و البلدان المجاورة**، مؤسسة أ. بدران و شركاه، طبعة ثانية، بيروت.
- أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان_ الهوية و الزمن في أعمال المؤرخين المعاصرين**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1989.
- الجسر (باسم)، **ميثاق 1943، لماذا كان؟ و هل سقط؟**، دار النهار للنشر، بيروت، 1978.
- الجسر (باسم)، **الصراعات اللبنانية و الوفاق_ 1920- 1975**، دار النهار للنشر، بيروت، 1978.

- حريق (إيليا)، **من يحكم لبنان**، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.
- الحص (سليم)، **نحن و الطائفية**، الطبعة الأولى،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2003.
- دلول (محسن)، **لبنان إلى أين، معضلة الطائفية و التحديات العربية و الدولية**، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت، 2007.
- سعد (أمل)، **حزب الله، الدين و السياسة**، ترجمة حسن الحسن، دار الكتاب العربي، بيروت 2002.
- سعيفان (أحمد)، **الأنظمة السياسية و المبادئ الدستورية العامة، دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
- سليمان (عصام)، **مدخل إلى علم السياسة**، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 1986.
- سليمان (عصام)، **الفيدرالية و المجتمعات التعددية في لبنان**، دار العلم للملايين، بيروت، 1991.
- سويد (ياسين)، **المسألة اللبنانية، نقد و تحليل**، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1998.
- السيد حسين (عدنان)، **تطور الفكر السياسي**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2009.
- شاهين (فؤاد)، **الطائفية في لبنان، حاضرها و جذورها التاريخية و الإجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، 1980.
- شكر (زهير)، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني_نشأة و مسار النظام السياسي و الدستوري_المؤسسات الدستورية**، دار بلال للطباعة و النشر، كانون الثاني 2001.
- شكر (زهير)، **الوسيط في القانون الدستوري_الجزء الأول_القانون الدستوري و المؤسسات السياسية (النظرية العامة و الدّول الكبرى)**، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1994.
- الشلبي، (تمارا)، **شيعة جبل عامل، نشوء الدولة اللبنانية**، دار النهار للنشر، بيروت 2010.

- شمس الدين (محمد مهدي)، **لبنان الكيان و المعنى**، الطبعة الأولى، مؤسسة الإمام شمس الدين، مطبعة كركي، بيروت، 2005.
- صعب (حسن)، **علم السياسة**، الطبعة الخامسة،دار العلم للملايين، أيلول 1977.
- الصّليبي (كمال)، **تاريخ لبنان الحديث**، الطبعة السابعة، دار النهار،بيروت، 2002.
- الصليبي (كمال)، **بيت بمنازل كبيرة**، مؤسسة نوفل _ بيروت الطبعة السادسة 2013.
- الصايغ، (نصري)، لبنان في مئة عام... إنتصار الطائفية، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب و النشر، 2018.
- ضاهر (مسعود)، **لبنان الإستقلال الصيغة و الميثاق**، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الشرقية، 1984.
- طرابلسي (فواز)، **تاريخ لبنان من الإمارة إلى إتفاق الطائف**، الطبعة الرابعة، رياض الريس للكتب و النشر، نيسان 2013.
- غريب (حسن)، **نحو فكر تاريخ فكري_سياسي لشيعة لبنان، الجزء الأول (منذ العام 635_1943)**، الطبعة الأولى، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000.
- فضل الله (حسن)، **الخيار الآخر: حزب الله_ السير الذاتية و الموقف**، الطبعة الأولى، دار الهادي، بيروت، 1994.
- فضل الله (حسن)، **حرب الإرادات**، دار الهادي،بيروت، 2001.
- فضل الله (حسن)، **حزب الله و الدولة في لبنان، الرؤية و المسار**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2015.
- قاسم (نعيم)، **حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل**، الطبعة السادسة، دار الهادي، بيروت، 2009.
- قربان (ملحم)، **تاريخ لبنان السياسي الحديث، الجزء الثاني، بناء دولة الإستقلال**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1980.
- قرم (جورج)، **مدخل إلى لبنان و اللبنانيين تليه إقتراحات في الإصلاح**، الطبعة الأولى، دار الجديد، بيروت، 1996.
- مصطفى (أمين)، **المقاومة في لبنان 1948_2000**، دار الهادي،بيروت، 2003.
- نورثون (أ.ر)، **أمل و الشيعة، نضال من أجل كيان لبنان**، ترجمة غسان الحاج عبدالله، الطبعة الأولى، دار بلال، 1988.

- وفيق (أحمد)، **علم الدولة (أصول الدولة وتطورات فكرتها)**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة، مصر، 1934.
- كوثراني (وجيه)، **الإتجاهات الإجتماعية و السياسية في جبل لبنان و المشرق العربي 1860_1920، مساهمة في دراسة أصول تكوّنها التاريخي**.الطبعة الثالثة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982.
- كوثراني، (وجيه)، **إشكالية الدولة و المنهج في كتابات تاريخية لبنانية**، المركز الدولي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت 2014.
- محمد (محمد علي)، محمد (علي عبد المعطي)، **السياسة بين النظرية و التطبيق**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1985.
- المولى (سعود)، **طريق ذات الشوكة _ الشيعة اللبنانيون في تبلور وعيهم الوطني**، العدد التاسع، دفاتر، هيا بنا، آذار _ حزيران، 2008.
- المولى (سعود)، **العدل في العيش المشترك**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة القديس يوسف، بيروت، 2003.
- منذر (محمد)، **علم السياسة**، الطبعة الثالثة، 2008.
- النابلسي (صادق)، **قيام طائفة... أمّة موسى الصدر**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، 2014.

دوريات:

- هواري (زهير)، **الشيعة حالة سياسية أم طائفية؟**، معلومات، يصدر عن المركز العربي للمعلومات، العدد 37، تموز 2003.
- المراجعة الإسرائيلية لحرب تموز، معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، العدد السبعون، آب 2009، ص 40_41.

محاضرات:

- عبد الرحمن (سعيد)، **محاضرات في تاريخ لبنان السياسي**، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2010_2011.
- غريبة (حسين)، **الدولة الحديثة في البلدان النامية**، محاضرات في الجامعة اللبنانية.
- وهبي (عماد)، **الدولة الحديثة**، محاضرات في الجامعة اللبنانية، 2011_2012.

الرسائل والأطروحات:

- الحاج (إبراهيم علي)، **الجمهورية اللبنانية الثانية_مشاركة طائفية أم إنصهار وطني**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، 1994.
- عثمان (ميساء)، **إشكالية النظام السياسي اللبناني و إمكانية إستمراره**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية، 2009_2010.

مقالات:

- الأمين (عبد الحسن)، جريدة الحياة، بتاريخ 2005/5/24.
- الشامي (علي)، جريدة النهار، بتاريخ 2010/10/17.
- شمس الدين (محمد حسين)، جريدة المستقبل، بتاريخ 2006/10/29.
- فضل الله (حسن)، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 13 نيسان 2016.
- قانصوه (وجيه)، جريدة النهار، بتاريخ 2010/9/24.
- نعمة (عمار)، جريدة الأخبار اللبنانية، بتاريخ 12 تموز 2016.
- جريدة العهد، بتاريخ 21 تشرين الأول 1997.
- جريدة النهار، بتاريخ 1995/10/4.

برامج تلفزيونية:

طوائف لبنان، **برنامج وثائقي، قناة أن.بي.أن اللبنانية**، 2004.

الفهرس